



مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"

تكوين الدكتوراه : اللغات والآداب والتواصل

محور : الدراسات العربية

مختبر : الأدبية واللسانية وعلوم الإعلام والتواصل

## أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية

في موضوع :

الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقارنة لسانية -

أعضاء لجنة المناقشة:

- الدكتورة زهور حوتي / رئيسة
- الدكتور رفيق البوحسيني / عضوا
- الدكتور عبد الإله الإسماعيلي / عضوا
- الدكتور محمد الوادي / مشرفا

إعداد الطالب(ة) الباحث(ة):

أسماء لشقر

الرقم الوطني للطالب:

9996789180

تاريخ المناقشة: 2020 / 11 / 13

السنة الجامعية:

2021-2020

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة:

الحمد لله الذي خلق الكون، وصور الإنسان، وخص العرب بفصاحة اللسان وسحر البيان، وشرفها بجعلها لغة القرآن، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم.

يعتبر البحث في قواعد النص القرآني من أهم المرتكزات التي يستند إليها الدارس لمعرفة كيفية نطق ألفاظه والوقف عليها والابتداء بها، وكذا تذوق معاني هذا النص وفهما، وكشف أسراره، وصبر أغواره، وذلك وفق منهج علمي لساني سديد.

ومما لا شك فيه أن القرآن الكريم بوصفه كتاب الله العزيز، وباعتباره يمثل قمة في القواعد الصرفية والتركيبية، والدلالية وغيرها، فقد أضحى مجال البحث والدراسة من قبل علوم عدة كعلم القراءات، وعلم إعراب القرآن، وعلم الوقف والابتداء (...)، وكل علم من هذه العلوم يبحث في مكون من مكونات الخطاب القرآني.

وما دام القرآن الكريم خطاباً لغوياً، ومعجزة لغوية، عربية، وسفراً يضم اللغة بكل مستوياتها، كان من الضروري أن نقف عند قواعد الوقف والابتداء التي تدارسها كل من النحاة والقراء والعروضيين العرب، شأنهم في ذلك شأن الوصفيين و الصوتيين التوليديين، حتى نستنبط أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، ونتطلع بشكل ممنهج على نسقية هذه القواعد و تلاؤمها مع بنية اللغة العربية، وبذلك نحصل على آليات تستقيم بها قراءتنا لألفاظ الخطاب القرآني، واستيعابنا لمعانيه بشكل صحيح، وهذه القراءة في مجملها لا تخرج عن نطاق قاعدة الوقف على الساكن والابتداء بالمتحرك.

ولهذا البحث كما يتضح من عنوانه: "الوقف والابتداء في القراءات القرآنية –مقارنة لسانية

– إطاران يستمد منهما مادته:

### ❖ الإطار النظري:

الإطار النظري الذي اخترناه لدراسة (الابتداء والوقف في القراءات القرآنية) هو عبارة عن مقارنة لسانية سنهتم فيها بالقواعد الصوتية والصرافية والتركيبية لهاتين الظاهرتين. ومن المعروف لدى الدارسين أن هناك قانونا صوتيا عاما يحكم كلام العرب يقول إن العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك".

ويتجلى هذا القانون الصوتي في صورة واضحة لكيفية الابتداء و الوقف عند القراء، مثلا في قوله تعالى في سورة العلق، الآية 1: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ، أجمع القراء على إقحام همزة وصل قبل جذع فعل الأمر / ق ر ـ ء /، لأن هذا الجذع يبدأ بساكنين متتابعين، و هما ما يسميه النحاة و القراء معا بالساكن، فالساكن في اصطلاحهما يمكن أن تمثل له كالتالي:

[# س س ]، فالكلمة في اللغة العربية لا تبدأ بساكنين متتابعين ، فعندما نشق الفعل الأمر من المضارع كما في قولنا من: يقرأ / ي ـ + ق ر ـ ء + ء /، اقرأ / ق ر ـ ء / حيث يتتابع ساكنان في أول هذا الفعل فتقحم حركة لتجنب البدء بالساكن، وهذه القاعدة الصوتية قاعدة إجبارية لا خلاف فيها بين القراء.

الشق الثاني من القانون الصوتي الوارد أعلاه يتعلق بأن العرب في كلامها لا تحقق الحركة الأخيرة للكلمة عند الوقوف عليها، وهو ما يصطلح القراء والنحاة على تسميته بالوقف، فهناك إجماع بين القراء على عدم تحقيق الفتحة في كلمة ﴿خَلَقَ﴾ الموقوف عليها في رأس هذه الآية، وكذا في كل رؤوس الآيات في القرآن الكريم. و إذا كان هناك إجماع بين القراء على الوقف في مثل هذه الآية، فسنبين في هذه الأطروحة أنهم يختلفون أحيانا في الوقف على بعض الألفاظ

القرآنية، فإذا تناولنا الآية القرآنية: ﴿الْمَّ ۱﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿ نجد أن القراء قد اختلفوا في الوقف على ألفاظ هذه الآيات القرآنية، فمنهم من وقف على الميم من ﴿الْمَّ﴾ و منهم من وقف على الباء من ﴿لَا رَيْبَ﴾ و منهم من وقف على الهاء من ﴿فِيهِ﴾ وهكذا.

فإجماع القراء على الوقوف على بعض الألفاظ القرآنية، واختلافهم في الوقوف على ألفاظ أخرى هو الذي يجعلنا نميز في دراستنا للوقف والابتداء في القراءات القرآنية بين نوعين من القواعد اللغوية (صواتية أو صرافية أو تركيبية):

أ- قواعد لغوية إجبارية (obligatoires) تتمثل في أن القراء يجمعون أحيانا على تطبيق قاعدة لغوية سواء كانت ذات طابع صوتي أو صرافي أو تركيبى و القواعد الإجبارية قواعد نسقية قياسية مستمدة من قواعد النحو العربي المبني على المطرد في كلام العرب الفصحاء أصحاب السليقة .

ب- قواعد لغوية اختيارية (facultatives) تتمثل في أن المسلمين العرب كانوا ذوي لهجات مختلفة، فعندما بدأوا يقرأون القرآن الكريم، بدأ يظهر هذا الاختلاف في قراءتهم للنص القرآني، فمعلوم أن من العرب من كان يحقق الهمزة من مخرجها ومنهم من كان يسهلها بالإبدال والحذف والنقل والنطق بها بين بين، وقد ظهر هذا الاختلاف في القراءات القرآنية كذلك. ومن ذلك أيضا أن من العرب من كان يحقق الفتحة (قصيرة أو طويلة) ومنهم من كان يميلها، وقد ظهر هذا الاختلاف أيضا في القراءات القرآنية. وقد يطول بنا المقام في ذكر أثر وانعكاس اللهجات العربية على تعدد القراءات القرآنية، فهناك دراسات لغوية وقفت على ذلك لا مجال لذكرها هنا في الأطروحة.

وفي هذا الإطار شغلت مسألة الوقف على الساكن والابتداء بالمتحرك علماء النحو والعروضيين والوصفيين والصوتيين التوليديين، فوقفوا عند جملة من الظواهر الصوتية التي تجسدها.

#### ❖ الإطار التطبيقي:

يشمل هذا الإطار شواهد مأخوذة من القرآن الكريم، والشعر العربي، وبعض التراكيب اللغوية الأخرى التي تمثل ظواهر عن قواعد الوقف والابتداء. واعتمدنا في تحليل هذه الظواهر وتفكيكها صوتياً، على تقنية التقطيع العروضي الخطي والرمزي الذي يتناسب والنظام المقطعي للغة العربية.

ولعل أهم الدوافع التي قادتنا لصياغة هذا الموضوع هو تحقيق أملنا الذي لطالما خالجنا وأثار في نفسنا بذور الوجد اتجاه كتاب الله سبحانه وتعالى، والذي كانت رغبتنا في إنجاز بحث في علومه تزداد كلما اقتربنا منه، حيث نجد أنفسنا في حاجة ماسة إلى معارف أخرى تساعد على فهم القرآن الكريم، ودراسة قواعده، ونطق ملفوظاته نطقاً سليماً، وكشف إعجازه وبيانه، ومعرفة قراءاته، و الابتداء و الوقف على ألفاظه، ورؤوس آياته، فكان النحو والصرف والصوت المنبع الذي نهل منه العلماء مادتهم في تذوق الخطاب القرآني، ودرء اللحن عنه للكشف عن المراد من كلامه.

ولصياغة إشكالات تأطيرية ذات كفاية علمية حول هذا الموضوع، يتطلب منا الاجتهاد والدقة العلمية، لذا حاولنا تأطير هذه الإشكالات في ضوء الأسئلة التالية:

❧ كيف تناول علماء النحو والقراء والعروضيين الوقف والابتداء؟ وما هي مذاهبهم

وتوجهاتهم في ذلك؟ وهل هذه المذاهب تتطابق مع البنية المقطعية للغة العربية؟

❧ ما أوجه الاتفاق والاختلاف القائمة بين علماء النحو والقراءات والعروضيين في

مسألة الوقف والابتداء؟

هل المنهج الذي اتبعه النحاة والقراء والعروضيون يتقاطع مع منهج الوصفين

والتوليديين في دراستهم لظواهر الوقف والابتداء؟

يهدف هذا البحث إلى تبين أمور منها:

- إبراز دلالات ومعاني الوقف والابتداء، وبيان علاقته بالبنية المقطعية للغة العربية.
- التمييز بين القواعد الإجبارية والاختيارية للوقف والابتداء لدى علماء النحو والقراءات.
- تحديد الاختلاف بين العلماء حول مصطلح الابتداء وحركته.
- إظهار السمة التركيبية والإيقاعية والتمييزية للوقف، ودورها في خلق الانسجام بين عناصر السلسلة الكلامية، وتحديد طبيعة التراكيب وبيان معانيها.
- مقارنة منهج علماء العرب القدامى في الوقف والابتداء بمنهج المحدثين الوصفين منهم والتوليديين.

وقد اقتضت هذه الدراسة وطبيعة الموضوع أن يكون المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الأنسب لإبراز تجليات هذا البحث وقيمه.

وقد قسمنا هذا البحث بتوجيهات أستاذنا الدكتور "محمد الوادي"، مستفيدين من نصائحه القيمة إلى: مقدمة، وسبعة فصول، وخاتمة. فضلا عن قائمة الفهارس والمصادر والمراجع. ففي المقدمة أشرنا إلى طبيعة هذا الموضوع وإطاره النظري والتطبيقي وأهميته، ودوافع اختيارنا له، وإشكالاته، والمنهج الذي ارتضيناه لدراسته.

الفصل الأول: خصصناه بدراسة الوقف عند النحاة العرب القدامى انطلاقا من مبحثين:

المبحث الأول: جاء الحديث فيه عن دلالة الوقف، وأحواله وأحكامه عند النحاة.

المبحث الثاني: تناولنا الحديث فيه عن القواعد الصوتية الإجبارية والاختيارية للوقف عند النحاة، محددين أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم.

الفصل الثاني: درسنا فيه الوقف عند القراء اعتمادا على مبحثين:

المبحث الأول: حددنا فيه مفهوم الوقف، وأقسامه، ومراتبه عند القراء.

المبحث الثاني: عرضنا فيه القواعد الصوتية الإجمالية عند القراء

والفصل الثالث: وقفنا عند مسألة الابتداء عند النحاة العرب القدامى انطلاقاً من مبحثين:

المبحث الأول: تطرقنا فيه لدلالة الابتداء عند النحاة، مبرزين مفهوم همزة الوصل وحركتها، واختلاف النحاة في تحديد مصطلحها.

المبحث الثاني: حددنا مقولات الابتداء عند النحاة، والتي تتمثل في المقولات الفعلية، والمقولات المصدرية، والمقولات الاسمية، والمقولات الحرفية، وبيننا في خلاصة خصائص ومميزات هذه المقولات.

أما الفصل الرابع: تحدثنا فيه عن مظاهر الابتداء عند القراء باعتماد مبحثين:

المبحث الأول: أشرنا فيه إلى الهمزة المفردة المرتبطة بهمزة الوصل، وبيننا أن هذه الهمزة لم يخصص لها باب لدراسة أوضاعها في القراءات القرآنية.

المبحث الثاني: تناولنا موضوع الهمزة المركبة، ووقفنا عند همزة القطع المركبة والقواعد الإجمالية للهمزة المركبة في كلمة، والقواعد الاختيارية للهمزتين المركبتين في الكلمتين، ثم أبرزنا همزة الوصل المركبة، محددتين أوضاعها وأحوالها.

ثم الفصل الخامس: قد خصصناه بدراسة الوقف والابتداء عند العروضيين العرب القدامى انطلاقاً من مبحثين:

المبحث الأول: بينا فيه الفرق بين القوافي المطلقة والمقيدة، محددين مفهوم القافية وخصائصها وبنيتها، وفروعها، ومميزاتها من حيث الإطلاق والتقييد، كما درسنا أسماء القافية مبرزين أضربها وبنيتها انطلاقاً من الكتابة العروضية الخطية والرمزية.

المبحث الثاني: تطرقنا فيه لظاهرة الإشباع في القوافي، وقد وقفنا قبل ذلك على بعض المصطلحات المتعلقة بمكونات القافية، كحرف: "الروي"، و"الوصل" و "الخروج" قصد التعرف على خصائص هذه الحروف ودورها في إقامة الوزن وبناء القصيدة العربية، ثم أدرجنا علاقة الروي بحروف المد، وحرف الوصل بالإشباع، وحركة الخروج بالإشباع، لخدمة ظاهرة الوقف.

المبحث الثالث: تناولنا فيه همزة الوصل في التقطيع العروضي، محددين البناء المقطعي للأجزاء العروضية، وقد وقفنا عند جملة من الشواهد الشعرية لدراسة همزة الوصل المكسورة، والمفتوحة، والمضمومة في الشعر العربي.

الفصل السادس: عالجنا فيه الظواهر التطريزية في القراءات القرآنية باعتماد مبحثين:

المبحث الأول: قدمنا تعريفا موجزا للسمات التطريزية، وأبرزنا الظواهر التطريزية في اللغات النبرية، واللغات النغمية، والتنغيم في اللغة العربية.

المبحث الثاني: تطرقنا فيه لدراسة الوقف باعتباره ظاهرة تطريزية، وبيننا من خلاله وظيفته الدلالية والتركيبية والإيقاعية، والتميزية.

أما الفصل السابع والأخير: فقد درسنا فيه الوقف عند الوصفين والتوليديين، واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: خصصناه لمعالجة الوقف وقواعده عند الوصفين العرب، وحددنا الفروقات الدلالية بين الوقفة، والسكته والاستراحة باعتماد مجموعة من القواعد.

المبحث الثاني: عالجنا فيه الوقف عند التوليديين من خلال عرض بعض القواعد الإجبارية للوقف.

أما خاتمة هذا البحث فكانت عبارة عن أهم النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة. ونعترف أن الانطلاقة لإنجاز هذا البحث، بدأت بخطى متثاقلة نظرا لصعوبة الحصول على المصادر المتخصصة في هذه الدراسة في حدود علمنا. غير أن توجيهات أستاذنا المشرف الدكتور "محمد الوادي"، وتشجيعاته كانت سندا يشد أزرنا، ولولا توجيهاته القيمة والنيرة لما وصل هذا العمل لما هو عليه، فله منا جزيل الشكر وأرقى عبارات الاحترام والتقدير.

## المبحث الأول: الوقف، دلالاته، أحواله وأحكامه عند النحاة.

### 1. دلالة الوقف عند النحاة.

يعتبر الوقف في مجال الدراسات القرآنية فنا جليلا، يعرف به كيفية نطق القرآن الكريم وأدائه الأداء الأصح الذي يرتضيه علماء اللغة عامة والنحاة والقراء خاصة، وللوقف وجه ومحل، وجه يراعيه القارئ وتقره اللغة، ومحل يبين من خلال حسن انفصال الكلام به معاني الآيات القرآنية. ومن هنا، اعتنى النحاة على مختلف اتجاهاتهم وتعدد مشاربهم بقضية الوقف، على أساس الإحاطة بحدود هذا العلم، وأحواله، وأوجهه، ومراتبه، وبيان الغاية من الاحتكام إليه أثناء النطق أو التلفظ بالنص القرآني، وبناء عليه عرف النحاة الوقف بأنه: "قطع الكلمة عما بعدها"<sup>1</sup>، والأعم من ذلك حسب رأي الاستربادي هو: "السكوت على آخر الكلمة اختيارا لجعلها آخر الكلام"<sup>2</sup>، وأنه هو: "قطع الكلمة عما بعدها؛ لفظا أو تقديرا، ويشترك فيه الاسم والفعل والحرف"<sup>3</sup>، و"قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة"<sup>4</sup>، و"قطع النطق عند آخر الكلمة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزرفاز، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ج2، ص 271.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، (ص: 271).

<sup>3</sup>أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، تحقيق: جودة مبروك محمد، الطبعة الثانية، مكتبة الأدب، القاهرة ج2، (ص: 154).

<sup>4</sup> أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، (ص: 798).

<sup>5</sup>أبو زيد المكودي، شرح المكودي، تحقيق: فاطمة رشيد الراجحي، (ص: 863). الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود،

ط1، دار الكتب العلمية، (ص: 615)

إذن، يعد الوقف من خلال أقوال النحاة بمثابة انقطاع التلفظ بالصوت، وتقطع للسلسلة الكلامية المركبة من الاسم والفعل والحرف تقطيعاً يقوم على أجزاء. والوقف كما هو معروف مجاله القراءة، ومن ثمة، فهو توقف يحدث في أماكن محددة ومواضع معينة أثناء قراءة سلسلة من الألفاظ المتتالية والمتواصلة فيما بينها، أو هو فصل الكلمات المتجاورة عن بعضها البعض فصلاً يبني على قواعد وأصول متفق عليها في اللغة.

وكما ذكر أعلاه، أن الوقف هو السكوت على آخر الكلمة، فهذا الأمر يشير إلى أن الأصل في الوقف هو السكون، وهذا ما أجمع عليه النحاة، بمعنى أن الحرف الموقوف عليه في السلسلة الكلامية يكون ساكناً، وهذا الحكم يغير حكم الحرف المبتدأ به في الكلم، لأنه لا يمكن الابتداء بالساكن في اللغة العربية، ومن هذا المنطلق نكون بصدد قاعدتين متضادتين، وهما: قاعدة "الابتداء بالمتحرك"، وقاعدة "الوقف على الساكن"، وهذا ما وقف عنده الصيمري في "باب الوقف على أواخر الكلم" قائلاً: "اعلم أن أصل الوقف السكون؛ لأنه لما كان لا يبتدأ بساكن، ولا يوقف على متحرك، وجب ألا يوقف إلا على ساكن، كما لا يبتدأ إلا بمتحرك لأنهما نقيضان"<sup>1</sup>، وذهب ابن يعيش أيضاً إلى أن: "الوقف ضد الابتداء فكما لا يكون المبدوء به إلا متحركاً، فكذلك الموقوف عليه لا يكون إلا بضده و هو السكون"<sup>2</sup>، وهذا ما أكده السيوطي بقوله: "السكون وهو الأصل في الوقف على المتحرك، وذكروا أنه لما كان الأصل لشيئين:

<sup>1</sup>الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، دار الفكر، دمشق، (ص:716).

<sup>2</sup>ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج9، (ص:67).

أحدهما أن الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به، لأن الوقف هو الانتهاء، والانتهاه مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فيكون هذا ساكناً<sup>1</sup>، وعليه فالوقف على الساكن يعد قاعدة مطردة في اللغة، ويصنف ضمن القواعد القياسية التي أجمع عليها النحاة القدامى، و أخذوا بها في أبحاثهم اللغوية. وما نص عليه السيرافي يؤكد هذا الأمر حيث قال: "اعلم أن القياس في الوقف أن يكون على سكون فقط، وأكثر العرب يقف كذلك وهو القياس."<sup>2</sup>

إن الوقف يعد موضع استراحة للقارئ، لكونه موضعاً يضعف فيه الصوت، لذا اختار العلماء للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال وهو السكون، لأنه يناسب الاستراحة وليس فيه تكلف في النطق. وهذا الأصل يعد الأفيدي في تحصيل مقاصد الاستراحة التي تتمثل في: "تمام الغرض من الكلام، وتمام النظم في الشعر، وتمام السجع في النثر"<sup>3</sup>

ذكر ابن الحاجب حين تعريفه للوقف، أن "فيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل"<sup>4</sup>، ومن هنا يظل السؤال المطروح هو: ما محل الوقف، ما المواضع التي يحسن الوقف عندها؟، ما وجوهه، أو الكيفية التي يوقف بها؟ وكيف يمكننا لمس اختلافات هذه الوجوه في الحسن والمحل؟

<sup>1</sup>السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج6، (ص:207).

<sup>2</sup>السيرافي، شرح كتاب سيويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، ج5، (ص:40).

<sup>3</sup>عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، (ص:615).

<sup>4</sup>الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، (ص:271)

## 2. محل الوقف ووجهه عند النحاة

### 2 . 1 . محل الوقف

قسم علماء اللغة الكلم إلى ثلاثة أقسام، هي: الاسم، والفعل، والحرف، ثم أفردوا للاسم والفعل أيضا أقساما متعددة، منها ما يدل على النوع، ومنها ما يدل على العدد، ومنها ما يصنف ضمن الصحة والاعتلال، وغيرها من التقسيمات المتعلقة بهذا المجال اللغوي.

وبالنظر إلى المعاني التي تتعلق بهذه التقسيمات، والوظائف التي تؤديها، يلاحظ بأن آخر الكلمة الموقوف عليها يأخذ صورا مختلفة، وأشكالا متعددة، تتأثر بالمستويات اللغوية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية المختلفة، وتتداخل معها لأداء وظيفة معينة، وهذه الصور والأشكال هي التي تمثل أواخر الكلمات، أو ما يصطلح عليه بمحل الوقف أو موضعه، وهذا هو معنى قول النحاة: الوقف على أواخر الكلم، أو الحروف التي يوقف عليها.

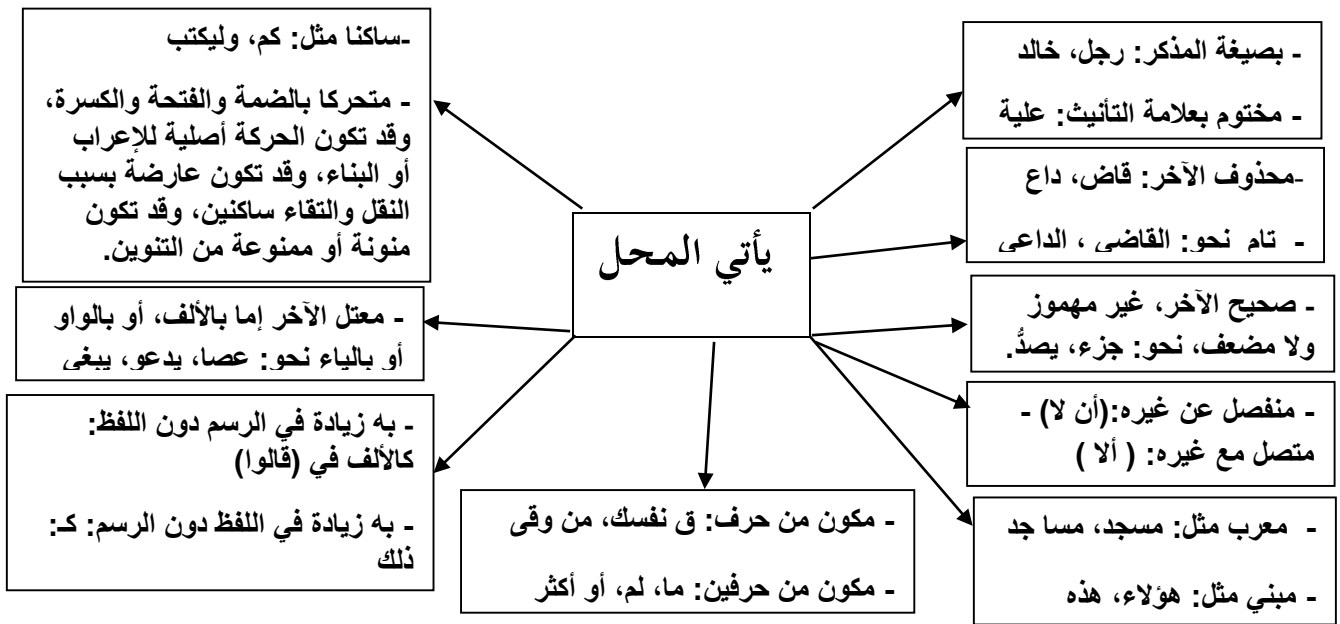
والمحل يفيد أيضا محل وجوه الوقف التي سنتطرق إليها لاحقا، وهي التي ذكرها ابن الحاجب بعد ذكر كل وجه مصدر بـ"في"، كقوله: الإسكان المجرد في المتحرك و الروم في المتحرك، فقوله: "الإسكان المجرد و الروم" وجهان للوقف، وقوله: "المتحرك" محل هذين الوجهين(..)، وكذا قوله: (إبدال الألف في المنصوب المنون)، إبدال الألف وجه، و المنصوب

المنون محله"<sup>1</sup>، وهذا يدل على وجود علاقة ترابطية بين المحل و الوجه، ومن تم لا يمكن دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر، لأنه لكل محل وجه يلزمه، ولكل وجه محل يثبت فيه.

وعلى الرغم من أن كل واحد من أقسام هذا الكلم يصلح للوقف عليه<sup>2</sup>، إلا أن أغلب علماء اللغة أو أكثرهم يرون أن هناك مواضيع لا يجوز الوقف عندها، وذلك طبقا لما تقتضيه قواعد النحو، ونظرا لكون هذه المواضيع لا تستقل بمعنى ولا تفي بمقصود؛ فعلى سبيل المثال لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على النعت دون منعوتة، ولا على المبتدأ ولا على ما هو بمنزلة دون خبره، ولا على الفعل دون فاعله، وذلك لشدة تلازمهما، وشدة ارتباط المسند بالمسند إليه<sup>3</sup>، وغير ذلك مما يدخل في هذا الباب.

وعليه، تأخذ الكلمات الموقوف عليها، أو المحل من حيث الشكل صور متعددة ومختلفة،

نبينها في الخطاطة التالية:



<sup>1</sup> الاسترناذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، (ص: 272).

<sup>2</sup> ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ج 2، (ص:302) بتصرف

<sup>3</sup> سيويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، (ص:23) بتصرف

## 2.2 . أوجه الوقف وأحكامه.

وقف النحويون أيضا في مصنفاتهم عند أوجه الوقف، مبينين أحكامه والتغييرات التي تلحق الحركة أو الكلمة الموقوف عليها. فابن يعيش يرى أن أوجه الوقف هي: "أحكام الحروف الموقوف عليها"<sup>1</sup> وذهب الأستريادي إلى أن أوجه الوقف يقصد بها: "أنواع الأحكام التي يوجبها الوقف (...)", والحكم هو ما يوجب الشيء"<sup>2</sup> وهذا الرأي يوافق ما عنون به "ابن عبد الغفار" بابه حين دراسته لوجوه الوقف، حيث سماه ب: "باب أحكام الحروف التي يوقف عليها"<sup>3</sup>، وهذا الباب يثبت بأن الوجه عنده هو الحكم. في حين ذهب أبو حيان إلى أن المقصود بالوجه هو: "التغييرات التي تقع إما في الحركة وإما في الكلمة."<sup>4</sup>

واعتمد النحاة لبيان هذه الأوجه والأحكام خطوات وطرقا معينة ندرجها كما يلي:

أولاً: تحديد حالة الكلمة الموقوف عليها قبل الوقف، نحو: "الوقف على الهمز"، الوقف على .....  
وأخر الكلم"، "الوقف على الراء"<sup>5</sup>، مع ذكر الأوجه التي يوقف بها في كل حالة، وبيان ما يجوز فيه، وما لا يجوز.

1 ابن يعيش، شرح المفصل، ج 9، (ص 67).

2 الأستريادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 2 (ص 271)

3 ابن عبد الغفار، التكملة، تحقيق: كاظم مجد المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (ص: 204).

4 أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج5، (ص:798) بتصريف

5 سيبويه، الكتاب، ج4، (ص: 166، 177). السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، (ص:37).

ثانياً: بيان الوجه الذي يوقف به، وبعد ذلك تحدد حالات الكلمة التي تناسب هذا الوجه نحو: الوقف بالإسكان، أو بالروم، أو بالإشمام، أو بالتضعيف والنقل، والإبدال، وغير ذلك.

ثالثاً: ذكر المحل والوجه معاً، نحو: "الإسكان المجرد في المتحرك، والروم في المتحرك، وإبدال الألف في المنصوب المنون".<sup>1</sup>

وقد اختلفت آراء النحاة حول عدد أوجه الوقف، فمنهم من اعتبرها سبعة أوجه وهي: "السكون، والسكون مع التعويض، والتعويض فقط، وروما لحركة، والإشمام، والإتباع، والتثقيب"<sup>2</sup>، ومنهم من جعلها خمسة أوجه، وهي: "التسكين، والروم، والإشمام والتضعيف، والنقل"<sup>3</sup>، ومنهم من عدّها أربع لغات، وهي: "الإسكان الصريح، والإشمام، والروم، والتضعيف"<sup>4</sup>، في حين ذهب ابن الحاجب إلى أنه لا ينبغي أن تقتصر في دراستنا على هذه اللغات الأربع، لأنه لا وجه لهذا التخصيص، وقد أضاف لهذه اللغات أحكاماً أخرى، وهي: "الإبدال، والنقل، والحذف"<sup>5</sup>، وفي السياق نفسه يرى أن أوجه الوقف مختلفة في الحسن و المحل، أي: أن بعضها أحسن من بعض، وقد أجملها في إثني عشر وجهاً، وهي: "الإسكان، والروم، والإشمام، والإبدال، والقلب،

<sup>1</sup>الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، (ص:272).

<sup>2</sup>يحيى بن حمزة العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاج، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، ج 2، (ص:323،324).

<sup>3</sup>محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل، ط 20، دار التراث للطباعة، القاهرة، ج4، (ص: 184).

<sup>4</sup>ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ص:66،67).

<sup>5</sup>ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، (ص:303).

والنقل، والإثبات، والتضعيف، والحذف، والزيادة، والإتباع، والإلحاق"<sup>1</sup>، بينما نجد أبا حيان قد نحا منحاً آخر في تقسيمه لأوجه الوقف، حيث صنف هذه الأوجه تبعاً لتعلقها بالحركة أو بالكلمة إلى:

~ "ما يلزم الحركة، نحو: الحذف: ويقصد به حذف الحركة، أي السكون الخالص، والروم، والإشمام.

~ وما يلزم الكلمة، نحو: "الزيادة"، وفيه وجهان: التضعيف، وإلحاق هاء السكت. و"النقص"، وفيه ثلاثة أوجه، وهي: حذف حرف العلة، وقلب آخر الكلمة إلى حرف علة، وإبدال حرف صحيح من آخر الكلمة"<sup>2</sup>.

وأشار صاحب "شرح التصريح" إلى الأوجه التي اتفق أغلب النحاة على الأخذ بها في الوقف، وهي سبعة أوجه يضمها البيت التالي:

"نقل، وحذف، وإسكان، ويتبعها الـ ..... تضعيف، والروم، والإشمام، والبدل،

وإن كنا نراه قد أوردها مفصلة في إحدى عشر قسماً، وهي: "الإسكان المجرد، الروم،

الإشمام، إبدال الألف إبدال تاء التأنيث هاء، زيادة الألف، إلحاق هاء السكت، إثبات الواو،

الياء، أو حذفهما إبدال الهمزة، التضعيف، ونقل الحركة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (ص:271، 322).

<sup>2</sup>ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (ص:798) بتصرف، والصيمري: التبصرة و التذكرة، (ص: 716)

<sup>3</sup> الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، (ص:215).

وأغلب هذه الوجوه المذكورة قد ذكرها سيويه أيضا في: " باب الوقف في آخر الكلم المتحرك في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف"<sup>1</sup>، وأيضا في " باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين." وفي هذا الباب تحدث سيويه كذلك عن وجه آخر للوقف لم يشر إليه النحاة بعده، وهو القلقلة "، فالقلقلة وجه خصه سيويه لحالة الوقف على الحروف المشربة<sup>2</sup> وهي حروف إذا وقفت عليها خرج معها من الفم صوت، ونبأ اللسان عن موضعه، لشدة ضغطها."<sup>3</sup>

نستخلص مما ورد أعلاه، أن أوجه الوقف عند النحاة يمكن أن نجملها في ثلاثة عشر وجها، وهي: " الإسكان، والإشمام، والروم، والتضعيف، والنقل، والإبدال، والحذف، والإثبات والزيادة، والإلحاق، والقلب، والإتباع، والقلقلة". وقد عرف علماء النحو بعض هذه الوجوه وبينوا الغاية منها، كما وقفوا على بعضها الآخر، حين تقديمهم للشواهد أو النصوص الشارحة لهذه المسألة، وندرج هذه الوجوه<sup>4</sup> كالتالي:

<sup>1</sup> سيويه، الكتاب، ج4، (ص:168)

<sup>2</sup> عند سيويه هي (القاف، والجيم، والطاء، والذال، والباء)، وهي حروف حين الوقف عليها يخرج معها صوت، وهناك صنف آخر من

الحروف المشربة حين النطق بها يخرج معها نحو نفخة، وهي: (الزاي، والطاء، والذال، و الصاء)

<sup>3</sup> سيويه، الكتاب، ج4، (ص: 174). بتصريف

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ج 4، (ص: 168 – 172 ) ، ابن البادش، الإقناع في القراءات السبع، (ص: 504).

الوجه	حده ودلالته
الإسكان	وهو الإسكان المحض أو الصريح أو المجرد، ويكون بلا إشماء ولا روم ولا تضعيف. وعلامة الإسكان خاء فوق الحرف الموقوف عليه، نحو: جاء خالدٌ، رأيت خالدٌ، مررت بخالدٌ.
الإشمام	ضم الشفتين بعد الإسكان على صورتها، إذا لفظت بالضممة، لأن الإشماء مختص بالمضموم والمرفوع دون المنصوب والمجرور، والغاية منه هو بيان للناظر الفرق بين ما هو متحرك في حال الوصل وسكن في الوقف، وبين ما هو ساكن في كل حال. وعلامة الإشماء نقطة بين يدي الحرف نحو: (قيلَ)
الروم	وهو أن تضعف الصوت ولا تسمع ما ترومه، بمعنى الإتيان بالحركة خفية حرصاً على بيان "الحركة" التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل، وهذه الحركة إما حركة الإعراب، وإما حركة البناء. وعلامة الروم خط بين يدي الحرف، نحو: (زيدُ)
التضعيف أو التثقل	هو تشديد الحرف الموقوف عليه، ويختص التضعيف بالكلمة التي آخرها حرف صحيح قبله متحرك. والغاية منه هو الإعلام بأن الحرف هو متحرك في حالة الوصل. وعلامة التضعيف "شين" تضع فوق الحرف الموقوف عليه، نحو: "يا فرج ش"
الحذف	إسقاط أو طرح جزء من الكلام، أو الاستغناء عنه، نحو: "يوم يدعو الدَّاع" تم حذف الياء، و "عَلَيْكُمْ الْكِتَابُ" تم حذف الواو لالتقاء الساكنين.
النقل	تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله. ويسمى أيضاً بالإلتباع، والغرض منه إما لبيان حركة الإعراب، وإما لتفادي التقاء ساكنين، نحو: جاء بكرٌ، مررت بـبكر.
القلقلة	نبرة أو صوت يتبع الحرف إذا كان ساكناً، أو وقف عليه بالسكون. وحروف القلقله خمسة تجمع في قولهم: "قطب جد"

## المبحث الثاني: القواعد الصوتية للوقف عند النحاة

### 1. قواعد الوقف القياسية (الإجبارية).

درس علماء النحو نوعين من القواعد الصوتية التي تحكم مسألة الوقف على أواخر أجزاء السلسلة الكلامية، وهي قواعد صنف حسب درجة اطرادها في اللغة وحسب إفادتها الصوتية إلى ضربين:

✓ قواعد قياسية (إجبارية)، وهي قواعد نسقية، يمكن أن نقدم لها صياغة صورية في ضوء الصورة الواردة عند الصوتيين التوليديين أمثال داوود عبده (1979)، وجورج بواس (1979)، ومبارك حنون وغيرهم من الصوتيين التوليديين الذين اقترحوا قواعد صوتية لظاهرة الوقف في اللغة العربية، وسنستأنس بأعمال بعضهم وأعمال بعض النحاة لتقديم صياغة صورية لقواعد الوقف في القراءات القرآنية.

✓ قواعد سماعية (اختيارية)، وهي قواعد غير نسقية، أي أن القراء ليس بينهم إجماع على تطبيقها، بل هذه القواعد تندرج في إطار تعدد القراءات القرآنية، ولا يسعفنا الإطار النظري المخصص لهذه الأطروحة أن نخوض في ما هو غير قياسي وغير نسقي لظاهرة الوقف لأن مجاله السماع، ونحن نريد في هذه الأطروحة أن نقعد لما هو قياسي ولما اطرده من قواعد للوقف في كلام العرب وفي القراءات السماعية.

فمن القواعد القياسية التي وقف عندها النحاة وعالجوها بطرق علمية طبقا لما يقتضيه النظام المقطعي لقواعد اللغة العربية، نذكر:

### 1.1. قاعدة قلب نون التنوين في "زيدا" ألفا.

ذهب علماء النحو أثناء دراستهم لمسألة الوقف على التنوين في الأسماء الصحيحة، أن مثل هذا الوقف لا يعتبر صحيحا إذا أخضعناه لمبدأ القياس، لذا يتم قلب التنوين ألفا إذا كان الحرف الذي قبله منصوبا بالفتحة. وهذا ما أجمع عليه النحاة، واعتبروه الوجه الأصح عندهم. ومن الكتب النحوية التي خصصت أبوابا لمعالجة هذه المسألة، نجد: "الكتاب" لسيبويه في باب "الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل"<sup>1</sup>، وكتاب التكملة في باب: "أحكام الحروف التي يوقف عليها"<sup>2</sup>، وشرح الأشموني في "باب الوقف"<sup>3</sup>، وشرح المكودي في "باب الوقف"<sup>4</sup>، وشرح ابن عقيل<sup>5</sup>، وكتاب "التبصرة والتكملة"، وكتاب "التصريح"<sup>6</sup>، وغيرها من المؤلفات التي

<sup>1</sup> سيبويه، الكتاب، ج4، (ص:166).

<sup>2</sup> ابن عبد الغفار، التكملة، (ص 206).

<sup>3</sup> الأشموني، شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (ص:747)

<sup>4</sup> المكودي، شرح المكودي علي ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، (ص: 863)

<sup>5</sup> محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، (ص: 170)

<sup>6</sup> الأزهرى شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (ص:616-617)

اهتمت بدراسة هذه القضية. وقد خصص النحاة لبيان مسألة قلب نون التنوين ألفا في حالة الوقف بعض الشواهد التمثيلية"، نذكر منها:

~ رَأَيْتَ زَيْدًا

~ لَقَيْتَ خَالِدًا

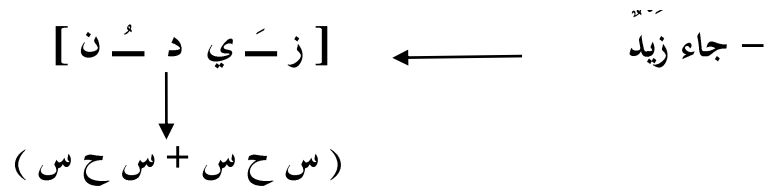
~ رَكِبْتَ فَرَسًا

فالوقف على "زيداً" و"خالدًا" و" فرساً" بالتنوين غير صائب في اللغة، لأن التنوين يعد زائداً في بنية الكلمة وليس أصلاً فيها، وإنما أرادوا من خلاله بيان ما ينصرف من الأسماء نحو: "رَأَيْتَ خَالِدًا" وما لا ينصرف نحو: "رَأَيْتَ زَيْبًا"، "مررت بزيب" وبيان الفرق بين نون التنوين، نحو: "زيداً" وبين النون الأصلية، نحو: "أيمن" و"حسن"، وما جرى مجرى الأصلية نحو: "رعشَن"، وهذا ما سيتبين انطلاقاً من الصياغة التمثيلية للكلمات التالية:

الكلمات	أصل نونها	التمثيل الصوتي	حالة الوقف
حسن	نون أصلية	[ح - س - ن ] (س ح + س ح س)	[ح - س - ن ] (س ح + س ح س)
رعشَن	نون تجري مجرى الأصلية	[ر - ع ش - ن ] (س ح س + س ح س)	[ر - ع ش - ن ] (س ح س + س ح س)
زيدًا	نون التنوين	[ز - ي د - ن ] (س ح س + س ح س)	[ز - ي د - ن ] (س ح س + س ح ح)

إذا تأملنا صياغة هذه الكلمات يظهر لنا بأن المقطع الأخير (س ح س) هو مقطع مشترك بين هذه الكلمات المنتهية بالنون، سواء كانت النون أصلية، أو نون تجري مجرى الأصلية، أو نون التنوين الزائدة. لكنه في حالة الوقف على نون التنوين غير الأصلية في: "زيداً" وشبهه، يتم إبدال التنوين ألفاً، وذلك حين يكون هذا التنوين إثر فتحة، ويقصد بالفتحة هنا فتحة الإعراب، نحو: "زيداً"، "خالدًا"، و"فرساً". ثم هناك فتحة البناء، نحو: "أيها": (س ح س + س ح ح) و"ويها": (س ح س + س ح ح)، فهذا النوع أيضا يتم إبدال تنوينه ألفاً كما هو مشهور عند العرب نحو: "أيها": (س ح س + س ح ح)، و"ويها": (س ح س + س ح ح)، والعلة من إبدال التنوين ألفاً هي: "أن التنوين يشبه الألف من حيث كان اللين في الألف يقاربه الغنة في التنوين. فأبدلوه ألفاً لما بينهما من المقاربة"<sup>1</sup>، وكذلك أن الألف لا تستثقل به الكلمة، لأنه خفيف من الناحية الصوتية، والخفة من الخاصيات المطلوبة في حالة الوقف على أواخر الكلم، وبعض العرب يحذفون الألف في كلمة: "زيداً" فتصبح: "زيد" (س ح س + س ح ح)، وهذا البناء المقطعي في حالة الوقف لا يعترف به النحاة مطلقاً في لغتهم.

أما إذا جاء التنوين بعد ضمة وكسرة في المقطع الأخير من الكلمة الموقوف عليها، نحو:



<sup>1</sup> الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج2، (ص616).

مررت بزید ← [ ز ي د ن ]  
 (س ح س + س ح س)

فإن النحاة اتفقوا على حذف نون التنوين من المقطع، وكذلك حركة الإعراب الواقعة قبلها، وتسكين الحرف الأخير منه، وتعد حالة الحذف هنا الأصح والأقرب في اللغة، لأنه "لا يوقف بالواو لثقلها، ولا يوقف على المخفوض بالياء، لئلا يلتبس بأنه مضاف إلى المتكلم"<sup>1</sup>، نحو:

~ جاء زيد ← [ ز ي د ]  
 (س ح س س)

~ مررت بزید ← [ ز ي د ]  
 (س ح س س)

وهناك من دعا إلى حذف التنوين بصفة مطلقة من المقطع سواء في المفتوح أو المضموم أو المكسور، نحو: رأيت زيد، جاء زيد، ومررت بزید، لكن هذا الرأي يظل ضعيفا وغير خاضع للقياس. وفي حالة الضم و الكسر أيضا يتم إبدال التنوين من جنس حركة ما قبله، كما جاء عند بعض العرب، نحو: جاء زيدو " (س ح س + س ح ح) و "مررت بزیدی" (س ح س + س ح ح) لأنه أيضا لا يعتد بهفي الوقف، نظرا لكون "الواو و الياء" ثقيلتين في النطق.

<sup>1</sup>محمد بن محمود الدعجاني، ابن كيسان النحوي، إشراف: راشد بن راجح الشريف، الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية (ص:106).

إذن؛ فالقاعدة القياسية المناسبة لمسألة الوقف على الاسم الصحيح المنون، هي:

~ الاسم الصحيح المنون تبدل نونه ألفا في حالة النصب، نحو:

• رَأَيْتَ زَيْدًا ← رَأَيْتَ زَيْدًا ً

[ زَ يَ دَ نَ ] ← [ زَ يَ دَ اَ ]

( ن ← ∅ ) ( ن ← ∅ ) / ( ا ← ∅ )

~ الاسم الصحيح المنون تحذف نونه والحركة الإعرابية الواقعة قبله، ويسكن الحرف الأخير

منه في حالة الرفع والخفض، نحو:

• قَامَ زَيْدٌ ← قَامَ زَيْدٌ ً

[ زَ يَ دُ نَ ] ← [ زَ يَ دَ ]

( ∅ ← ن + ∅ ) ( دُ ← دُ )

• مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ← مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ً

[ زَ يَ دِ نَ ] ← [ زَ يَ دَ ]

( ∅ ← ن + ∅ ) ← ( ∅ ← ن + ∅ ) / ( دِ ← دِ )

## 2.1. قاعدة: حذف الصلة من هاء الضمير

تعتبر الصلة زيادة تلحق "بهاء الضمير" الذي يعود هنا على المفرد المؤنث أو المفرد المذكر،

نحو: هاء الضمير (المؤنث)

رَأَيْتَهَا ← الصلة ( اَ = ا )

هاء الضمير (المذكر)

مررت بهي ← الصلة ( ي = ي )

هاء الضمير (المذكر)

قرأتهو ← الصلة ( و = و )

وهذه الصلة وقف عندها النحاة<sup>1</sup> أثناء دراستهم لمسألة الوقف قصد بيان حالة ثبوتها في

البناء المقطعي للكلمة، وحالة حذفها منه، نحو:

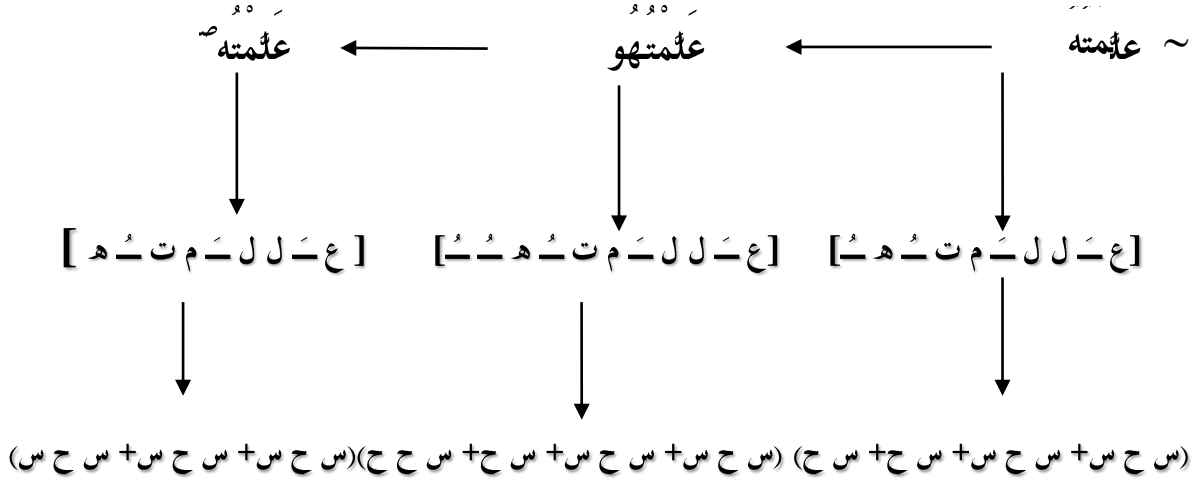
الكلمة	هاء الضمير	حركة هاء الضمير	الصلة	حالتها في الوقف
رَأَيْتَهَا	المؤنث	الفتحة	الألف = ( اَ )	الإثبات
عَلَّمْتَهُ	المذكر	الضمة	الواو = ( اُ )	الحذف
مررت به	المذكر	الكسرة	الياء = ( اِ )	الحذف

<sup>1</sup>الأزهري، شرح التصريح، (ص: 618)، المكودي، شرح المكودي (ص: 864)، الأشموني، شرح الأشموني (ص: 741)، محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل (ص: 171)

فالجداول أعلاه يوضح لنا الحالة التي يتم فيها حذف الصلة من هاء الضمير وإلحاق

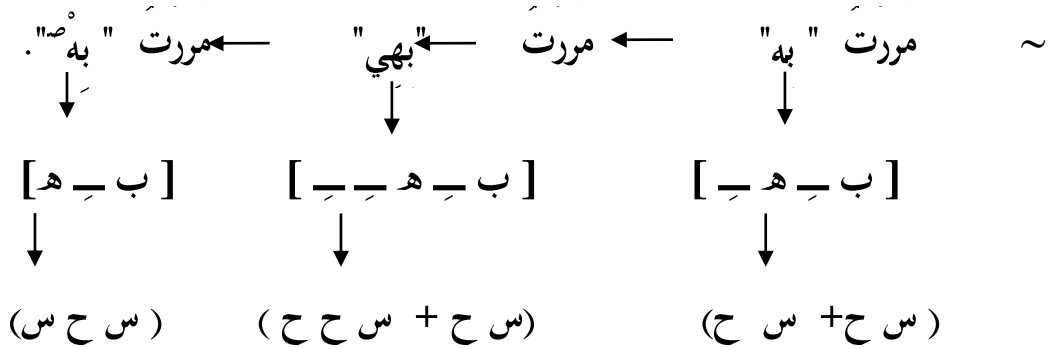
السكون به، وهي حالة تقع أثناء الوقف عندما تكون حركة الهاء في آخر الكلمة إما في موضع

الرفع، فمثلاً صوتياً كالتالي:



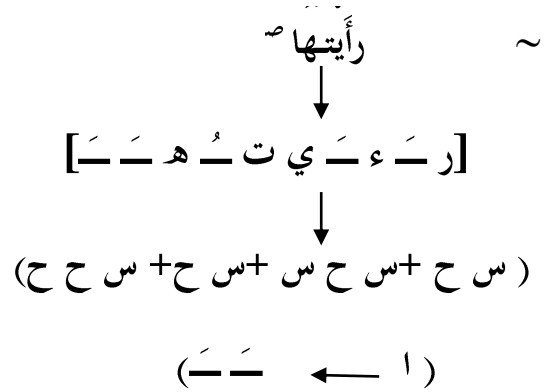
(هـُـ / هـُـ ← ∅)

وإما في موضع الجر، نحو:



(هـِـ / هـِـ ← ∅)

أما في حالة النصب، نحو :



فإن الصلة لا تحذف من هاء الضمير في المؤنث، وإنما يتم الوقف عليها بالألف لخفتها، حتى لا "يلتبس المؤنث بالمذكر"<sup>1</sup>، وهذا هو القياس عند جمهور النحاة. غير أن بعض العرب ذهبوا إلى حذف الصلة من هاء الضمير في حالة النصب اختياراً، نحو: "رَأَيْتَهَا" التي تصبح في الوقف "رَأَيْتَه" أو "بَهَا" التي تحذف صلتها وتنقل حركة الهاء المفتوحة إلى الباء وتسكن، فتصير "به"، لكن هذا المذهب قليل لا يعتمد عليه النحاة قاعدة قياسية في الوقف على هذه الهاء. وهكذا فإن المقطع الطويل المقفل (س ح س)<sup>2</sup> ينسجم مع حالتي الرفع والجر في الوقف، في حين لا يلائم حالة النصب، لأننا لو حذفنا الصلة في "رَأَيْتَهَا" لصار المؤنث مذكراً، و من تم فالبناء المقطعي الذي يلائم هذا النموذج في حالة الوقف، هو المقطع الطويل المفتوح (س ح ح)<sup>3</sup>، وهذان التمثيلان: (س ح س) و(س ح ح) يعتد بهما، لأنهما يمثلان النظام المقطعي للغة العربية.

<sup>1</sup>سيبويه، الكتاب، ج4، (ص:191).

<sup>2</sup>عبد الصبور شهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ص:40)

<sup>3</sup>المصدر نفسه، (ص:40)

1. 3. قاعدة: الوقف على "إذن"

عالج علماء النحو مسألة الوقف على "إذن" انطلاقاً من تصورات و توجهات مختلفة، فالأشموني في شرحه أشار إلى هذا الاختلاف قائلاً: "اختلف في الوقف على إذا؛ فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن"<sup>1</sup>، فهذا النص يحيل إلى توجيهين متباينين: فالأول يرى أن "إذن" التي هي من حروف النصب يوقف عليها بإبدال "نونها ألفاً"، نظراً لشبهه بمسألة التنوين في حالة النصب، أما الثاني فيرى أن "إذن" يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة "أن" وغيرها من النواصب التي تدخل على الفعل المضارع وتنصبه نحو: "لن" و "كي". وقد رجح بعض العلماء "كالمبرد" مثلاً الوقف على "إذن" بالنون، ودليله في ذلك هو أن الحروف لا نقف عليها بالتنوين، حيث قال في حق من يقف عليها بذلك أنه: "يشتهي أن يكوي يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنها تشبه حروف النصب: أن ولن"<sup>2</sup>. و"الفراء" أيضاً وجد مخرجاً لهذا الاختلاف، فاحتكم إلى مبدأ العامل في الجملة، حيث قال: "إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها"<sup>3</sup>، بمعنى أن "إذن" إذا كانت عاملة النصب فيما بعدها فإنها تكتب وجوباً بالنون لقوتها، وإذا كانت غير عاملة فإنها تكتب بالألف لضعفها.

<sup>1</sup>الأشموني: شرح الأشموني، (ص:749)

<sup>2</sup>المصدر نفسه، (ص:750). بتصرف

<sup>3</sup>المصدر نفسه، (ص:750)

إذن؛ فهذا الاختلاف الوارد بين النحاة حول كتابة "إذن" بالألف أو بالنون، يفضي إلى أن هذه الآراء تتأرجح حسب معايير القوة والضعف بين القبول والرفض، فكتابة "إذن" بالألف غير متفق عليه عند جمهور العلماء، لأنه لا توجد قاعدة قياسية تنص على مجيء الحروف أو الأدوات منونة، ومن تم فالوقف عليها بالألف يأتي على غير أصل لضعفها. في حين كتابة "إذن" بالنون تعد قاعدة قياسية أجمع عليها النحاة في اللغة، لأن "إذن" من النواصب التي تعمل النصب فيما بعدها كما هو الحال مع أخواتها: "أن، وكي، ولن". وبالتالي فالوقف عليها بالنون يعد أصلاً قياسياً لقوتها. "لأنها نون في الحقيقة وليست تنويناً"<sup>1</sup>

إذن؛ فالقاعدة القياسية المختصة بالوقف على "إذن"، هي:

~ " إذن " الناصبة نقف عليها" بالنون " بدل التنوين، (إذن ~ / (إذن ≠ ا ~

~ الحروف لا تنون، نحو: "إذا" وشبهه، (إذا ≠ ن ~).

#### 1. 4 . قاعدة: إبدال التنوين وحذفه في المنقوص.

يقصد بالمنقوص الاسم المعرب الذي آخره ياء مكسور ما قبلها. وفي هذا الإطار ركز النحاة اهتمامهم في " باب الوقف " على دراسة المنقوص المنون قصد تحديد الحالات التي

<sup>1</sup> أبو الحسن الرماني، معاني الحروف، تحقيق: عرفان بن سالم عشا حسونة، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1426هـ -2005م، (ص:160)

يجب فيها الحذف في أجزاء البنية المقطعية لهذا الاسم، والحالة التي يجب فيها الإثبات. ومن

الشواهد التي وظفها النحاة<sup>1</sup> لتوضيح هذه المسألة نجد:

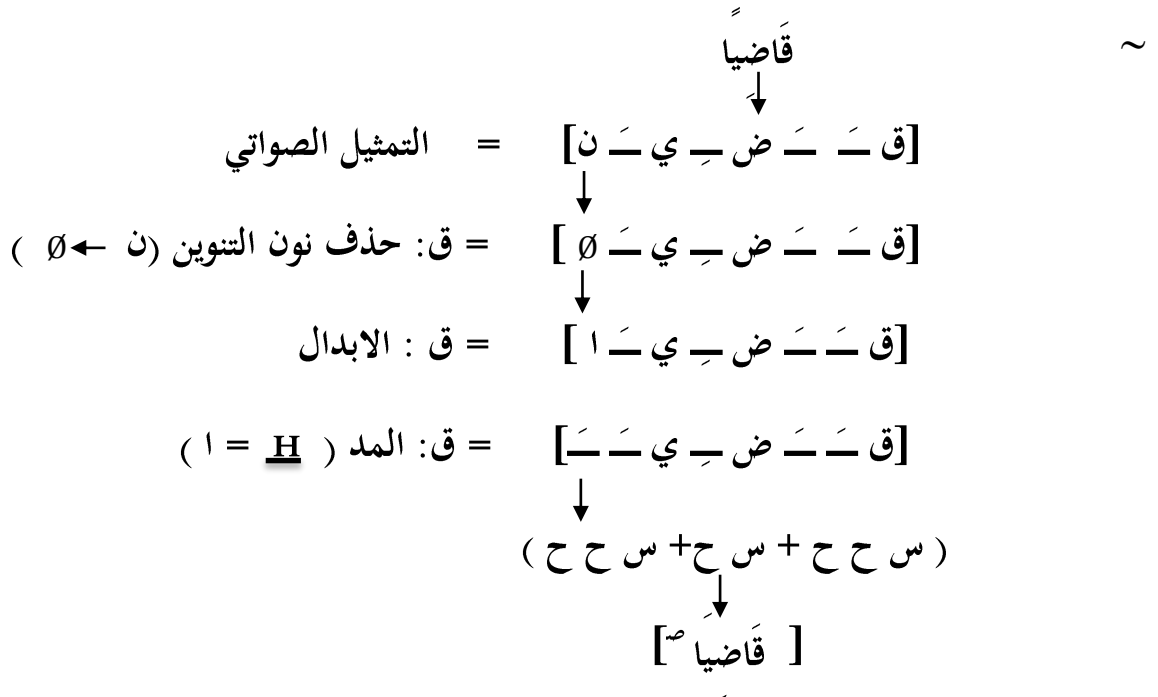
~ رَأَيْتُ قَاضِيًا  
~ جَاءَ قَاضٍ  
~ مَرَّرْتُ بِقَاضٍ

وقف النحاة في المثال الأول على المنقوص المنون في حالة النصب، فأبدلوا نون التنوين

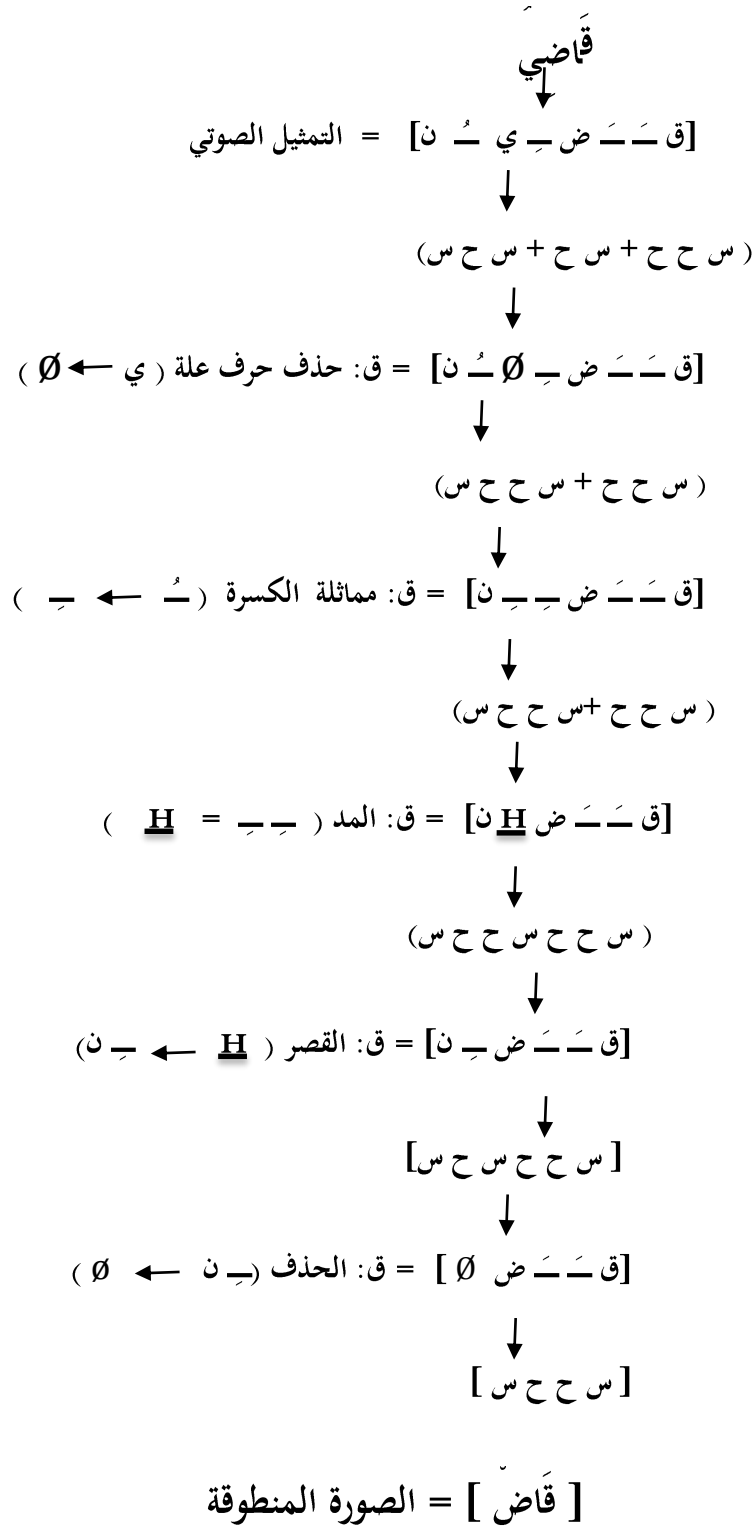
ألفا لخفته، نحو: "قاضيًا" التي تعود "قاضيًا<sup>ص</sup>"، كما وقفوا عليه في حالة الرفع وحالة الجر

بحذف نون التنوين التي عوضت "الياء"، من غير إبدالها مع تسكين الحرف الأخير، نحو: "

قاضي" التي تعود "قاضي<sup>ص</sup>"، ويمكن تمثيل هذه القاعدة تمثيلاً صوتياً، كالتالي:



<sup>1</sup>الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ص: (620-621)



يتبين انطلاقاً من هذا التمثيل أن المقطع (س ح ح س) هو مقطع يندرج أيضاً ضمن النظام

المقطعي للغة العربية، ويرتبط خاصة بالوقف، ويسمى بـ"المقطع المديد المقفل بصامت"<sup>1</sup>و.

<sup>1</sup>عبد الصبور شهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، (ص:40)

مادام هذان المقطعان ( س ح ح س ) و ( س ح ح ) يتقاطعان مع بنية اللغة العربية، فإن الوقف على " قاضٍ " بحذف التنوين في المرفوع و المجرور، وعلى " قَاضِيًا " بإبدال التنوين ألفا في المنصوب، يعد من القواعد القياسية المطردة التي أوجبها النحاة في اللغة العربية.

أما حالة المنقوص غير المنون فالوقف عليه على خلاف المنقوص المنون، حيث اختار النحاة إثبات الياء في المنقوص المنصوب والمنقوص المرفوع والمنقوص المكسور، دون حذفها، نحو:

~ رأيت القاضي

~ جاء القاضي

~ مررت بالقاضي

والمنقوص غير المنون كما حدده النحاة أربعة أنواع، وهي:

✓ ما سقط تنوينه لدخول "أل" في المقصور المنصوب نحو: "رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ" فيوقف عليه

بإثبات الياء قولاً واحداً، أما المقصور المرفوع والمجرور، فالمختار هو إثبات الياء في

الوقف، نحو: جاء القاضي، مررت بالقاضي. وهناك من جوز الحذف نحو: "رَأَيْتَ

الْقَاضِ" و "جاء الْقَاضِ" و "مررت بِالْقَاضِ" ولكنه قليل.

✓ ما سقط تنوينه للنداء، نحو: "يا قاضٍ"، ففيه خلاف بين النحاة، فمن النحاة من رجح

الإثبات كالخليل، ومنهم من اعتبر الحذف أولى كيونس وسيبويه، لأن النداء محل

الحذف.

✓ ما سقط تنوينه لمنع الصرف، نحو: " رأيت جواري" نصبا؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب.

✓ ما سقط تنوينه للإضافة، نحو: " قاضي مكة"، وفي حالة الوقف يجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون، لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز في المنون.<sup>1</sup>

وأشار المرادي في كتابه " أن ما سقط نونه للإضافة، إذا وقف عليه ردت نونه نحو: هؤلاء قاضو زيد، فإذا وقفت قلت: قاضون لزوال سبب حذفها".<sup>2</sup>

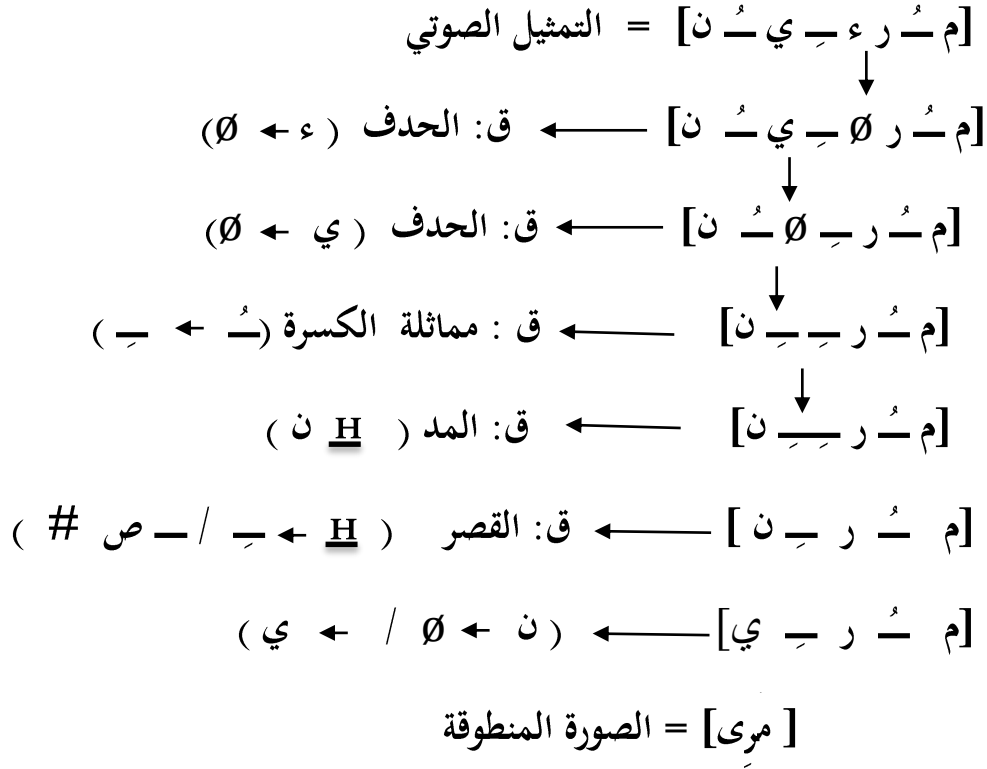
ذكر النحاة أيضا حالة أخرى خاصة بالمنقوص، تتجلى في المنقوص المحذوف " العين"، مثل كلمة: "مر" التي أصلها التركيبي هو: "مرئي"، بياء مشددة فتم حذف همزتها التي هي "عين" الكلمة، ونقلت حركتها إلى الراء، نحو: "مري"، بعد ذلك حذفت ضمة الياء لثقلها وأصبحت الياء ساكنة، وعند التقاء الساكنين "مري" حذفت "الياء" الأولى، وفي حالة الوقف لزم إضافة الياء إلى هذا البناء، نحو: "هذا مري"، "مررت بمري"، كي لا يظل الاسم المنقوص على أصل واحد "الراء"، لأنه بناء غير صحيح في النظام المقطعي للغة العربية. ويمكن تمثيل خطوات هذا التركيب كالتالي:

- مرئي

<sup>1</sup> ينظر شرح الأشموني، ج 3، (ص:751،750). المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: عبد الرحمان علي سليمان، ط 1، دار الفكر

العربي، القاهرة، ج 6، (ص:1473، 1474).

<sup>2</sup> المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، (ص:1474).



إذن ؛ يمكن إجمال القاعدة القياسية الخاصة بالوقف على المنقوص المنون، كالتالي:

- ~ إبدال تنوين المنقوص في حالة النصب ألفا، نحو: رأيت قاضياً ← رأيت قاضي<sup>ا</sup>
- ~ حذف تنوين المنقوص في حالة الرفع، وتسكين آخره، نحو: جاء قاضٍ ← جاء قاض<sup>ص</sup>
- ~ حذف تنوين المقصور في حالة الجر، وتسكين آخره، نحو: مررت بقاضٍ ← مررت بقاض<sup>ص</sup>.

### 5.1. قاعدة: المنون المقصور

الاسم المعتل نوعان: نوع معتل بالياء كالاسم المنقوص، نحو: "القاضي"، "العالي"، ونوع

معتل بالألف كالاسم "المقصور"، نحو: ضحى، عصا، وشبهه. وتأتي الألف في المقصور إما

ألفا لازمة ك: "فتى" و"عصا" ويكون المقصور في هذه الحالة متصرفا، أو تأتي ألفا زائدة

"كجَلَى<sup>1</sup>" و"سكْرَى"، ويكون فيها المقصور غير منصرف. وفي هذا الإطار خصص النحاة أثناء دراستهم لقضية الوقف مباحث عالجوا من خلالها أحوال المقصور المنون المتصرف حين يرد منصوباً ومرفوعاً ومجروراً، نحو:

~ رَأَيْتَ فَتَى

~ جَاءَ فَتَى

~ مَرَرْتُ بِفَتَى

ذهب النحاة<sup>2</sup> خاصة سيبويه إلى أن المقصور المنون في حالة النصب تبدل نونه ألفاً بالإجماع، وحثته في ذلك "أن المعتل مقيس على الصحيح"<sup>3</sup>، ويمكن تمثيل هذا التوجه كالتالي:

~ فَتَى

(ف \_ ت \_ ي \_ ن) = التمثيل الصوتي

↓

(ف \_ ت \_ ∅ \_ ن) = حذف حرف علة

↓

(ف \_ ت \_ ن) = ق: المماثلة.

(ف \_ ت \_ ن) = ق: المد

1) اختلف النحاة أيضاً في الوقف على المقصور الغير المنصرف "كجَلَى"، فذهب فريق إلى أن "جَلَى" نقف عليها بالألف في النصب والرفع والجر، وفريق آخر أجاز الوقف عليها بالياء، نحو: "جَلَى"، وبعض النحاة وقف عليها بالواو، نحو: "جَلُو"، وهناك من وقف عليها بقلب الألف همزة لمناسبتها للألف، نحو: "جَلَأً". ينظر: أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، (ص: 160).

<sup>2</sup>السيوطي، همع الهوامع، (ص: 201) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمان سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (ص186). ابن الحاجب، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 2، (ص: 313). الأشموني، شرح الأشموني، (ص748)

<sup>3</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، (ص:76).

(ف ت ن) = ق: القصر  
↓

(ف ت ن) = ق: حذف النون (ن ← ∅)

(ف ت ا) = ق: الإبدال (ن ← ا / H)

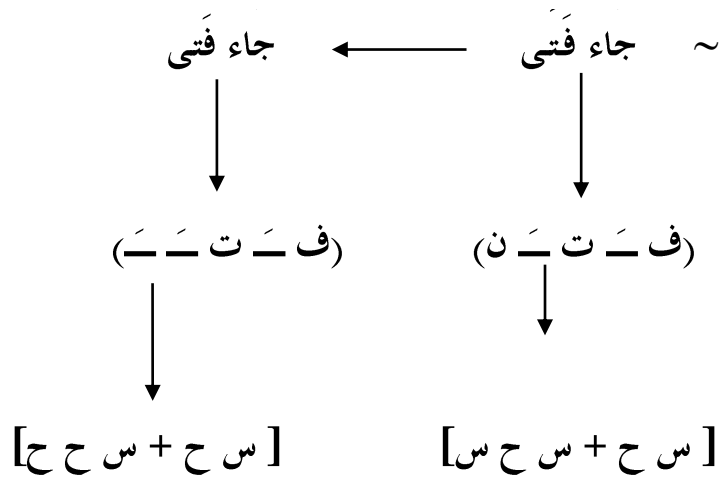
[بفتى] = الصورة المنطوقة

فالألف في المقصور المنون هي بدل من التنوين في حالة النصب، كما هو الحال في

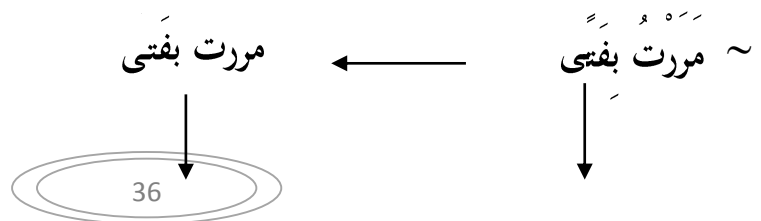
المنقوص المنون "رأيت قاضياً"، أما في حالتي الرفع والجر يحذف التنوين، وتصبح الألف

(الحركة الطويلة) من لام الكلمة في "هذا فتى"، و "مررت بفتى"، فتصير ألف "فتى" في هاتين

الحالتين ألفاً أصلية من الكلمة تشبه الدال في كلمة "زيد":



√ = (ن ← ∅) / ي (المد)



(فَ تَ )

[س ح + س ح ح]

(فَ تَ نَ)

[س ح + س ح س]

(ن ← ∅) / (ي (المد) = √)

وظهر توجه ثاني اعتمده بعض النحاة "كالمازني" و "الفراء" و "أبا الحسن" لمعالجة هذه المسألة، يرون فيه أن الألف هي بدل من الأحوال الثلاثة للمقصور المنون، بمعنى أن نون التنوين تبدل ألفا في المقصور المنصوب والمرفوع والمجرور، نحو: "رَأَيْتَ فَتَى"، "جاء فَتَى"، "مررتَ بِفَتَى". والحجة في إبدال هذه الأحوال الثلاثة هي: "أن العلة في إبدال التنوين ألفا في النصب "فتحة" ما قبلها، نحو: رَأَيْتَ زَيْدًا"، وتنوين المقصور قبله فتحة فيجب أن تقلب ألفا، وهو في المقصور أكد؛ لأن فتحة ما قبل التنوين لازمة و الفتحة في الاسم الصحيح غير لازمة"<sup>1</sup>. لكن هذا الرأي ينطبق فقط على المقصور المنصوب، لأن الفتحة تناسب الألف في الخفة، ولا ينطبق على المقصور المرفوع و المجرور، لأن الفتحة لا تناسب الضمة و لا الكسرة لكونهما ثقيلتين، ومن ثم فإن هذا التوجه لا يمكن اتخاذه قاعدة قياسية عند النحاة، فهو "قول لا ينفك من

<sup>1</sup>العكبري ، التبيين ، (ص:189).

ضعف، لأنه قد جاء عندهم "هَذَا فَتَى" بالإمالة ولو كانت بدلا من التنوين لما صاغت فيها الإمالة إذ لا سبب لها.<sup>1</sup>

فيحين ذهب نحاة آخرون "كالسيرافي" إلى أن الألف في الأحوال الثلاثة من المقصور المنون هي من لام الكلمة وليست بدلا من التنوين، "وذلك أنه يحذف التنوين رفعا، و جرا، ونصبا، فتعود الألف في الأحوال كلها."<sup>2</sup>، وعليه، فهذا التوجه يرى أن الألف المقصورة المنصوب ما قبلها، نحو: "رَأَيْتَ فَتَى"، تعد أصلا في الكلمة وليست بدلا من التنوين، لكون الألف في "فَتَى"، هي اللام في صيغة "فَعَلَ"، و بالتالي، فإن الألف المقصورة هي من لام الكلمة، وهذا الأمر نفسه ينطبق أيضا على المرفوع في "قَامَ فَتَى"، وعلى المجرور في "مَرَرْتُ بِفَتَى"، فهذا التصور أيضا مختارا من طرف النحاة.

إذن؛ فالقاعدة القياسية المطردة عند النحاة في حالة الوقف على "المقصور المنون" هي:

~ المقصور المنون المنصوب يبدل تنوينه ألفا، نحو: "رَأَيْتَ فَتَى ← رَأَيْتَ فَتَى ٓ" |

~ المقصور المنون المرفوع تعد ألفه من لام الكلمة، نحو: "جاء فَتَى ← جاء فَتَى ٓ"

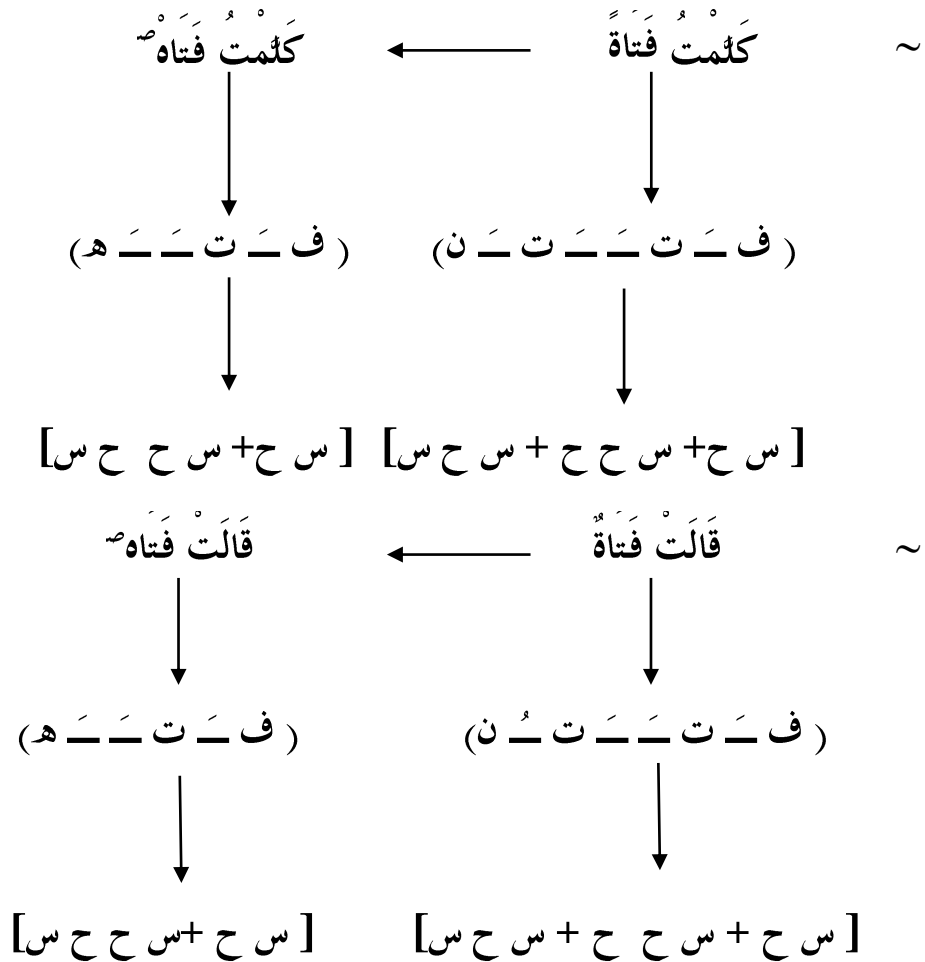
~ المقصور المنون المجرور تعد ألفه من لام الكلمة، نحو: "مَرَرْتُ بِفَتَى ← مَرَرْتُ بِفَتَى ٓ"

<sup>1</sup> ابن يعيش ، شرح المفصل، ج9، (ص:77).

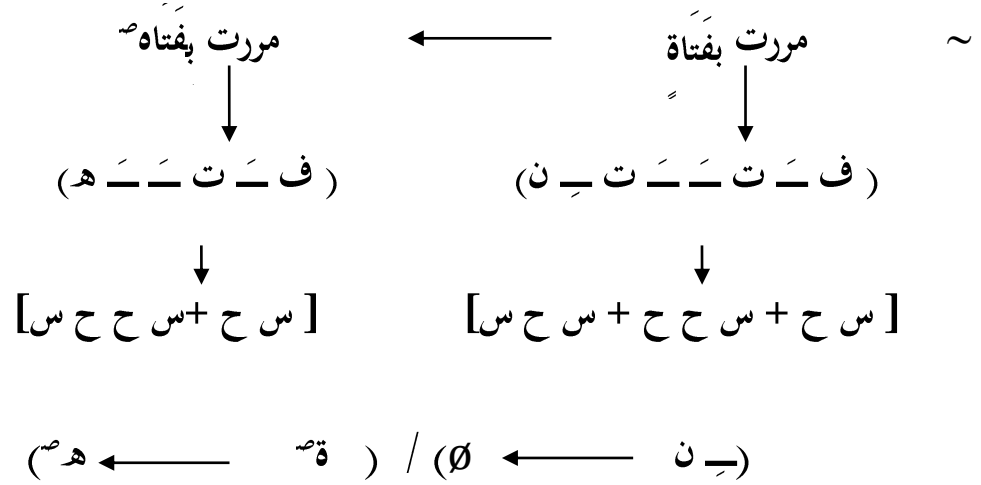
<sup>2</sup> السيوطي، همع الهوامع، (ص:202).

## 1.6. قاعدة المؤنث المنون المنصوب

ذكر ابن عصفور وغيره من النحاة<sup>1</sup> أن المؤنث المنون - أو غير المنون - أثناء الوقف عليه، وفي جميع أحواله يتم قلب تاء تانيثه "هاء ساكنة"، وذلك حينما يكون ما قبل التاء حرفاً صحيحاً متحركاً، أو يكون ساكناً غير صحيح كالألف، نحو: "قَائِمَةٌ، غُرْفَةٌ، فَتَاةٌ، حَيَاةٌ..."، وإنما أجري حكم الألف هنا على حكم المتحرك، لأنها منقلبة عن حرف متحرك. ويمكن تمثيل هذه الأحوال الثلاثة لبيان التغيرات التي تطرأ عليها في الوقف، كالتالي:



<sup>1</sup>ينظر: ( ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجباري، ط1، ( ص 351 )، و مثل المقرب، تحقيق: صلاح سعد محمد المليطى، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، ص: ( 251 - 252 )، الأشموني، وشرح الأشموني، (ص: 75 وما بعدها)).



يظهر جليا من هذا التمثيل أنه في حال الوقف على المنون المؤنث، نحو: "فَتَاةٌ" وشبهه، لا يبدل تنوينه في النصب ألفا، كما رأينا سابقا في "رَأَيْتَ زَيْدًا"، وإنما يتم حذف نون التنوين وقلب "تاء" المؤنث "هاء"، نظرا لكون الهاء في النطق أكثر همسا ولينا من التاء. والحال نفسه ينطبق على المنون المؤنث المرفوع والمنون المؤنث المجرور الذي يحذف تنوينهما في الوقف وتبدل تاؤهما هاء ساكنة. وهكذا نجد المقطع الأخير من البنية المقطعية في حالة الوصل يتحول من مقطع طويل مقفل (س ح س) إلى مقطع مديد مقفل (س ح ح س)، وهذا المقطع يمثل قاعدة للوقف في النظام المقطعي للغة العربية، ويرجع هذا التحول في البناء المقطعي الوارد في قلب "التاء" في الوصل "هاء" في الوقف إلى مسألة الأصل، أي؛ "أن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل، نحو: "شجره"، وقلبت في الوصل تاء، بحيث لو ظلت على حالها "هاء" لقيت في حالة النصب: "رَأَيْتَ شَجْرَهَا" بالتنوين الذي يقلب "ألفا" كما في "زيدا" فيلتبس في الوقف بـ"هاء"

المؤنث"، وتفاديا لهذا اللبس ترجع التاء إلى أصلها الذي هو الهاء في الوقف<sup>1</sup>. وإنما رجحت  
وضعية إبدال "التاء" في الأسماء الواردة أعلاه "هاء"، لثلاث تشبه التاء الأصلية في نحو: "بَيْتٌ وَ  
أَبْيَاتٌ"، وكذا الملحقة في نحو: "بِنْتُ وَ أُخْتُ"، مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل  
في نحو: قَامَتْ وَقَعَدَتْ<sup>2</sup>. التي أقحمت به فقط لدلالة على تأنيث فاعله، نحو: "قَامَتْ فَاطِمَةُ"،  
لأن التأنيث من علامات الاسم وليس الفعل.

وذهب بعض النحاة إلى أن "المؤنث المنون" يجوز الوقوف عليه بـ"التاء الساكنة" في جميع  
أحواله، بدل أن نقف عليه بالهاء، نحو: "هَذِهِ تَمْرَةٌ"، "قَطَفْتُ تَمْرَةً" و "أَمْسَكْتُ بِتَمْرَةٍ"،  
وبعضهم قد أجرى المنون المؤنث المنصوب في هذه المسألة مجرى المحذوف، فيبدل نون  
التنوين ألفا، نحو: "قَطَفْتُ تَمْرَتَا"، "رَأَيْتُ فَاطِمَتَا". لكن هذا المذهب قليل التداول بين النحاة،  
ولا يشكل قاعدة قياسية تبنى عليها قواعد أخرى في اللغة.

وإذا كان الحرف الواقع قبل "تاء التأنيث" في الاسم المفرد المنون "ساكنا صحيحا"، نحو:  
"بِنْتُ" و "أُخْتُ"، فإن النحاة يقفون عليه بالتاء بدل الهاء، نحو: "بِنْتُ" و "أُخْتُ"، فالتاء في  
المثاليين ليست علما للتأنيث، لأن ما قبل التاء صوتا ساكنا، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا  
مفتوحا، كما هو الحال في "حمزة"، "قاعدة"، "فاطمة"، ومن تم لا يمكن إبدال "التاء" فيهما

<sup>1</sup> ينظر: (الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 2، (ص: 289) بتصرف ((

<sup>2</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، (ص: 81).

"هاء"، ثم إذا رجعنا إلى أصل التاء في "بنت" و "أخت" نجد أن: "التاء فيهما بدل من" الواو" التي هي اللام. وأصل بنت: "بنو"، على وزن "فعل" بفتح الفاء والعين، وكذلك أخت أصلها "أخو"، فنقل "ابن" من فعل إلى "فعل" كبدل، في المؤنث، ونقل "أخ" من فعل إلى "فعل" كقفل. وأبدل من لاميها التاء.<sup>1</sup>

أما الوقف على "التاء" في آخر جمع المؤنث السالم في: "مسيّمات"، "بنات"...، وما شابهه، نحو: أولات، هيهات...، فالأعرف و الأقيس عند النحاة هو سلامة التاء من البدل. لكن هناك قلة قليلة من العرب من يقف عليها بالهاء، كما جاء في قول بعضهم: "دَفَنُ البَنَاهِ مِنَ المَكْرَمَاهِ، يريد البنات من المكرمات، و"كيف بالإخوة والأخوات"، وسمع هيهاه وأولاه<sup>2</sup>، فهذا الرأي يضل شادا لا يقاس عليه.

ونخلص مما ذكر أن القاعدة القياسية الخاصة بالوقف على المؤنث المنون، هي:

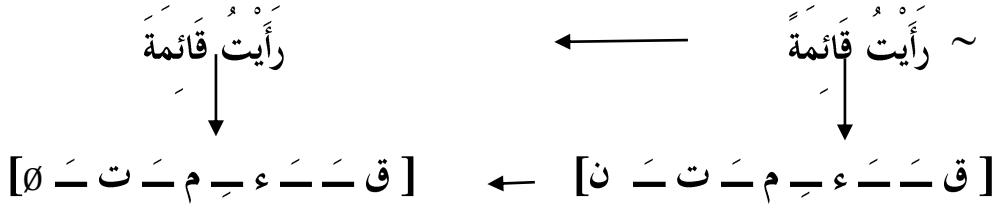
~ حذف تنوين المفرد المؤنث في جميع أحواله، وقلب تائه "هاء" إذا كانت غير أصلية أو مبدلة، نحو:

[ ش \_ \_ + ب \_ + ت \_ ن ] شَابَةٌ ← [ ش \_ \_ + ب \_ + ب \_ ه ] شَابَةٌ  
 ↓ ↓  
 ( ح + ن ← ∅ حذف ) + ( ت ← ه ) قلب

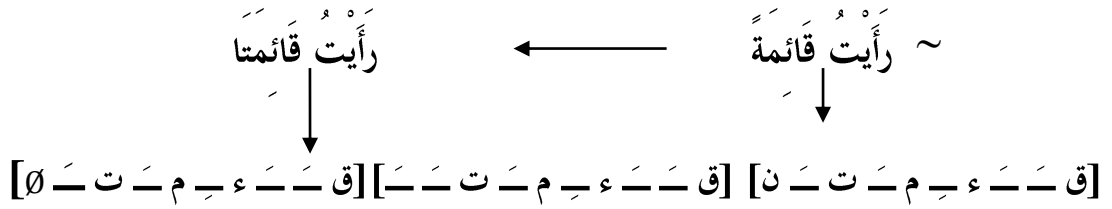
<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية بحلب، (ص: 299).

<sup>2</sup> الأشموني، شرح الأشموني، (ص 756).

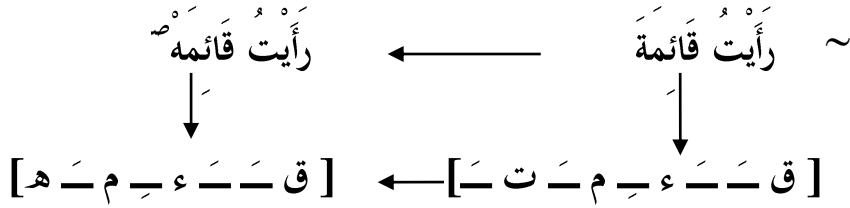
~ حذف "نون التنوين" في المنصوب المؤنث، وعدم إبدال تنوينه "ألفا"، وقلب تائه "هاء" مثل:



( ن ← ∅ ) ( حذف نون التنوين )



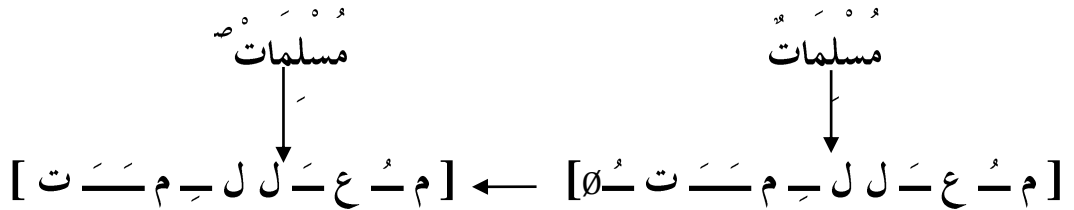
( ن ≠ \_ ) ← ( عدم إبدال التنوين ألفا ) و ( ا ← ∅ ) ← ( حذف الألف )



( ت \_ هـ ) ← ( قلب التاء المتحركة هاء ساكنة )

~ حذف نون التنوين في الجمع المؤنث السالم، مع الوقف عليه "بالتاء الساكنة" بدل "الهاء"،

مثل:



( ن ← ∅ ) حذف النون + ( ة ← ة ) تحويل ضمة التاء إلى سكون

### 7.1. قاعدة الوقف على "هاء السكت"

يقصد بـ "هاء السكت" الهاء التي يسكت عليها أو يتوقف عندها النطق في آخر الكلمة، وهي خاصة من خصائص الوقف تلحق بآخر الكلمة للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف. وتقحم "هاء السكت" بالفعل المعتل المحذوف الآخر المبني منه والمجزوم، ونجدها أيضا تلحق الأسماء كـ "ما الاستفهامية". فمن الشواهد التي قدمها النحاة لتفسير مسألة إقحام الهاء بالفعل،<sup>1</sup> نذكر:

أ- بوعدك فه

ب- النصيحة عه

ج- لا تقه

د- لم يره

نلاحظ في الأمثلة (أ) و (ب) و (ج) و (د) أن التراكيب "فه" و "عه" و "تقه" و "يره" تم الوقف عليها نطقا وكتابة بالهاء، لأن هذه الكلمات بعد خضوعها لمجموعة من التحويلات التركيبية الصرفية أصبحت بنيتها تتركب إما من أصلين أو أصل واحد، ومن تم أوجب هذا التغيير إقحام هاء السكت بآخرها لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك، نحو:

<sup>1</sup> هذه الأمثلة من: (أبو الفداء: الكنش، المجلد الثاني، (ص:162)، الأشموني، شرح الأشموني، ج3، (ص: 757)، الأزهرى، التصريح،(ص:

التحويلات التركيبية				
جذر الكلمة	المضارع	الأمر	الجزم	الوقف بـ(هاء السكت)
لوف ي	يفي	ف	لا تف	فه
لوع ي	يعي	ع	لم يع	عه
لوق ي	يقي	ق	لا تق ←	تقه ←
لرأى	يرى	ر	لم ير	يره

يتبين من خلال هذه الشواهد أن الفعل "وفى" والفعل "وعى" عند انتقال بنيته من الأصل

إلى صيغة الأمر طرأت عليه تغييرات تمثلت أولاً في حذف فاء الفعل ولامه، فبقي التركيب على

أصل واحد، نحو: "ف" و "ع"، وثانياً في اجتراب "هاء السكت" حال الوقف، لأنه لا يصح

البدء بالسكن ولا الوقف على متحرك. نحو: "وفى ← فه" و "وعى ← عه". وهذا ما طرأ

أيضاً على الفعل "رأى" الذي تغيرت بنيته بفعل التحويلات التي لحقته عند جزم مضارعه،

فحذفت عينه ولامه إثر هذا الجزم، وصارت بنيته تتركب من أصلين وهما: "الراء" و "ياء

المضارعة الزائدة"، فأوجب هذا التغيير إقحام هاء السكت بالتركيب حتى يصح الوقف عليه،

نحو: "لم ← ير" "لم ← يره".

وعليه، فقاعدة الوقف على الفعل المعتل الآخر المبني في الأمر والمجزم في المضارع بهاء

السكت تعد قاعدة مطردة وقياسية، لكونها تقي بنية الفعل الباقي على أصل واحد أو أصلين من

الوقوف في اللبس المتمثل في الوقف على المتحرك، نحو:

~ [ع -] ← [ع - ه]

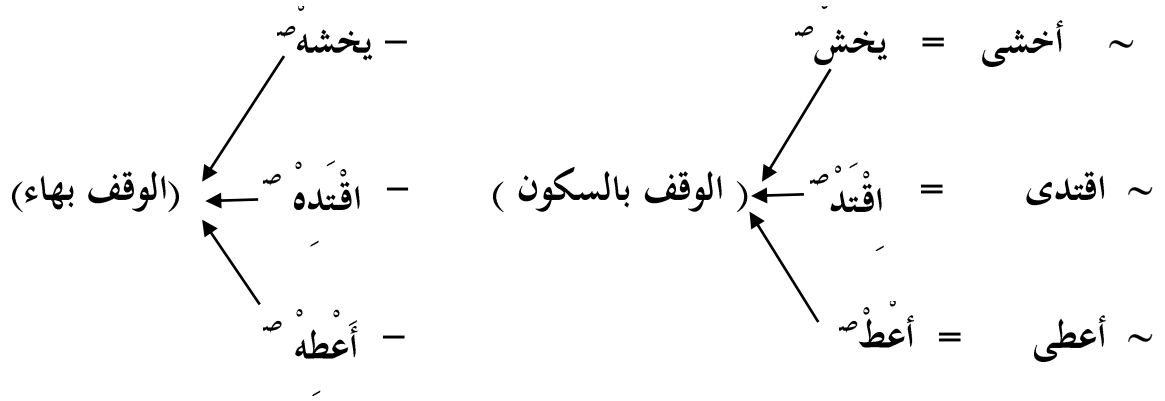
~ (س ح) ← (س ح س)

~ [ي - ع - ] ← [ي - ع - ه ]

~ (س ح + س ح) ← (س ح + س ح س)

أما إذا كانت بنية الكلمة مركبة من ثلاثة أصول أو أكثر فإن الوقف عليها يكون إما بهاء

السكت أو بالسكون، نحو:



فهذا الاختلاف الوارد في الوقف على اللفظة المركبة من ثلاثة أصول أو أكثر يدل على

أن هذه الخاصية تعد عند النحاة جائزة وليست واجبة أو لازمة، وبالتالي لا تمثل في عرف النحاة

قاعدة قياسية متفق عليها في اللغة.

أما إصاق هاء السكت بـ "ما" الاستفهامية فقد ربطها النحاة بحالة الجر، دون الرفع

والنصب نحو:

~ أ - اقيضاء م اقتضى زيد ← اقتضاء مه

~ ب - لم يتآمرون ← لمه

فإذا قارنا بين "ما" في المثال (أ) و "ما" في المثال (ب) نرى أن عامل الجر يختلف بينهما، فالأولى مجرورة بالاسم أو بالإضافة و الثانية مجرورة بحرف الجر، ومن هذا الاختلاف ارتأى النحاة عند التللف بـ "ما" أن يميزوا بين الحالات الصوتية الواجبة في الوقف و الحالات الصوتية الجائزة فيه، بمعنى أن "ما" الاستفهامية عند الجر بالإضافة كما في المثال (أ) يلزم حذف الألف لكونها مستقلة<sup>1</sup> عن الاسم المضاف لفظا وكتابة، وإبداله بهاء السكت، لأن زيادة الهاء بالمجرور بالاسم في هذه المسألة تعتبر واجبة، نظرا لبقاء "ما" بعد حذف ألفها على أصل واحد، نحو: "م"، وما بقي على أصل واحد تلزم فيه الزيادة أو الإلحاق نحو: "مه". أما في المثال "ب" فـ "ما" المجرورة باللام تحذف ألفها أيضا للوجوب بغية تمييزها عن "ما" الشرطية و الموصولة و المصدرية. وإلحاق "هاء السكت" بها بعد حذف ألفها فيه نظر واختلاف في الرأي، فبعض النحاة يرون في تعويض الألف بالهاء أمرا جائزا في حالة الوقف، نحو: "لمه"، لكن البعض الآخر يقف عليها بالسكون بدل الهاء، نحو: "لم"، وهذا الرأي الأخير لا يعتد به مطلقا، لأن القاعدة التي يمكن عدها في هذه المسألة قاعدة قياسية للوقف هي التي نقف عندها بالساكن وليس بالمتحرك:

~ [ م \_ \_ ] ← ( س ح ح ) ← قبل الحذف ( الوقف على المتحرك )  
 ~ [ م \_ ∅ ] ← ( س ح ) ← حذف الألف ( الوقف على المتحرك )

<sup>1</sup>ما الاستفهامية مستقلة عما بعدها في النطق والكتابة بخلاف ما الموصولة التي هي والصلة اسم واحد، وكذلك ما الشرطية المتعلقة بما بعدها.

~ [مَه] ← (س ح س) ← إلحاق هاء السكت (الوقف على الساكن)

وهكذا يمكن القول بأن القواعد الصوتية (الإجبارية) التي اعتبرت إلزامية في ظاهرة الوقف لا تخرج عن نطاق النظام المقطعي للغة العربية، فهي محددات مقطعية تعمل على تقنين عملية النطق بالمقطع الأخير من السلسلة الكلامية، وبالتالي فالإخلال بهذا المحدد يؤثر سلبا على بنية الكلمة الموقوف عليها فيصيبها اللبس، وحينئذ يحدث خرق للقاعدة المتداولة عند علماء اللغة، وهي "الوقف على الساكن والابتداء بالمتحرك".

وبما أن هذه القواعد الإجبارية المحددة أعلاه تعد مرتكزا وأساسا لدراسة مسألة الوقف، فإن البحث عن القواعد غير النسقية (السماعية) في نصوص النحاة ووصفها وتحليلها لا يتوافق مع الإطار النظري المعتمد في موضوعنا، لأننا نرغب في بناء قواعد لما هو قياسي ومتفق عليه وليس لما اختلفت فيه الآراء وتعددت فيه الأوجه وتباينت. فإذا كان النحاة ألموا بدراسة القواعد الصوتية القياسية وبينوا مواضعها في الكلم الموقوف عليه، فهل هذه الدراسة تنسجم مع ما دأب إليه القراء في هذا الموضوع، أو أنها تتخذ مسارا مغايرا يتماشى مع أصول مذاهبهم القرآنية؟

## المبحث الأول: الوقف مفهومه، أقسامه، ومراتبه

### 1 . مفهوم الوقف عند القراء

قبل دراسة القواعد الصوتية المرتبطة بظاهرة الوقف، لا بأس أن نقف عند مفهوم الوقف ومراتبه عند القراء، حتى نبين أن القارئ عند تدبره للقرآن الكريم ينبغي أن يتوقف أثناء القراءة لسببين اثنين: أولهما: الحاجة إلى التنفس، وثانيهما: الدلالة على تمام الجمل وبيان معاني الكلام.

اتخذ الوقف في كتب القراء تعريفات اصطلاحية عدة، نذكر منها ما جاء على لسان ابن الجزري الذي قال بأنه: "عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله... لا بنية الإعراض"<sup>1</sup>، وما جاء به الأشموني الذي عرف الوقف بأنه: "قطع الكلمة عما بعدها"<sup>2</sup>.

فتعريف ابن الجزري وغيره من القراء يشير إلى الفروق الموجودة بين الوقف والقطع والسكت، مثلا إذا قطع الصوت دون تنفس يسمى: السكت، وإذا قطع الصوت دون أن تكون

1 ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، (ص: 240 )

<sup>2</sup>الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، تعليق: شريف أبي العلا العروي،

ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ص: 24 )

هناك نية لاستئناف القراءة يسمى: القطع، وبذلك يختلف عن السكت في جواز التنفس معه، ويختلف عن القطع في أن القراءة معه منوية، ومع القطع منتهية<sup>1</sup>.

وذهب بعض العلماء إلى أن الوقف والقطع والسكت لا تستعمل بهذه المعاني إلا إذا كانت مقيدة، أما إذا لم تقيد فإن الوقف يشملها جميعا، حيث قال صاحب " منار الهدى": " والوقف والسكت والقطع بمعنى، وقيل: القطع عبارة عن قطع القراءة رأسا، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمتا ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس"<sup>2</sup>.

وجاء في منار الهدى بأن "الوقف يطلق على معنيين:

~ أحدهما القطع الذي يسكت القارئ عنده

~ ثانيهما المواضع التي نص عليها القراء، فكل موضع منها يسمى وقفا، وإن لم يقف القارئ عنده"<sup>3</sup>.

و يعتبر الوقف عند القراء جائزا ما لم يأت ما يجعله واجبا أو ممنوعا؛ بمعنى أنه لا يوجد في النص القرآني وقف واجب يآثم القارئ بتركه، ولا وقف ممنوع يآثم بفعله، ولكن يعود تحريم

<sup>1</sup> ينظر: ( ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص(239-240)، و(محمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر والكشف عن

علل القراءات وتوجيهها، ط1، دار الجيل، بيروت، ، (ص: 115) بتصرف)

<sup>2</sup> الأشموني، منار الهدى، (ص: 24)

<sup>3</sup> المرجع نفسه، (ص:10-11)

الوقف ووجوبه عند صاحب "غاية المرید" إلى " ما يترتب على الوقف والابتداء من إيضاح المعنى المراد، أو إيهام غيره مما ليس مقصودا، وإلى ذلك يشير الإمام ابن الجزري بقوله :

وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ما له سبب<sup>1</sup>

وانطلاقا من هذا الحكم، فإننا سنقف عند دراسة القواعد الصوتية للوقف، وسنتعرف على ما هو واجب ولازم عند القراء، وذلك حتى يتلاءم هذا الحكم مع القواعد القياسية والإجبارية التي نحن بصدد بيانها، ودراستها، ووصفها.

## 2. أقسام الوقف ومراتبه عند القراء.

اختلف أئمة القراء في أقسام الوقف اختلافا بينا، " فقسموا الوقف بالنظر إلى حال المقروء إلى أوجه متعددة، فمنهم من جعله وجهين: " تام وقبيح "، ومنهم من جعله ثلاثة أوجه: " تام، حسن ليس بتام، وقبيح ليس بحسن ولا تام ". ومنهم من جعله أربعة: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك"، ومنهم من جعل كل قسم منها ينقسم إلى قسمين: " تام وأتم، و كاف وأكفى، حسن وأحسن، قبيح وأقبح"، ومنهم من جعله خمسة أقسام: لازم ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص لضرورة"، ومنهم من جعله ستة أقسام: " التام، والحسن، والكافي، والسنة، والبيان، والتميز"، ومنهم من جعله ثمانية أقسام: " التام والحسن، والكافي، والصالح

<sup>1</sup>عطية قابل نصر، غاية المرید في علم التجويد، ط4، 1414 هـ - 1994 م، (ص:205)

، والمفهوم، و الجائز، والبيان و القبيح،"، ومنهم من جعله تسعة أقسام: " السنة واللازم، والتام،  
و الكافي، و الحسن، و الصالح، والجائز، والمعانقة و القبيح".<sup>1</sup>

كما قسم العلماء الوقف اعتمادا على "حال القارئ" إلى أقسام مختلفة، وهي:

~ "الوقف الاختياري، والوقف الاضطراري، والوقف الاختباري

~ الوقف الاختياري، والوقف الاضطراري، والوقف الاختباري الوقف الانتظاري

~ الوقف الاختياري، والوقف الاضطراري، والوقف الاختباري، الوقف الانتظاري، والوقف

التعريفى"<sup>2</sup>.

وذكر الحافظ ابن الجزري أن المختار عند أكثر العلماء هو الوقف على أربعة أقسام،

وهي":

~ تام: مختار

~ وكاف: جائز

~ وحسن: مفهوم

<sup>1</sup>خليل الحصري، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، ط1، مكتبة السنة، القاهرة، 1430هـ -2002م (ص:10-39)، الأنباري، إيضاح  
الوقف و الابتداء، في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين عبد الرحمان رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ -  
1971م، (ص:102)، أبو بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، (ص:543-551)  
<sup>2</sup>انظر: (ابن الجزري، النشر، ج1، (ص:225)، غانم قدوري أحمد، الميسر في علم التجويد، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية  
بمعهد الإمام الشاطبي، 1430هـ -9009م (ص:130))

~ وقبيح: متروك<sup>1</sup>

فالوقف التام في اصطلاح القراء هو: "الوقف الذي تم في ذاته ولم يتعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنى، والوقف الكافي هو الذي تم في ذاته ولكنه تعلق بما بعده معنى لا لفظاً، والوقف الحسن هو الذي تم في ذاته غير أنه تعلق بما بعده في اللفظ والمعنى، والوقف القبيح وهو ما لم يتم، أو الوقف عليه يغير معناه ولا يعرف المقصود منه"<sup>2</sup>.

وهذه فقط إشارة مختصرة عن دلالة الوقف وأقسامه عند علماء القراءات، فمن أراد التوسع أكثر في هذا الباب يمكنه الرجوع إلى الكتب والمؤلفات التي تناولت هذا الموضوع وتوسعت في دراسته، لأن موضوع أطروحتنا يركز بالأساس على القواعد التي يحتكم إليها القراء عند الوقف على المقطع الأخير من السلسلة الكلامية، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي بإذن الله.

<sup>1</sup> انظر: (ابن الجزري، مرويات الحافظ بن الجزري، وتحقيق: فرغلي سيد عرباوي، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث1900م، (ص:79)،

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار التراث، القاهرة، 1404هـ - 1984م (ص:350)، أبو عمر

الداني المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان،

1407هـ - 1987م (ص:56))

<sup>2</sup> انظر: (حمدان فرج، حادي الفضلاء في الوقف و الابتداء، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 1434هـ - 2013م (ص:4-67)، وغانم

قدوري أحمد، الميسر في علم التجويد، (ص:132)

## المبحث الثاني: القواعد الصوتية عند القراء

### 1. قواعد الوقف الإجمالية

لم تحظ دراسة القواعد الصوتية لظاهرة الوقف على أواخر الكلم باهتمام علماء النحو وحدهم، وإنما نجد لها حاضرة في أبواب أفرادها أصحاب القراءات القرآنية أثناء دراستهم لهذه القضية، كباب "الوقف على مرسوم الخط"<sup>1</sup>، عند ابن الجزري، والداني، وعبد الغني القاضي، ومحمد البناء، وباب "الوقف على الخط"<sup>2</sup> عند ابن البادش، وباب "الوقف على أواخر الكلم"<sup>3</sup> عند ابن غلبون، وباب "ذكر التنوين وما يبدل منه في الوقف"، وباب "ذكر ما يوقف عليه بالتاء و الهاء"، و باب "ذكر مذاهب القراء في الوقف"<sup>4</sup> عند ابن الأنباري، فكل هذه الأبواب اشتملت على القواعد الصوتية للوقف، وهي قواعد صنفها علماء القراءات حسب ملاءمتها "لمرسوم الخط"<sup>5</sup> إلى قواعد متفق عليها (قياسية)، وقواعد مختلف فيها (اصطلاحية)، وبناء عليه سنضمن هذا المبحث مختلف هذه القواعد مع بيان ما هو نسقي ومطرود في عرف القراء.

<sup>1</sup>النشر في القراءات، ج2، (ص: 128)، الداني، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو يرتزل، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت،

1404هـ - 1984م (ص: 60)، عبد الغاني، الوافي في شرح الشاطبية، ط4، مكتبة الدار المدينة المنورة 1416هـ - 1996م، (ص: 179)، محمد

البناء، إتحاف فضلاء البشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط4، عالم الكتب بيروت، 1407هـ - 1987م (ص: 319).

<sup>2</sup>ابن البادش، كتاب الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: عبد المجيد قطاش، ط1، دار الفكر، دمشق، 1403هـ (ص: 513)

<sup>3</sup>ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، كتاب التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أيمن رشدي سويد، (ص: 240)

<sup>4</sup> الأنباري، إيضاح الوقف و الابتداء، (ص: 201-165-214)

<sup>5</sup> وهو خط المصاحف التي كتبها الصحابة وانعقد إجماع عليها في عهد الخليفة عثمان ابن عفان رضي الله عنه، والمراد بالخط الكتابة

## 1.1 . قاعدة الوقف على المنون المنصوب

وقف "ورش" على الاسم المنصوب المنون غير المضاف، فبينا خصائص الوقف في هذه

المسألة اعتمادا على مجموعة من الشواهد القرآنية، نذكر منها ما يلي:

– ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>ط</sup>س، النساء، ي:96.

– ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾<sup>ط</sup>س، البقرة، ي:22.

– ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾<sup>ج</sup>س، المدثر، ي:31.

– ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ غُثَاءً﴾<sup>ط</sup>س، المؤمنون، ي:41.

– ﴿يَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾<sup>ط</sup>س، النبا، ي:18.

– ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا

حَسَنًا﴾<sup>ط</sup>س، الحج، ي:58.

ذهب ورش انطلاق من الشواهد أعلاه، إلى أن الوقف على المنصوب المنون، نحو: "رَحِيمًا"،

و "فِرَاشًا"، و "مَثَلًا"، و "غُثَاءً"، و "أَفْوَاجًا"، و "حَسَنًا" وشبهه، يكون بالألف عوضا من التنوين، نحو:

"رَحِيمًا ص"، و "فِرَاشًا ص"، و "مَثَلًا ص"، و "غُثَاءً ص"، و "أَفْوَاجًا ص" و "حَسَنًا ص"، ويمكن تمثيلاً أحد هذه

الشواهد تمثيلاً صوتياً كالتالي: "

رحيما  
[ رَحِ حِ مَ ن ]  
↓  
( س ح + س ح ح + س ح س )

رحيماً  
[ رَحِ حِ مَ ]

( س ح + س ح ح + س ح ح )

نرى من خلال هذا النموذج أن المقطع الأخير من بنية الكلمة تحول من ( س ح س ) إلى ( س ح ح ) نتيجة حذف نون التنوين وإبدالها ألفاً، لأن؛ التنوين ليس أصلاً في الكلمة وإنما هو علامة من علامات الاسم يمكن الاستغناء عنه، ومن تم فالوقف عليه من وجهة نظر القراء ليس قياسياً، لذا أجمعوا على جعل "إبدال التنوين ألفاً" قاعدة نسقية و كلية تتطلب من القارئ العمل بها أثناء التلفظ بالاسم المنصوب المنون.

إن قاعدة إبدال التنوين ألفاً عند القراء ( ورش ) تتطابق مع ما قعده النحاة في الوقف على المنصوب المنون، الشيء الذي يبرهن على أن القراء كانوا ينهلون من قواعد النحاة، ويأخذون منها ما يناسب قراءتهم القرآنية، والذي يؤكد هذا الأمر ما أشار إليه ابن الأنباري قائلاً: " وفي الوقف على الأسماء خمسة وجوه : أجودهن أن تقول في الرفع: ( هذا زيدٌ ) بالإشارة إلى الضمة، وفي الخفض (مررت بزيد) بالإشارة إلى الكسر، و( رأيت زيدا ) بإثبات الألف في النصب، ومنهم

من يقول في رواية بعض البصريين: (رَأَيْتَ زَيْدًا) فيشير إلى الفتحة، ولا يثبت الألف، ومنهم من يقول في الرفع: (هَذَا زَيْدٌ) وفي النصب (رَأَيْتَ زَيْدًا)، وفي الخفض (مررت بزَيْدِي) (...). ومنهم من يقف بغير إعراب فيقول: (هَذَا زَيْدٌ)، و(رَأَيْتَ زَيْدًا)، و(مررت بزَيْدًا)، و الوجه الأول هو الوجه العالي عند العرب، وهو عند النحويين أثبت في القياس (...). والوقف على المنصوب بفتحة لا ألف معها ليس من قول من يرجع إلى قوله، إنما حكاها من لا يوثق بعربيته<sup>1</sup>.

فابن الأنباري رجح من خلال هذا النص، الوقف على الاسم المنصوب المنون في حالة الرفع بالإشارة إلى الضمة (هَذَا زَيْدٌ) بدل زيادة الواو (هَذَا زَيْدُو)، أو السكون (هَذَا زَيْدٌ)، وفي حالة الجر بالإشارة إلى الكسرة (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) بدل زيادة الياء (مَرَرْتُ بِزَيْدِي) أو السكون (مررت بزَيْدًا)، وفي حالة النصب بإبدال التنوين ألفا (رَأَيْتَ زَيْدًا) بدل الحذف (رَأَيْتَ زَيْدًا) أو السكون (رَأَيْتَ زَيْدًا)، وهذا الاختيار الأخير يتماشى ويتوافق كما رأينا سابقا مع وجهة نظر علماء النحو في هذه الظاهرة الوقفية.

إذن؛ فيما أن النحاة وعلماء القراءات ينصون على إبدال التنوين "ألفا" في الاسم المنصوب المنون، فإننا نخلص إلى وضع القاعدة الصوتية القياسية المناسبة لقراءة ورش كالتالي:

حَسَنًا [ ح - س - ن - ن ] ← [ ح - س - ن - ن ]

<sup>1</sup>ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، (ص:216)

( ن ← ا ) ( ا / ا \_ \_ = H ) ( إبدال النون مدا طويلا )

وإذا كان المنصوب المنون مضافا فإن القراء يقفون عليه بحذف الألف بدل إثباته، نحو<sup>1</sup>:

- ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ س، الكهف، ي: 45

- ﴿ وَأَسْلَنَّا لَهُ عَيْنَ الْقَطْرِ ﴾ س، سبأ، ي: 12

- ﴿ فَظًا غَلِيظًا أَلْقَبْتَهُ ﴾ س، آل عمران، ي: 159

وتكمن العلة وراء حذف الألف في "مثلاص"، و"عيناص"، و"غليظاص" في كون "الألف" بدلا

من "التنوين"، لذا لا يمكن الجمع بين التنوين والإضافة في الكلمة الواحدة لالتقاء الساكنين.

كما أن العرب حسب ابن الأنباري "تبنوا الاختصار والإيجاز في هذه المسألة، فاكثفوا بالدليل

من الدليلين، ولم يجمعوا بينهما."<sup>2</sup> ولتوضيح الرؤية أكثر نقوم بتمثيل القاعدة كالتالي:

- ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾

[ م \_ ث \_ ل \_ ن \_ ل \_ ح \_ ي \_ \_ ت \_ ]



( س ح + س ح + س ح + س ح + س ح + س ح + س ح + س ح )

[ م \_ ث \_ ل \_ ل \_ ح \_ ي \_ \_ ت \_ ]

<sup>1</sup> هذه الأمثلة من (الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، (ص: 2001))

<sup>2</sup> ابن الأنباري، إيضاح الوقف و الابتداء، ( ص: 2001) بتصرف.

(س ح + س ح + س ح + س ح + س ح + س ح)

(ن ← ∅) (حذف النون دون إبدال)

## 1. 2. قاعدة الوقف على تاء المفرد المؤنث.

وقف القراء بالإجماع على "التاء" في المفرد المؤنث بـ"الهاء"، سواء كان الاسم منونا أو غير منون، بدليل موافقة نطق "الهاء" لمرسوم الخط، فنجد معظم القراءات القرآنية كقراءة نافع وورش وغيرهما تتأسس على ما كان في المصحف بالتاء يوقف عليه بالتاء وما كان بالهاء يوقف عليه بالهاء، ومن تم "أجمع القراء على ترك كل قراءة تخالف المصحف، ومن تعمد خلاف المصحف في وصل أو وقف فهو منخطئ"<sup>1</sup>. ومن الشواهد القرآنية التي سيقت لبيان ذلك، نذكر:

— ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ س، الحشر، ي: 20

— ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ س، البقرة، ي: 7

— ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ س، البقرة، ي: 157

— ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ س، البقرة، ي: 30

— ﴿فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ س، الحجرات، ي: 8

<sup>1</sup>المرجع نفسه، (ص: 165)، بتصرف.

ففي هذه الشواهد أبدل القراء نطق "التاء" في الكلمات التالية: "الجنة"، و"غشاوة"، و"رحمة"، و"خليفة"، و"نعمة" "هاء"، نحو: "الجنة" و"غشاوة" و"رحمة" و"خليفة"، و"نعمة" فتحوّلت بنية الكلمات وعدد مقاطعها بفعل هذا الإبدال من:

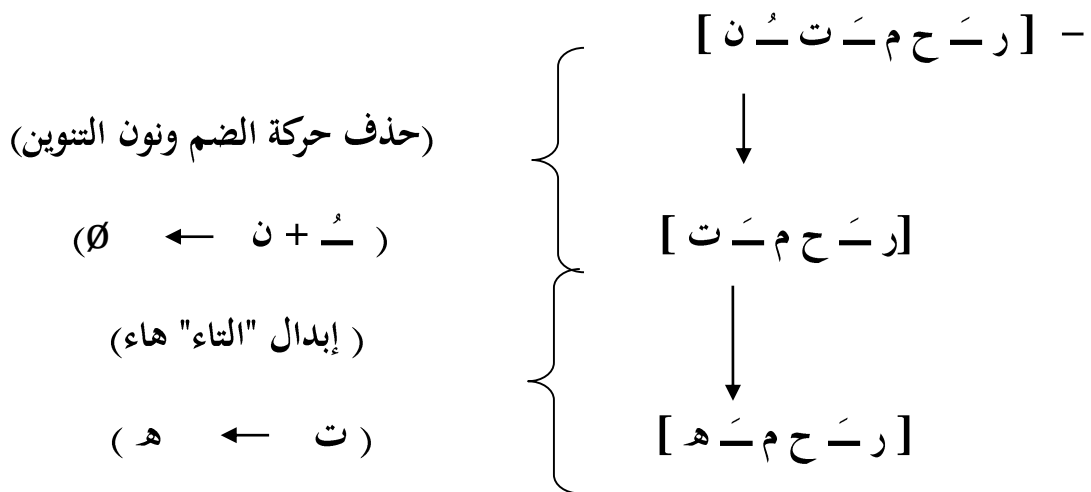
- (س ح س + س ح + س ح س) (رحمة) إلى (س ح س + س ح س) (رحمة ص)

- (س ح س + س ح ح + س ح س) (غشاوة) إلى (س ح س + س ح ح + س ح س) (غشاوه ص)

- (س ح س + س ح س + س ح س) (الجنة) إلى (س ح س + س ح س + س ح س) (الجنة ص)

- (س ح س + س ح ح + س ح س) (خليفة) إلى (س ح س + س ح ح + س ح س) (خليفة ص)

ومن تم فإن القاعدة الصوتية القياسية التي تمثل مسألة إبدال التاء "هاء" في حالة الوقف على المفرد المؤنث هي:



أما المؤنث المختوم بالتاء في الرسم القرآني، فقد وقف عنده القراء أيضا محددين

مظاهره باعتماد مجموعة من الشواهد القرآنية نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ س، المائدة، ي: 11،

- ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ س، البقرة، ي: 218

- ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ س، آل عمران، ي: 35

- ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ﴾ س، الدخان، ي: 43

- ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٍ﴾ س، الواقعة، ي: 89

- ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ س، الأنفال، ي: 38

اختلف ورش مع بعض القراء<sup>2</sup> حول طريقة نطق الكلمات التي رسمت في المصحف بالتاء

المبسوطة، فرجح ابن كثير الوقف على هذه الكلمات بإبدال تائها "هاء" مراعاة للأصل، وموافقة

لأكثر العرب الذين أبدلوا تاء التانيث "هاء" كما تقدم ذكره، نحو: (نعمه<sup>ص</sup>، ورحمه<sup>ص</sup>، و امرأه<sup>ص</sup>،

وشجره<sup>ص</sup>، وجنه<sup>ص</sup>، وسنه<sup>ص</sup>)، بينما ورش وقف عليها بالتاء الخالصة بدون إبدال مراعاة لرسم

<sup>1</sup> هذه الشواهد من كتاب ( ابن الجزري، النشر، ج2، ص:129)، ابن البادش، الإقناع، (ص:516)، محمد سالم محيسن، الهاذي شرح طيبة

النشر، (ص:366.369)، الداني، التيسير في القراءات السبع، (ص:60 وما بعدها).

<sup>2</sup> وهم ( ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، و يعقوب )

المصحف الكريم، نحو: (نعمت<sup>ص</sup>، ورحمت<sup>ص</sup>، و امرأت<sup>ص</sup>، وشجرت<sup>ص</sup>، وجنت<sup>ص</sup>، وسنت<sup>ص</sup>)، فالوقف بالتاء المبسوطة حجة قوية، لأن؛ القراء وأهل الأداء " أجمعوا على لزوم اتباع الرسم فيما تدعو الحاجة إليه، اختيارا واضطرارا"<sup>1</sup>. وعليه يمكن اعتبار الوقف على " تاء التانيث" المرسومة "تاء" في الرسم قاعدة صوتية قياسية، لأنه يتحقق فيها التطابق بين الخط و اللفظ. وهذا مخالف لما قرره نحاة العرب في هذه المسألة.

كما اختلف القراء في نطق بعض الكلمات القرآنية التي رسمت بالتاء في المصحف، نحو:

- ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾<sup>ط</sup> س، الأنعام، ي: 115

- ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِّلسَّالِّينَ﴾<sup>ط</sup> س، يوسف، ي: 7

- ﴿وَالْقَوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾<sup>ط</sup> س، يوسف، ي: 10

- ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾<sup>ط</sup> س، سبأ، ي: 37

- ﴿أَمْ ءَاتَيْنَهُمُ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْهُ﴾<sup>ط</sup> س، فاطر، ي: 40

- ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾<sup>ط</sup> س، فصلت، ي: 37

<sup>1</sup> ابن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر، (ص:319)، وابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت

لبنان، 1423هـ - 2002م (ص:109)، والنشر في القراءات العشر، ج2، (ص:128).

وذكر ابن الجزري<sup>1</sup> وغيره من العلماء، أنه من قرأ الكلمات الواردة أعلاه بالإفراد (كان مذهبه "الهاء" وقف عليها بالهاء، نحو: (كَلِمَهُ، وءَايَهُ، و غَيْبَهُ، و غُرْفَهُ، و بَيْنَهُ، و ثَمْرَهُ، ومن كان مذهبه "التاء" كمذهب ورش وقف عليها بالتاء كما هي واردة في خط المصحف، ومن قرأها بالجمع وقف عليها بالتاء بإجماع من المصاحف.

نستشف مما ذكر سلفاً أن القراء يقفون بالإجماع على "تاء" المفرد المؤنث إذا رسمت "تاء" مربوطة" بالهاء، و يقفون على تاء الجمع "بالتاء" قولاً واحداً كذلك، في حين أن "التاء" التي كتبت في المصحف على صورة "التاء المبسوطة"، فقد اختلف القراء فيها، فمنهم من وقف بالهاء مراعاة للأصل، ومنهم من وقف بالتاء مراعاة للرسم، وإذا تأملنا في المواضع التي وقف عليها القراء بالتاء نجد أنها مضافة نحو: ( نعمتُ الله ، شجرتُ الزقوم، سنتُ الأولين... ) (كما أشرنا سابقاً أن المضاف لا يجوز الوقف عليه دون المضاف إليه، لذا فإن الوقف عليه بالتاء قد يكون إجراءً للوقف مجرى الوصل، وحتى لا يتم الفصل بين المضاف و المضاف إليه فإن الوقف على هذه المواضع يكون اضطراراً وليس اختياراً.

وألحق القراء<sup>2</sup> بتاء التأنيث كلمات مخصوصة مثل: (هَيْهَاتَ، وَأَيْتَ، و لَاتَ حِينِ، و اللّاتَ، و ذَاتَ، و مَرَضَاتَ) في مواضع مختلفة من المصحف، فاختلفت مذاهبهم في الوقف عليها، ففريق

<sup>1</sup> ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، (ص: 131. بتصرف)

<sup>2</sup> انظر كتب القراءات مثل: (النشر، ج2، ص: 131، وما بعدها). والتيسير في القراءات السبع، (ص: 60)، أبو عمرو الداني، كتاب جامع البيان في القراءات

السبع المشهورة، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1426هـ - 2005م (ص: 368 وما بعدها)

وقف عليها بالهاء، وفريق وقف عليها بالتاء كمذهب ورش. والمختار حسب ابن الجزري هو الوقف بالتاء عند الجميع اتباعا للرسم.

### 3. 1. قاعدة الوقف بهاء السكت.

وقف بعض القراء<sup>1</sup> على الشواهد القرآنية التالية:

- ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ س، النيا، ي: 1

- ﴿فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ﴾ س، آل عمران، ي: 183

- ﴿فِيمَ تَبْشُرُونَ﴾ س، الحجر، ي: 54

- ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ س، الطارق، ي: 5

- ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ س، النازعات، ي: 43

وأفحموا "هاء السكت" بما الاستفهامية المجرورة، نحو: "عَمَّ ص"، و"بِمَهَّ ص"،

و"فِيمَهَّ ص"، و"لِمَهَّ ص" و"مِمَهَّ ص"<sup>2</sup>، بحجة أن إلحاق الهاء بـ "ما" الاستفهامية يعد الأجود والأقيس

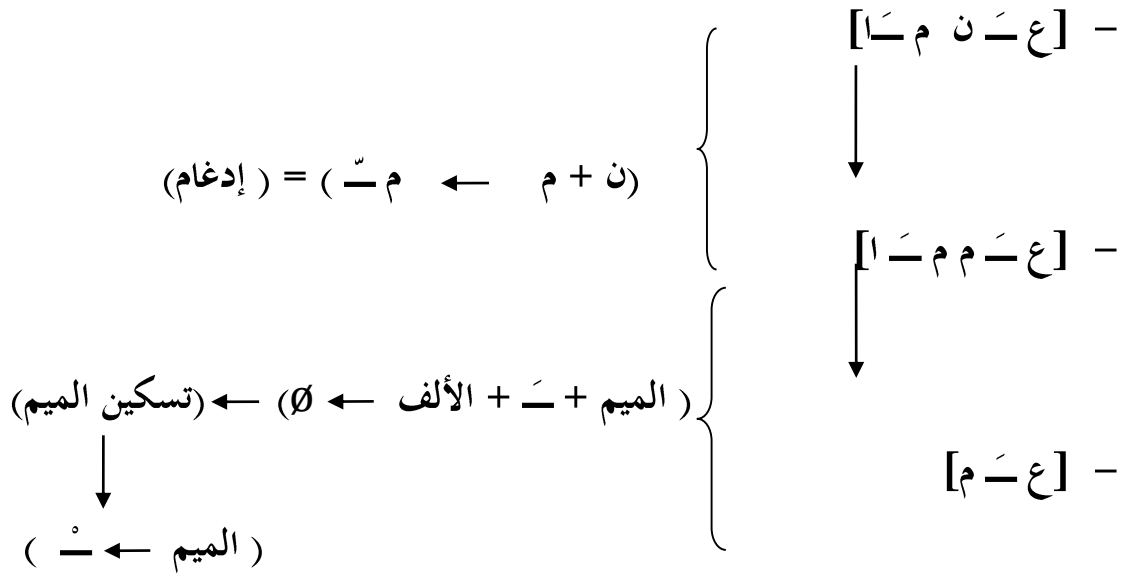
في العربية والأكثر في كلام العرب. في حين اعتبر ورش زيادة هاء السكت في هذه البنية غير

<sup>1</sup> البري عن طريق ابن غلبون

<sup>2</sup> هذه الشواهد مأخوذة من كتاب ( ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص:134)، ابن البادش، الإقناع، (ص:524)، ابن غلبون،

والتذكرة في القراءات الثمان، (ص:244)، الوافي في شرح الشاطبية، (ص:183)

مقبولة، لأنها تخالف مرسوم الخط، لذا لزم حذف الألف من "ما" وتسكينها، وهذا ما هو وارد عنده في قراءته لـ "عم<sup>ص</sup>"، ومن تم عدت قاعدة حذف الألف من "ما" الاستفهامية المجرورة في "عم<sup>ص</sup>" وتسكينها القاعدة الأجود في القراءات القرآنية عند ورش، والأنسب عند النطق بالكلمات الممثلة للظاهرة، وبالتالي يمكن اعتبارها قاعدة صوتية قياسية نمثلها كالتالي:



وقف ورش وبعض القراء<sup>1</sup> أيضا بهاء السكت على الشواهد القرآنية التالية:

- ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ س، البقرة، ي: 259

- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةٌ﴾ س، الأنعام، ي: 90

- ﴿يَلْبَسُنِي لَمَّ أُوتِ كَنِييَةً﴾ س، الحاقة، ي: 25

- ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ س، الحاقة، ي: 28

<sup>1</sup>نافع، وعاصم، وورش، وحزمة، والكسائي، أبو عمرو، ينظر: (النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 142)، الهادي شرح طيبة النشر، ج1، ص: 374-375).

فألحقوا بالإجماع هاء السكت بالأسماء المختومة "بياء الإضافة" التي تعد أصلا من الأصول العامة في القراءات، والثابتة في الرسم القرآني، نحو: "مَالِيَهُ، وَكِتَابِيَهُ" وشبهه، كما ألحقوا هاء السكت أيضا بالفعل المعتل الآخر بالألف، والمجزوم في المضارع نحو: "يَتَسَنَّهُ"، وشبهه، وبالفعل المعتل الآخر بالياء في الأمر، نحو: "اِقْتَدِهِ" وشبهه. ومن هذا المنطلق نعتبر إلحاق هاء السكت بهذه التراكيب قاعدة قياسية ومطرودة عند القراء، يمكن تمثيلها صوتيا كالتالي:

- كتابي

[ ك \_ ت \_ ب \_ ي \_ Ø ] (س ح + س ح ح + س ح + س ح + س ح Ø)  
 [ ك \_ ت \_ ب \_ ي \_ ه ] (س ح + س ح ح + س ح + س ح + س ح س)  
 (س ح Ø) ← (س ح س) ← / س = ه

- يتسنّى

ت. الصوتي [ ي \_ ت \_ س \_ ن \_ ن \_ ي \_ ] (س ح + س ح + س ح + س ح + س ح س ح)  
 ق: حذف العلة [ ي \_ ت \_ س \_ ن \_ ن \_ Ø \_ ] (س ح + س ح + س ح + س ح + س ح Ø ح)  
 ق: المدة [ ي \_ ت \_ س \_ ن \_ ن \_ ] (س ح + س ح + س ح + س ح + س ح ح)  
 ق: القصر [ ي \_ ت \_ س \_ ن \_ ن \_ ] (س ح + س ح + س ح + س ح + س ح س ح)  
 ق: إلحاق هاء [ ي \_ ت \_ س \_ ن \_ ن \_ ه ] (س ح + س ح + س ح + س ح + س ح س ح)

الصورة المنطوقة [ يتسنّه ]

- [اقتدى]

ت. الصوتي [ء ق ت د ي ء] (س ح س + س ح + س ح س ح)

ق: حذف حرف العلة [ء ق ت د ء] (س ح س + س ح + س ح ح)

ق: مماثلة الكسرة [ء ق ت د ء] (س ح س + س ح + س ح ح)

ق: قاعدة المد [ء ق ت د ء] (س ح س + س ح + س ح ح)

ق: قاعدة القصر [ء ق ت د ء] (س ح س + س ح + س ح ح)

ق. إقحام هاء السكت: [ء ق ت د ه] (س ح س + س ح + س ح س)

الصورة المنطوقة [اقتده] ( الأمر)

#### 1. 4. قاعدة الوقف على الاسم المنقوص

درس علماء القراءات مسألة الوقف على الاسم المنقوص، مبينين مذاهب القراء حال

الوقف على المنون منه وغير المنون، ومن الشواهد القرآنية التي عالجت قضية المنقوص

المنون، نذكر<sup>1</sup>:

- ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ س، طه، ي: 72

- ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ س، النحل، ي: 96

<sup>1</sup> ينظر: (النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 137)، الهادي شرح طيبة النشر، ج1، ص: 382).

- ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِّنْ وَّالٍ﴾ س، الرعد ، ي: 12

- ﴿فَمِنْهُمْ مُّهُتَدٍ﴾ س، الحديد، ي: 26

- ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ س، الزمر، ي: 23

- ﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مِن وَّاقٍ﴾ س، غافر، ي: 21

ورد في رواية يعقوب عن ورش أن الوقف على المنقوص المنون في حالة الرفع والجر، نحو:

"قاضي، وباق، ووال، ومهتد، هاد، وواق" وشبهه، يكون على ضربين:

الضرب الأول: بحذف "الياء" من آخر الاسم المنقوص المنون مراعاة للرسم القرآني، نحو:

[ق - ا ض - ي] فيعود [ق - ا ض - ن]، وتجدر الإشارة إلى أن المنقوص المنون في حالة

الجر والرفع لا يستحسن الوقف عليه بالتنوين، لذا حذف ورش نون تنوينه، وسكن الحرف الذي

قبله دون إلحاق الياء التي حذفت منه بفعل التنوين، نحو: [ق - ا ض]، وهذا هو الأوجه عند

أهل العربية حسب ابن الباذش، وبهذا تتحول بنية الكلمات من مقطع طويل مفتوح (س ح ح

+ س ح ح) إلى مقطع مديد مقفل (س ح ح س) في (قاضي، و وال، و هاد، و باق)، أو

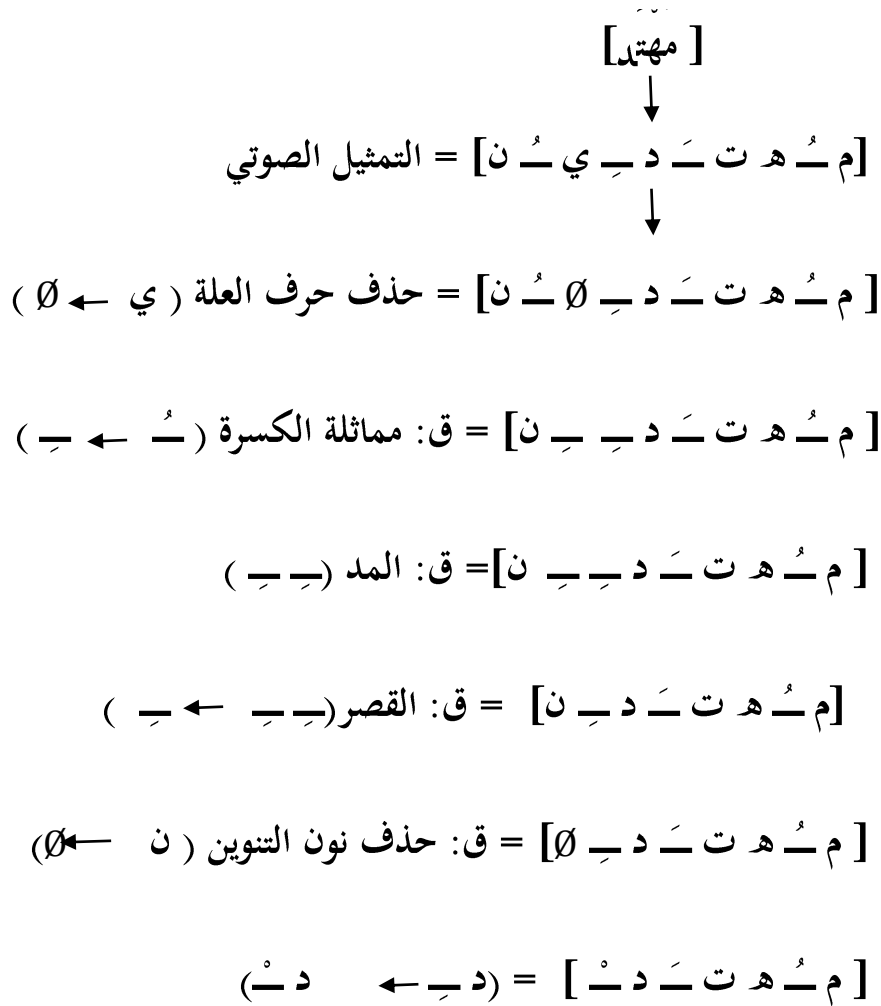
مقطع طويل مقفل (س ح س + س ح س) في (مهتد).

الضرب الثاني: بإثبات "الياء" في آخر المنقوص المنون نحو: (ق - ا ض - ي)، لكن هذه

القراءة مغلوطة عن ورش. وقرأ ابن كثير أيضا هذه الشواهد بالياء، لكن هذه القراءة غير قياسية،

لأن نطق هذا اللفظ لا يتناسب أولاً مع مرسوم الخط، وثانياً أن الوقف على "الياء" في الاسم المنقوص غير مقبول في النسق العربي.

انطلاقاً من هذا المبدأ، يمكن صياغة قاعدة حذف الياء باعتماد التمثيل الصوتي المتسلسل للمنقوص المنون، كالتالي:



[ مهتد ] الصورة المنطوقة

ووقف ورش على الاسم المنقوص المعرف الذي اتصلت به اللاصقة " ال " بحذف الياء من

آخره أثناء الوقف عليه، وذلك في قوله تعالى:

- ﴿مُهَاطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ س، القمر، ي: 8

فالاسم المنقوص المنون عند إقحامه بـ"لام التعريف"، يحذف تنوينه وتلحق بآخره "ياء"، نحو:

"قاضٍ ← القاضي"، و"داعٍ ← الداعي"، وهو نسق معروف ومطرود في قواعد العرب، غير أن

ورش خالف هذه القاعدة، حيث تلفظ كلمة "الداعي" بغير "ياء" في الوقف مراعاة لمرسوم

الخط. ففي هذا التركيب عدت مسألة حذف "الياء" وحذف حركة "العين" وتسكينها قاعدة

متداولة عند ورش، يمكن تمثيلها صوتيا، كما يلي:

[ الدَّاعِي ]



[ د د ع ا ع - و - ي ] = التمثيل الصوتي

[ د د ع - ∅ - ي ] = ق: حذف حرف العلة ( و ← ∅ )

[ د د ع - ي ] = ق: مماثلة الكسرة ( و ← - )

[ د د ع - ي ] = ق: المد

[ د د ع - ي ] = ق: القصر

[ د د ع - ∅ ] = ق: حذف حرف العلة ( ي ← ∅ )

[ د د ع - ] = ( ع - ← ع - )

[ الدَّاعُ ط ] = الصورة المنطوقة

كما درس علماء القراءات<sup>1</sup> قضية الوقف على الاسم المنقوص المضاف "غير المنون"، باعتماد الشواهد القرآنية التالية:

- ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾ س، النمل، ي: 18

- ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ س، الصفات، ي: 163

- ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ س، الحج، ي: 54

- ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ﴾ س، النمل، ي: 81

فرجح بعض القراء<sup>2</sup> حذف الياء حين الوقف على هذه التراكيب: "واد ص، وصال ص، ولهاد ص"،

وذلك مراعاة للرسم القرآني. وتمثيل هذه المسألة صوتيا يكون كالتالي:

- [ وَادِ دِ يِ ] [ صَادِ لِ يِ ] [ هَادِ دِ يِ ]

- [ وَادِ دِ ] [ صَادِ اِ ] [ هَادِ اِ ]

- [ وَادِ دِ ] [ صَادِ اِ ] [ هَادِ اِ ]

[ وَادِ دِ ] [ صَادِ لِ ] [ هَادِ دِ ]

<sup>1</sup>أبو عمر الداني، جامع البيان، (ص:373، وما بعدها)، وابن الباذش، الإقناع، (ص:522، وما بعدها) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،

ج 1، (ص: 138 وما بعدها)

<sup>2</sup>نافع، وحمزة، وأبو عمرو، وحمزة

- [وَدِ] [صَلِ] [هَدِ]

وتتجلى العلة من حذف "الياء" في المنقوص المضاف في كون "الكسرة" استثقلت على "الياء" فتم حذفها، وظلت "الياء" مع الحرف الذي يليها ساكنين، فحذفت على إثر ذلك لالتقاء الساكنين.

كما اتفقوا على حذف "الواو" أو "الياء" من الفعل المعتل الآخر، انطلاقاً من الشواهد القرآنية التالية:

- ﴿نُجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ س، يونس ، ي: 103

- ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ س، القمر، ي: 6

- ﴿وَيَمَحُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ س، الشورى ، ي: 24

- ﴿يَوْمَ ينادِ الْمَنَادِ﴾ س، ق، ي: 41

إن الوقف على "الياء" في الفعل المعتل في السلسلة الكلامية "، ينادِ المنادِ"، وبالواو على "يدعُ الداعِ"، "يمحُ الله"، "ننجُ المومنين" لا يجوز عند ورش اتباعاً لمرسوم الخط من جهة، وتفادياً لالتقاء الساكنين من جهة أخرى، باستثناء "ابن الكثير" الذي وقف على الباب كله بالياء وبالواو، لأنه لا يتبع مرسوم الخط في الوقف على مثل هذه الظواهر. وهكذا فحذف الواو والياء من هذه الأفعال وشبهه، تعتبر قاعدة قياسية عند ورش تمثلها صوتياً كالتالي:

(1) [يَدْعُ وَ دَعُ وَ] = التمثيل الصوتي

(يَ دَ عَ ؤُ) = ق: حذف حرف العلة ( و ← ∅ )

(يَ دَ عَ ؤُ) = ق: المد (ؤُ)

(يَ دَ عَ ؤُ) = ق: القصر (ؤُ ← ؤُ)

[ يدعُ ] الصورة الملفوظة

(2) [ نَ نَ جَ وُ ] = التمثيل الصوتي

[ نَ نَ جَ جَ ∅ ] = ق: حذف حرف العلة ( و ← ∅ )

[ نَ نَ جَ جَ وُ ] = ق: مماثلة الكسرة (ؤُ ← وُ)

[ نَ نَ جَ جَ وُ ] = ق: المد (وُ)

[ نَ نَ جَ جَ وُ ] = ق: القصر (وُ ← وُ)

[ ننجُ ] الصورة المنطوقة

(3) [ مَ نَ نَ دَ يَ ] = التمثيل الصوتي

[ مَ نَ نَ دَ ∅ ] = ق: حذف العلة (ي ← ∅)

[ مَ نَ نَ دَ يَ ] = ق: مماثلة الكسرة (ؤُ ← وُ)

[ مَ نَ نَ دَ يَ ] = ق: المد (ي)

[ مَ نَ نَ دَ يَ ] = ق: القصر (ي ← وُ)

[ منادُ ] الصورة المنطوقة

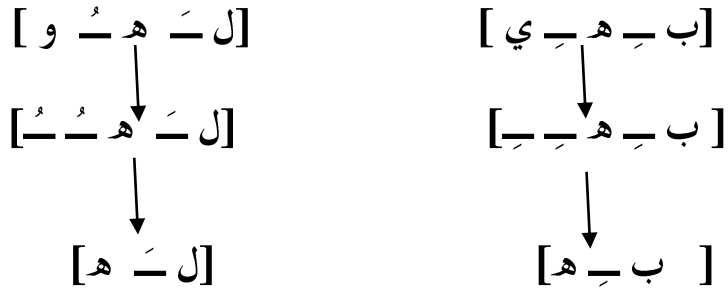
5.1 . قاعدة الوقف على الصلة:

في حال الوقف على الصلة الملحقة بهاء المفرد المذكر أو (هاء الكناية)<sup>1</sup>، سواء كانت هذه الصلة "واوا" أو "ياء"، فإن ورشا يحذف هذه الصلة نطقاً، ويحذف أيضاً حركة هاء الكناية فيقف عليها ساكنة، كما في الشواهد القرآنية التالية:

- ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ﴾ س، المومنون ، ي: 67

- ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ﴾ س، الحج ، ي: 73

ويمكن تمثيل هذه الشواهد صوتياً كما جاء في قراءة ورش كالتالي:



فقاعدة ورش القياسية في هذه المسألة، نحددها كما يلي:

( ي ← ∅ ) / ه ( ∅ → ) ه ص ← ∅

( و ← ∅ ) / ه ( ∅ - ) ه ص ← ∅

<sup>1</sup>الهادي شرح طيبة النشر، ج1، (ص: 159)

وإذا جاءت الصلة ملحقة بهاء المفرد المؤنث، نحو: "بها"، و"لها"، كما هو وارد في

الشاهدين القرآنيين التاليين:

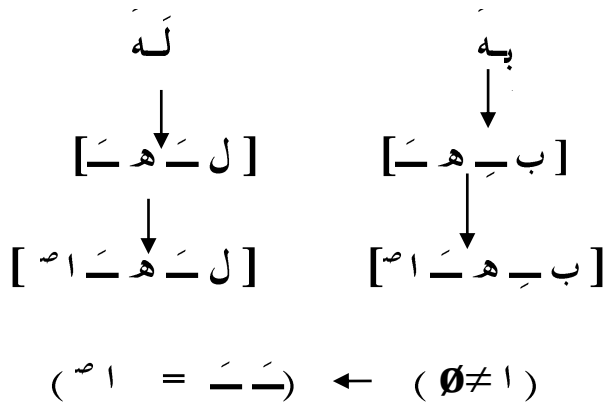
- ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَأَسْتَمْتُمْ بِهَا ﴾ س، الأحقاف، ي: 20

- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ إِذَا كُنْتُمْ عَسَافٍ أَوْ يُنَادِي بِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ س، الزلزلة، ي: 5

فإن ورشا لم يحذف "الألف" من هاء الضمير المؤنث المنصوب، نحو: "بهو له"، وإنما

جعلها ثابتة نطقاً وكتابةً لخفتها وتناسبها مع حركة الفتحة، نحو: "بها" و"لها"، ويمكن تمثيلها

صواتياً كالتالي:



وعليه فإن حالة الإثبات هاته تجسدت في قراءة ورش للزوم علتين اثنتين: الأولى: اتباع

مرسوم الخط، والثانية: ملاءمته للنسق العربي ومطابقته لما قعدده النحاة في هذا الباب.

وهكذا، إن القواعد الصوتية الإجبارية عند ورش هي قواعد تستدعي اتباع مرسوم الخطأ

أولاً، وموافقة اللغة العربية ولو بوجه ثانياً، وصحة السند عن الرسول صلى الله عليه وسلم ثالثاً،

وتمثل هذه الأمور مادة القراءات القرآنية التي يحتكم إليها القراء للتمييز بين المقبول منها والمردود. وإن كانت المادة الأولى عند القراء غير منضبطة بقاعدة معينة، لأنه تارة يبنى الخط في رسم المصحف على الوقف، كوقف ورش على كلمة "عم" في الآية الكريمة: ﴿عَمَّ﴾ يتساءلون، وتارة أخرى يبنى الخط على الوصل كما في قوله تعالى: ﴿فلم قتلتموهم﴾ وشبهه، كما أن مرسوم الخط محكوم بمذاهب واتجاهات القراء المختلفة، مثلا في قراءة "ما" الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، وردت بغير "هاء" على قراءة ورش عن نافع، وقراءة حمزة، وقراءة عاصم وغيرهم، في حين وردت بـ"الهاء" في قراءة البزي، وإن كانت قراءة "البزي" هاته جاءت مطابقة لما قعده إمام النحاة سيبويه، إلا أنها لا تعتمد كمعيار للمفاضلة في مثل هذه المسائل.

أما النحاة فمادتهم في وضع القواعد الإجمالية تحتكم إلى عامل القياس باعتباره أحد المصادر المهمة التي يستمدون منها قواعدهم. وهذا ما نجد صداه في كتاب سيبويه وغيره من النحاة، نحو قوله: "إثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين"<sup>1</sup>، وقوله أيضا: "وتركها في الوقف أقيس"<sup>2</sup> فعلى هذا الأساس تبني بعض الاختلافات القائمة بين القراء والنحاة أثناء دراستهم للقواعد الصوتية للوقف. وعليه، إذا كان جهابذة النحاة و علماء القراءات أحاطوا أثناء دراستهم لظاهرتي

<sup>1</sup> سيبويه، الكتاب، ج 4، (ص: 185)

<sup>2</sup> المرجع نفسه، (ص: 185)

الوقف والابتداء بالقواعد الصوتية الإجبارية اللازم استحضرها حين الوقف على المقطع الأخير من السلسلة الكلامية، وعند الابتداء بالمقطع الأول منها، بالإضافة لما قدمه التوليدون من قواعد إجبارية مصورنة للوقف، فهل سخر الوصفون العرب أقلامهم لمعالجة هذه القضية؟، وهل كانت رؤيتهم لظاهرتي الوقف والابتداء وإرسائهم قواعدها، تثبت ما أخذناه عن النحاة والقراء والتوليديين من قواعد صوتية إجبارية أو تنفيه معتمدة معايير أخرى لبناء القواعد اللغوية الخاصة بهذه الظاهرة؟.

## المبحث الأول: دلالة الابتداء عند النحاة

### 1. حد الابتداء.

يعد النطق بالحرف من أول "الاسم" و"الفعل" و"الحرف" في الدرس اللغوي العربي ابتداء<sup>1</sup>، وذلك شريطة أن يكون ذلك الحرف متحركاً لا ساكناً، أو قرب من الساكن، لأنه من المعلوم أن القواعد المقررة في النطق العربي تقوم على فرضيات علمية دقيقة، تؤكد عدم جواز الابتداء بالساكن ولا الوقف على المتحرك لعلّة رابطة بين الابتداء والوقف. وهذا ما وقف عنده النحاة في دراستهم للقضايا المرتبطة بالابتداء خاصة قضية "همزة الوصل". و من بين النحاة الذين خصصوا في مؤلفاتهم أبواباً حددوا فيها قضية الابتداء و عالجوها بطرق علمية دقيقة، نجد إمام النحاة "سيبويه" الذي درس في مؤلفه "الكتاب" موضوع الابتداء انطلاقاً من باين: الباب الأول سماه "باب الابتداء"<sup>2</sup> بين من خلاله مفهوماً للابتداء و العلاقة الإسنادية القائمة بين المبتدأ والخبر، قائلاً في هذا الصدد: "المبتدأ كل اسم ابتدئ ليني عليه الكلام، و المبتدأ الأول و المبني ما بعده عليه، فهو مسند و مسند إليه"<sup>3</sup>، أما الباب الثاني الذي يمثل موضوع دراستنا، فقد نظر فيه إلى قضية الابتداء من منظور لغوي آخر له ارتباط بـ"همزة الوصل"، و هذا ما أشار

<sup>1</sup>الابتداء لغة هو: البدء فعل الشيء أول بدأ به وبدأه يبدؤه بدءاً وأبدأه وابتدأه. ينظر: (ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي

الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة ج1، باب (أ) (ص: 224، 223)

<sup>2</sup>الابتداء: ذكر الاسم في أول الكلام مرفوعاً، لتسند إليه خبراً، وذلك الاسم مبتدأ (...)، ابن خروف الإشبيلي، شرح جمل الزجاج، تحقيق

ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، 1418هـ (ص: 387)

<sup>3</sup>سيبويه، الكتاب، ج3، (ص: 126)

إليه في "باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان الحروف"، وقد أضاف قائلاً في

هذا الباب: " فلم تصل إلى أن تبدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم." <sup>1</sup>

يتضح مما سبق أن مفهوم الابتداء عند سيبويه يفيد معنيين: المعنى الأول يخص الابتداء بـ

"الاسم" الذي سماه مبتدأ، وحدد علاقته الإسنادية والإعرابية الرابطة بينه وبين الخبر، أما المعنى

الثاني يخص الابتداء بـ "الحرف الأول من الكلمة: (الفعل، والاسم، والحرف)" الذي بين من

خلاله أنه لا يصح الابتداء بالساكن في العربية، لذا يتم إقحام زيادة متحركة وهي "همزة الوصل"

قصد التوصل إلى النطق بالساكن. وفي السياق ذاته اعتبر "ابن السراج الابتداء بأنه" كل كلمة

يبتدأ بها من اسم وفعل وحرف، فأول حرف تبدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ...<sup>2</sup>، وهذا

ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي مؤكداً إلزامية الابتداء بالمتحرك، قائلاً: "اعلم أنه لا يتكلم

بحرف واحد مفرداً لأنه (لا بد) أن يبتدأ بمتحرك ويوقف على ساكن، فأقل شيء يتكلم به مفرداً

حرفان، فالأول متحرك والثاني ساكن.<sup>3</sup>، وذلك لأن "الأصل ألا يبتدأ إلا بمتحرك"<sup>4</sup>.

نلاحظ من خلال ما سبق أن ابن السراج وأبا سعيد السيرافي وأبا الفداء وغيرهم من النحاة

لم يخرجوا عن قاعدة الابتداء بالمتحرك والوقف على الساكن كما نص عليه سيبويه في "

<sup>1</sup>سيبويه، الكتاب، ج 4(ص:144)

<sup>2</sup>ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ج 2، ط 3، 1417هـ-1996م، (ص:367)

<sup>3</sup>أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 5، (ص: 11)

<sup>4</sup> أبو الفداء، الكناش في النحو و الصرف، ج 2، (ص192)

الكتاب"، لأنه في الدرس اللغوي العربي لا يبدأ بالساكن ولا بما قرب منه، ولا يوقف على متحرك، والدليل على أنهم لا يعملون هذا في نطقهم، تجنبهم تخفيف الهمزة إذا كانت حرفاً يبدأ به، لأن ذلك بطبيعة الحال يؤدي إلى تضعيف الصوت وتقريبه للساكن. وهذا ما نص عليه أبو علي الفارسي قائلاً: "كل حرف في أول الكلمة تبتدئ بها من اسم أو فعل أو حرف فهو متحرك، ولا يبدأ بحرف ساكن في اللغة العربية، والدليل على أنهم لا يبتدئون بالساكن أنهم لم يخففوا الهمزة إذا كانت في أول كلمة يبدأ بها (...)، لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت، وتقريباً للساكن، فلما لم يبتدئوا بالساكن لم يبتدئوا بما قرب منه."<sup>1</sup> ومن الأدلة التي ساقها أبو علي الفارسي معزراً بها رأيه في عدم جواز الابتداء بالساكن قوله: "وهو أنهم لم يخرموا "متفاعلاً" كما خرموا "فعولاً" ونحوه، لأن "متفاعلاً" يسكن ثانيه فلو خرم لأدى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن. فإذا رفضوا ما يؤدي إليه، فإن يرفضوه نفسه أولى."<sup>2</sup> فهذا الدليل يوضح أن "أبا علي الفارسي" له اليد الفضلى في الموضوع الصرفي، والصوتي، ثم العروضي. وفي السياق نفسه ذكر ابن جني أن "أبا علي الفارسي" عدل بهذه القضية إلى طريق الإعراب، بقوله: "فعدلت به إلى طريق الإعراب، فقلت: لا يجوز، فقال: لما لا يجوز؟ فقلت: لأن التاء التي بعد الميم قد يدركها السكون في بعض الأحوال، فيكره الابتداء بحرف قد يكون في بعض أحواله ساكناً في ذلك

<sup>1</sup>أبو علي الفارسي، التكملة، (ص:198)

<sup>2</sup>المرجع نفسه، (ص:199)

المثال بعينه، كما كرهت العرب الابتداء بالهمزة المخففة، لأنها قد قربت من الساكن، أفلا ترى إلى تناسب هذا العلم واشتراك أجزائه، حتى إنه ليجاب عن بعضه بجواب غيره.<sup>1</sup>

لقد ذكر أبو علي الفارسي امتناعه الابتداء بما يقرب من الساكن، ويقصد بذلك همزة " بين " حتى ولو كان في كلام العجم فضلاً عن كلام العرب، وهذا ما صرح به ابن جني بقوله : " رأيت مع هذا أبا علي - رحمها الله - كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم، ولعمري إنه لم يصرح بإجازته، لكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن. قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن، وإن كان في الحقيقة متحركاً، يعنى همزة " بين بين ". قال: فإذا كان بعض المتحرك لمضارعتة الساكن لا يمكن الابتداء به، فما الظن بالساكن نفسه قال: وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزممة، يريد أنها لما كثر ذلك فيها ضعف تحركاتها وخفيت.<sup>2</sup>

والمأمل في هذا النص يتبين له أن أبا علي لا يجوز الابتداء بالساكن ولا الذي يقارب الساكن في الكلام العربي، أما في العجمية فلديه إحساس صوتي بكثرة الابتداء بالساكن لما فيها من الزممة التي تؤدي إلى تضعيف الحركة وإخفائها، وهذا الإحساس نابع من قدراته الخاصة بمعرفة اللغات وإتقانها صوتياً.

<sup>1</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، (ص:49)

<sup>2</sup> ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، المكتبة العلمية دار الكتب المصرية، (ص:91)

ولقد تطرق ابن جني في باب "الساكن والمتحرك" لقضية الابتداء، وصرح بأنه لا يبدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن، بقول: "أما إمام ذلك فإن أول الكلمة لا يكون إلا متحركاً، وينبغي لأخرها أن يكون ساكناً".<sup>1</sup> وقد تناول أبو علي أيضاً في كتابه "التكملة" الحروف التي يبدأ بها والتي تكون متحركة وربما تسكن لعل صوتية أو لشذوذ، أو دخول حرف آخر عليها، حيث قال: "والحروف التي يبدأ بها، إذا كانت متحركة فاتصلت بشيء قبلها، لم تحذف، ولم تغير، إلا أن تكون همزة وصل، نحو: "يا زيد أذهب"، فإنك تحذفها من اللفظ في الوصل، أو همزة قطع ما قبلها ساكن، فإن هذه يحذفها أهل التخفيف ويلقون حركتها على الساكن الذي قبلها. كما أن همزة الوصل يحذفها كل العرب...".<sup>2</sup> وهذا المعنى نفسه تضمنه قول ابن يعيش: "واعلم أن الحرف الذي يبدأ به لا يكون إلا متحركاً و ذلك لضرورة النطق به إذ الساكن لا يمكن الابتداء به وليس ذلك بلغة و لا أن القياس اقتضاه وإنما هو من قبيل الضرورة و عدم الإمكان (...)", وقد جاءت ألفاظ بنوا أولها على السكون من الأسماء و الأفعال إلا أنهم زادوا في أولها همزة الوصل وسيلة إلى النطق بالساكن، إذ النطق بالساكن متعذر و أصل ذلك الأفعال لتصرفها وكثرة اعتلالها و الأسماء في ذلك محمولة عليها (...).<sup>3</sup> وأشار في موضع آخر شارحاً ما تضمنه قول الزمخشري في كون عدم جواز الابتداء بالساكن من اختصاص العرب فقط، عكس ما هو معروف عن اللغات الأخرى، حيث قال: "إذا ابتدأت لا بد من همزة الوصل لتعذر

<sup>1</sup> ابن جني، الخصائص، ج 2، (ص: 328)

<sup>2</sup> أبو علي الغفار، التكملة، (ص: 99)

<sup>3</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، (ص: 131، 132)

الابتداء بالساكن، وقوله "لأنه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن"، وربها فهم منه أنه ذلك مما يختص بلغة العرب ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب"<sup>1</sup>.

نستشف من كل النصوص التي أوردناها أعلاه، أن قضية "الابتداء" عند النحاة تنبني على قاعدة عامة وضعوها في اللغة العربية إثر وعيهم بخلفياتها وقيمتها ومرتكزاتها المتمثلة في ضبط اللغة، والحفاظ عليها مما قد يشوبها نطقاً وكتابة. وهذه القاعدة هي: "عدم الابتداء بالساكن والوقف على المتحرك"، لأن الأصل كما جاء على لسان أبي الفداء ألا يبتدأ إلا بمتحرك، وحتى تتحقق قاعدة البدء بالمتحرك فإن أهل العربية نجدهم يقحمون زيادات في أول الكلمة، لتجنب الوقوع في اللبس، الذي يتجسد عند الابتداء بالساكن. ومن الزيادات التي خصها النحاة بهذه المسألة، نذكر: "همزة الوصل". وبناء عليه، يبقى السؤال المطروح هنا، هو: ما معنى همزة الوصل؟، وما هي وظيفتها؟، وما هي أبرز سماتها؟، وما هي خصائصها؟

## . 2. مفهوم همزة الوصل.

يعتبر إقحام همزة الوصل في أول الكلمة والبدء بها للتوصل إلى النطق بالساكن من القواعد الإلزامية الأساسية المعتمدة في العربية، وتعد أيضاً من العناصر المهمة المساعدة على بناء وتشبيث قاعدة: "الابتداء بالمتحرك". لذا نجد همزة الوصل قد استأثرت بفكر علماء النحاة، وأحيطت باهتمام الكثير منهم نظراً لاعتبارها ركيزة أساسية تساعد على دفع اللبس والخطأ عن

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، (ص:236)

العربية، وعلاوة على ذلك شرع هؤلاء المهتمون بتحديد مفاهيمها، واستجلاء معانيها، وبيان أسسها وضوابطها في التراكم اللغوية.

فعرّف سيبويه همزة الوصل بأنها زيادة متحركة تقحم في أول الكلمة قصد التوصل إلى النطق بالساكن، وذلك في باب " ما يتقدم أول الحروف و هي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف " قائلا<sup>1</sup>: " فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم. والزيادة ههنا الألف الموصولة". وهذا التعريف ذكره أيضا "المبرد" حيث قال: " أما ألف الوصل فإنما هي همزة، كان الكلام بعدها لا يصلح ابتداءه؛ لأن أوله ساكن، ولا يقدر على ابتداء الساكن، فزيدت هذه الهمزة ليوصل بها إلى الكلام بما بعدها"<sup>2</sup>، وهذا ما أكده ابن جني بقوله: " اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلا إلى النطق بالساكن وهربا من الابتداء به"<sup>3</sup>. وفي السياق نفسه عرفها ابن يعيش في شرح المفصل قائلا: " إن هذه الهمزات إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذا كان الابتداء بالساكن مما ليس في الوصل"<sup>4</sup>.

انطلاقا مما تقدم، يبدو لنا واضحا أن همزة الوصل لم يضعها النحاة عبثا في بداية الكلام، بل هي تمثل قاعدة أجمع كافة النحاة على وجوبها في العربية خوفا من الوقوع في الخطأ، لأن؛

<sup>1</sup>سيبويه، الكتاب، ج4، (ص: 144)

<sup>2</sup>المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ج 2، القاهرة، 1415هـ - 1994م (ص: 85)

<sup>3</sup>ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ج 1، ط1، 1373هـ - 1954م، (ص: 53)، ينظر سر صناعة الإعراب، (ص: 112)

<sup>4</sup>ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، (ص: 237)

الابتداء بالساكن يعد لحنًا، ومن هذا المنطلق قرروا زيادة هذه الهمزة في أول الكلام بهدف التوصل إلى النطق بالساكن وليس الابتداء به.

وقد حدد النحاة وضعية همزة الوصل في السلسلة الكلامية من حيث الثبوت أو الحذف، فهذا سيبويه نجده قائلًا في هذا الصدد: " واعلم أن هذه الألفات إذا كان قبلها كلام حذف، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن الألف"<sup>1</sup>. وقد أيد المبرد هذا الموقف قائلًا: " فزيدت هذه الهمزة ليوصل بها إلى الكلام بما بعدها، فإن كان قبلها كلام سقطت؛ لأن الذي قبلها معتمد للساكن مغن. فلا وجه لدخولها."<sup>2</sup>، كما سار ابن يعيش على نهج النحاة السابقين في تحديدهم حالة همزة الوصل في الجملة، حيث بين ذلك قائلًا: "إنما سميت هذه الهمزة همزة الوصل، لأنها تسقط في الدرج فتصل ما قبلها إلى ما بعدها ولا تقطعه عنه"<sup>3</sup>. ونجد ابن هشام الأنصاري أيضا يدعم هذا الرأي قائلًا: " وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج."<sup>4</sup>

وأضيف إلى ما سبق، ما تضمنه قول "ابن عقيل" الذي عزز به ما قاله "المبرد" و"ابن

هشام" عن حالة همزة الوصل أثناء وقوعها في بداية الكلام ودرجه، حيث قال:

<sup>1</sup>سيبويه، الكتاب، ج4، (ص: 146)

<sup>2</sup>المبرد، المقتضب، ج 2، (ص: 85)، وينظر، الجزء1منه، ص: 218 )

<sup>3</sup>ابن يعيش، شرح المفصل، ج 9، (ص: 136)

<sup>4</sup>ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محي الدين عبد الحميد، ج4، م العصرية بيروت (ص367)

" للوصل همز سابق لا يثبت إلا إذا ابتدئ به كاستثبوتوا"

فإذا كان أول الكلمة ساكنا وجب الإتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالساكن، وتسمى هذه الهمزة همزة وصل، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج<sup>1</sup>. وهذا ما أكده المكودي في شرحه قائلا: "يعني أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلا"<sup>2</sup> وهي همزة تختلف طبيعتها عن طبيعة همزة القطع التي تثبت وصلا وابتداء.

إذن؛ يستخلص مما تقدم ذكره أن النحاة يعدون همزة الوصل همزة سابقة في أول الكلمة، ومن خصائصها أنها تثبت في الابتداء، وتحذف في حال الوصل، أي؛ في درج الكلام أو وسطه، بمعنى أنه ينطق بها عندما تكون في أول الكلمة، ولا ينطق بها عندما توصل الكلمة بكلمة أخرى تابعة لها. وقد أجمع كافة النحاة على تسميتها بذلك نظرا لكونها تدرج في أول الكلمة، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، لأن القاعدة المقررة عندهم تقول إن العرب لا تبدئ بساكن، ولا تقف على متحرك.

### . 3. حركة همزة الوصل.

اختلف النحاة في أصل حركة همزة الوصل، فبعضهم يعتبر أصلها كسرة والبعض الآخر يرجع ذلك إلى معاينة وتتبع حركة عين الفعل. وهناك من ذهب إلى أن أصل حركة الهمزة سكون.

<sup>1</sup> ينظر: (محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحه الجليل، (ص:207)، الأشموني، شرح الأشمونيج، 3، (ص:813))

<sup>2</sup> ابن صالح المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج2، (ص:913)

يقول الخليل في هذا الصدد: " فألف الوصل في ابتدائها مكسورة أبدا"<sup>1</sup>وأضاف قائلا:  
" فإذا عدوها إلى المأمور به فإن كان ثالث حروفه مضموما، فالألف مضمومة، وإن كان ثالث  
حروفه مكسورا فالألف مكسورة، وكذلك إذا كان ثالث حروفه مفتوحا كسروا الألف أيضا"<sup>2</sup>،  
وهذا ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب قائلا: "واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء  
مكسورة أبدا إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها (...)، وذلك أنك قربت الألف من  
المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة."<sup>3</sup>

فهذان النصان يدلان على أن نحاة البصرة يعتبرون أصل حركة "ألف الوصل" كسرة، وأنها  
ضمت في بعض المواضع نظرا لكراهية لالتقاء الكسر بالضم، وحجتهم في ذلك أنها زيدت  
على الساكن، وأنها تصاحب الساكن أكثر من أي حركة أخرى، وهذا ما ذكره الأنباري في معرض  
حديثه عن الخلاف الحاصل بين نحاة البصرة والكوفة حول هذه القضية، قائلا: " وإنما وجب  
أن تكون حركتها كسرة؛ لأنها زيدت على حرف ساكن، فكان الكسر أولى بها من غيره؛ لأن  
مصاحبتها للساكن أكثر من غيره، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين؟ فحركت بالكسرة

<sup>1</sup>الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ-1985م، (ص 226)

<sup>2</sup>المرجع نفسه، (ص227)

<sup>3</sup>ينظر: (سيبويه، الكتاب ، ج4، (ص 146)، المبرد، المقتضب، ج1، (ص219)، ابن يعيش، شرح المفصل ، ج9(ص237،236))

تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن؛ لأن الهمزة جيء بها توصلا بالنطق بالساكن، كما أن الساكن إنما حرك توصلا إلى النطق بالساكن الآخر.<sup>1</sup>

و ذهب بعض النحاة إلى أن الأصل في حركة "همزة الوصل" أن تكون ساكنة، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين، فمن بين هؤلاء الذين أقروا بذلك، نجد ابن السراج الذي قال: "وأصل كل حرف السكون، فكان أصل هذه الهمزة أيضا السكون فحركتها لالتقاء الساكنين بالكسر." <sup>2</sup>وعلى المنوال نفسه، ذهب أبو الفتح بن جني قائلا: "وهذه الهمزة إنما حركت لسكونها وسكون ما بعدها، وهي في الأصل زائدة ساكنة"<sup>3</sup>، فعلى موقفه هذا قائلا: "هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جيء بها قبل الساكن؛ لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته، فالحركة و الحذف لم يصلح واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل لثلاث تزول بنيته التي قد أريدت له من سكون أوله، فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتها، فلم يجز حذفها؛ لأن ذلك كان يؤدي إلى ما منه هرب وهو الابتداء بالساكن، فلم يبق إلا حركة الهمزة فحركت فانكسرت على ما يجب في الساكنين إذا التقيا."<sup>4</sup>وقال أيضا في موضع آخر "وكان حكمها أن تكون ساكنة؛ لأنها حرف جاء لمعنى، ولا حظ له في الإعراب."<sup>5</sup> و في السياق نفسه نجد ابن

<sup>1</sup>ينظر: (ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط 1، ص)،

596، أبو الفداء، الكناش، ج 2، (ص 196)

<sup>2</sup>ابن السراج، الأصول في النحو ج2، (ص:368)

<sup>3</sup>ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، ج1، (ص:53)

<sup>4</sup>المرجع نفسه، (ص:53، 54)

<sup>5</sup>ابن جني، سر صناعة الإعراب، (ص:112)

الأنباري في كتابه " الإنصاف " قد أورد موقف من تبنى هذا الطرح ودافع عنه، حيث ذكر أن أصحاب هذا الفكر تدارسوا هذه القضية، وبينوا بإجماع أن الأصل في هذه الهمزة أن تكون ساكنة: " لأن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة، وذلك لأن إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر، والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى، ثم يجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين؛ فلا يؤدي إلى الابتداء بالساكن"<sup>1</sup>، و قد أشار المرادي إلى هذا الاختلاف الحاصل حول هذه القضية بقوله: "اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة؟ ف قيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسي (...)، وقيل: اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه، وهو الظاهر."<sup>2</sup>

وكذلك ابن عقيل الذي قال: "واختلف أيضا، ف قيل: اجتلبت متحركة وقيل: ساكنة ثم حركت"<sup>3</sup>. إذن؛ يظهر أن أصحاب هذا المذهب تدارسوا هذا الكلام انطلاقا من مبدأ الزيادة المتعلقة ببناء الكلمة، وأن الأصل في هذه الزيادة أن تكون سكونا وليس حركة، وتحريك هذه الزيادة إنما يأتي للضرورة فقط. ومن هذا المنطلق تمت قراءة هذا الموضوع من جانبيين أساسيين وهما:

<sup>1</sup> ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ( ص: 595 )

<sup>2</sup> المرادي، توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، ( ص: 1556 )

<sup>3</sup> ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1402هـ - 1982، ( ص: 613 )

" الجانب الأول: أن القاصد للفظ بالساكن إذا قدر اجتلاب الساكن كان تقديره محالاً، ولو جاز ذلك لجاز القول: إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول ثم يتحرك نظراً لكون الابتداء بالساكن محالاً، ثم يلزمه على هذا ألا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة، وأن يسكن كل حرف في أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به، وهذا الأمر لم يجزه أحد.

الجانب الثاني: أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت من أجل اللفظ بالساكن، فكان حكمها حكم ما يبني عليه؛ إذ لو زيدت ساكنة لثلا يبتدأ بالساكن لكن تقدير السكون فيها محال، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحال، وأن يتم إثبات الهمزة وذلك لا يجوز"<sup>1</sup>

إذن؛ يتبين من خلال هذه القراءة أن من تبنى هذا الطرح لم يكن تصوره مبنياً على أساس أو قاعدة منطقية تقرر هذا المبدأ وتثبت أن سكون الحرف الأول من الكلمة يعد أصلاً، لأنه لا يمكن بتاتا فيعرف علماء العرب اجتلاب حرف ساكن والابتداء به، فهذا الأمر يعد خرقاً للبنية المقطعية للغة العربية التي تقوم على منطق عدم الابتداء بالساكن والوقف على المتحرك.

أما الذين ذهبوا إلى أن أصل حركة "همزة الوصل" يرجع إلى تتبع ومراقبة التغيرات التي تطرأ على حركة عين الفعل، نجدهم قد تبنوا هذا الكلام انطلاقاً من إيمانهم الراسخ بمبدأ المجانسة القائم بين حركة الحرف الزائد وحركة عين الفعل، بمعنى "أنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لثلا يبتدأ

<sup>1</sup> ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (ص: 598)

بالساكن، ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً، ووجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة<sup>1</sup>، ومن الأمثلة التي ساقوها لتبرير موقفهم هذا نجد قولهم: " (منتن) حيث ضموا التاء إتباعاً لضمة الميم، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة، لأنه من ( أنتن)، لكن هذا الطرح تعرض للنقد من طرف الأنباري حيث قال: "التحريك للأتباع ليس قياساً مطرداً وإنما جاء ذلك في بعض المواضيع في ألفاظ معدودة قليلة، وذلك الإتباع على طريق الجواز، لا على طريق الوجوب (...)"، والذي يدل على أن حركتها ليست إتباعاً لحركة العين في نحو "اضرب"، و" ادخل " أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في "ذهب ، يذهب " : "أذهب" بفتح الهمزة؛ لأن عين الفعل منه مفتوحة، فلما لم يجر ذلك وقيلت بالكسرة علم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر، و إنما ضمت في ( ادخل) و نحوه؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم؛ لأنه مستثقل، ولم يفعلوا ذلك في ( اذهب)؛ لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل؛ فجيء بها على الأصل، و هو الكسر"<sup>2</sup>.

هكذا، نكون قد وقفنا عند مجموعة من التصورات الخاصة بأصل حركة همزة الوصل عند النحاة العرب مما كشف لنا مدى عمق الوعي لديهم بهذه القضية وبأهميتها في ضبط اللغة والحفاظ عليها من اللبس. فتبين لنا انطلاقاً من هذه التصورات أن الرأي الذي يمكن ترجيح هو الاعتماد عليه في دراساتنا اللغوية العربية، هو الرأي الذي يعتبر الكسرة أصلاً لحركة همزة

<sup>1</sup> ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص: 594)

<sup>2</sup> المرجع نفسه، (ص: 596، 597)

الوصل، نظرا لكونها تنسجم مع السكون أكثر من أي حركة أخرى، فهذا الرأي يتماشى مع ما اعتمده النحويون العرب واتفقوا عليه حفاظا على اللغة ودفاعا عنها مما قد يتلف جماليتها ويوقعها في العيوب. وهذا ما سيتم التفصيل فيه وبيانه لاحقا.

#### . 4. مصطلح همزة الوصل.

اختلف النحاة أيضا في تسمية همزة الوصل، فمنهم من يعتبرها " ألفا". وذلك مراعاة لثبوتها في كلمة " الرجل" في موضع الاستفهام، ومنهم من يعتبرها "همزة"، لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، أو لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها (...)، ومن أشار إلى هذا الاختلاف نجد المرادي حيث قال: " أن همزة الوصل وضعت أولا همزة (...). هذا هو الصحيح"، وقيل يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى (إلى) ثبوتها ألفا في نحو (الرجل؟) في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة.<sup>1</sup>، وقد أكد هذا الاختلاف أيضا ابن عقيل قائلا: "قيل: وضعت أولا همزة، وقيل: يحتمل كون أصلها ألفا، وصارت همزة للحركة"<sup>2</sup>، ومن بين النحاة الذين اتخذوا مصطلح " ألف الوصل" عوض "همزة الوصل"، ووضعوا أبوابا خاصة بذلك في كتبهم، نجد إمام النحاة "سيبويه" الذي ردد هذا المصطلح في "الكتاب" مرات عدة نذكر منها: (" الزيادة ههنا الألف الموصولة"، " أما كل شيء كانت ألفه موصولة"، "اعلم أن الألف

<sup>1</sup> المرادي، توضيح المقاصد و المسالك، ج5، (ص: 1550)

<sup>2</sup> ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، (ص: 613)

الموصولة"<sup>1</sup>، وكذلك المبرد الذي أطلق على "همزة الاستفهام" "ألف الاستفهام"<sup>2</sup>، كما أورد بايين في المقتضب يحملان مصطلح "ألف الوصل"، فالباب الأول بعنوان: "معرفة ألفات الوصل و ألفات القطع"<sup>3</sup>، و الباب الثاني سماه: "هذا باب ألفات الوصل و القطع"<sup>4</sup> وإن كان في معرض حديثه عن "ألف الوصل" قد أشار إلى كون هذه "الألف" تعد "همزة" وذلك طبقا للعلل و الأسباب التي سقناها آنفا، حيث صرح قائلا: "أما ألف الوصل فإنما هي همزة، كان الكلام بعدها لا يصلح ابتداءه؛ لأن أوله ساكن، ولا يقدر على ابتداء الساكن، فزيدت هذه الهمزة ليوصل بها إلى الكلام بما بعدها، فإن كان قبلها كلام سقطت"<sup>5</sup>، وهذا ما نلاحظه أيضا عن ابن السراج الذي اعتبر: "ألف الوصل همزة زائدة"<sup>6</sup>، وأيضاً عن ابن جني الذي عمل على تسمية ألف الوصل "همزة"، حيث قال: "اعلم أن ألف الوصل همزة"<sup>7</sup>، وعن غيرهم من النحاة سواء الذين عاصروهم أو جاءوا بعدهم. كما عرف مصطلح "همزة الوصل" تسمية أخرى أفصح عنها المالقي وأراد أن تلقب بذلك وتداع بهذا الاسم بين الدارسين، فقال: "وكان الوجه أن يقال لها

<sup>1</sup>سيويه، الكتاب، ج4، (ص: 144، 146، 145)

<sup>2</sup>ينظر: (المبرد المقتضب، ج2(ص: 88)، الصيمري، التبصرة و التذكرة، (ص: 440، 441)).

<sup>3</sup>المبرد، المقتضب ج1، (ص: 218)

<sup>4</sup>المرجع نفسه، ج2 (ص: 85)

<sup>5</sup>المبرد، المقتضب، ج2(ص: 85)

<sup>6</sup>ابن السراج، الأصول في النحو، (ص: 367)

<sup>7</sup>ابن جني، المنصف، ج1، (ص: 53)

همزة إيصال ولا وصل، لأنها لا تصل ولكن توصل الناطق إلى النطق بالساكن بعدها"<sup>1</sup>، هذا بالإضافة إلى ابن خروف الإشبيلي الذي استحسّن أن تسمى همزة الوصل بـ "همزة الابتداء لثبوتها فيه"<sup>2</sup>، وجاء أيضا على لسان الأشموني " أن الخليل كان يسمي همزة الوصل بسلم اللسان"<sup>3</sup>.

هذه هي بعض النصوص أو الشواهد التي تثبت الاختلاف القائم بين النحاة حول تسمية "همزة الوصل"، وقد بينا سابقا أن هذا المصطلح تمخض عنه اتجاهان: اتجاه يسمي همزة الوصل "همزة"، واتجاه آخر يسميها "ألفا"، ولكلا الاتجاهين كما رأينا نظر في هذه القضية. لكن هناك من النحاة من "استحسن أن تسمى "همزة الوصل" بما هي عليه في النطق، لأن ذلك هو الذي يفيد معنى الهمزة"<sup>4</sup>. وهكذا، كان من الضروري أن نقف على هذه المحطة، ونتعرف شيئا ما على خباياها حتى نتمكن من الاستفسار عن التساؤل المطروح حول هذه المسألة، وهو: ما هي المقولات التي تختص بالابتداء؟ وهل لهذه المقولات صلة بهمزة الوصل؟

## المبحث الثاني: مقولات الابتداء عند النحاة.

لقد تطرق النحاة في معظم دراساتهم النحوية والصرفية لمناقشة قضية الابتداء ومعالجتها معالجة بناءة، فربطوا هذا الموضوع بمقولات متعددة حتى يستطيع القارئ من خلالها أن يدرك

<sup>1</sup>المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (ص:38)

<sup>2</sup>ابن خروف الإشبيلي، شرح جمل الزجاج، ج2، (ص:1051)

<sup>3</sup>الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، (ص:813) بتصرف

<sup>4</sup>المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، (ص:38)

معالم الابتداء وخصوصيته، وكذا منزلته في فكر النحاة. وقد ذكرنا سابقا أن موضوع الابتداء تجسد في زيادة "همزة وصل" متحركة في بداية الكلم حتى يتجنب الابتداء بالساكن، وهذا ما سنتناوله هنا بالدرس والتبيين انطلاقا من علاقة الابتداء بالمقولات النحوية التي تتمثل في:

( الفعل، الاسم، المصدر، والحرف).

### 1. المقولات الفعلية

تعد المقولات الفعلية من أكثر المواضيع التي تقحم فيها همزة الوصل نظرا لتصرفها ولكثرة اعتلالها، ولعدم استقرارها على حال واحد؛ بمعنى أن هذه المقولات يعرض فيها من التغيرات ما يوجب سكون أولها فيحتاج إلى إلحاق همزة الوصل بها للتوصل إلى النطق بالساكن. إن الأصل في همزة الوصل ألا تكون في مضارع مطلقا، ولا في ماض ثلاثي مهموز، مثل: "أَكَلَ" و "أَخَذَ" وغيرها من الأفعال التي تماثلها، وإنما أصلها أن تكون في الأفعال الماضية التي تتركب من ثلاثة أحرف صحيحة، غير معتلة، ولا مدغمة، أي: من الأفعال التي تنحدر من باب "فَعَلَ" والتي مضارعها يأتي على صيغة "يفعل"، نحو: "ذَهَبَ، يَذْهَبُ" أو "يفعلُ، نح و: "ضَرَبَ، يَضْرِبُ"، أو "يفعلُ"، نحو: "قَتَلَ، يَقْتُلُ".

وعندما نتحول من صيغة الفعل الماضي "فَعَلَ" إلى صيغة الفعل المضارع "يفعلُ"، فإنه يتم زيادة حرف المضارعة و يحرك كما حرك الحرف الأول من صيغة "فَعَلَ"، فيصير التركيب ممثلا كالتالي: (فَ + عَ + لَ)، (يَ + فَ + عَ + لَ)، نحو: "ذَهَبَ، يَذْهَبُ"،

و (فَ + عَ + لَ) ، (يَ + فَ + عَ + لَ) ، نحو: "ضرب، يضرب" و (فَ + عَ + لَ) ، (يَ + فَ + عَ + لَ) ، نحو: "قتل، يقتل". فهذا التحويل الذي طرأ أعلاه اجتمع على إثره أربع متحركات واستثقلوا توالي الحركات، وكما هو معلوم أن اللغة العربية ترفض اجتماع أربع متحركات في الصيغة الفعلية، لذا "لم يكن سبيلا إلى تسكين الأول؛ لأنه لا يبدأ بساكن، ولا إلى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل؛ لأنه بحركته يعرف اختلاف الأبنية، ولا إلى تسكين الرابع؛ لأنه يقع عليه الإعراب، الرفع والنصب، فأسكنوا الثاني، لأنه لا يمنع من إسكانه مانع"<sup>1</sup>. فأصبحت صيغة الفعل المضارع المتفق عليها في القاعدة العربية ممثلة كالتالي: (يَ + فَ + عَ + لَ) و (يَ + فَ + عَ + لَ) و (يَ + فَ + عَ + لَ) و (يَ + فَ + عَ + لَ) ، أما إذا انتقلنا من صيغة المضارع (يفعل) إلى صيغة الأمر، فإننا نقوم بحذف حرف المضارعة، وبناء آخره على ما يجزم به مضارعه، وهكذا نحصل على صيغة الأمر ممثلة كالتالي:

صيغة الماضي	صيغة المضارع	صيغة الأمر
فَعَلَ	يَفْعَلُ	فَعْلُ
(فَ + عَ + لَ)	(يَ + فَ + عَ + لَ)	(فَ + عَ + لَ)
[س ح + س ح]	[س ح س ح + س ح]	[س ح س ح س]

<sup>1</sup> ينظر: (أبو سعيد السيرافي شرح كتاب سيويه، ج5، (ص:12)، شرح المفصل لابن يعيش، ج 9، (ص:236))

نلاحظ من خلال هذه الصيغة أن "فاء" (فعل) أصبحت ساكنة عند حذف حرف المضارعة، وبالتالي فإن صيغة "فعل" يرفضها النحاة؛ لأنه لا يجوز الابتداء بالساكن في العربية، لذا يتم زيادة همزة الوصل متحركة في أول فعل الأمر حتى يتوصل إلى النطق بالساكن، فتصبح الصيغة الثانية للأمر هي الصيغة المعتمد عليها في العربية، ونمثلها كما يلي:

صيغة الأمر الأولى	صيغة الأمر الثانية
فعل	ا فعل
(∅ + ف + ع + ل)	(ا + ف + ع + ل)
[∅ س ح س]	[س ح س + س ح س]

هذه العملية تطابق ما نص عليه سيويه و بينه في باب "ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف فلم تصل إلى أن تبدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها، قائلاً في هذا الصدد: "والزيادة ههنا الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال، فتكون في الأمر من باب فَعَل يَفْعَل ما لم يتحرك بعده، وذلك قولك: اضْرِبْ، اقْتُلْ، اسْمَعْ، اذْهَبْ؛ لأنهم جعلوا هذا في موضع يسكن أوله فيما بنوا من الكلام"<sup>1</sup>، وفي السياق نفسه ذكر ابن جني أحد المواضع التي تقحم فيها همزة الوصل، حيث قال: "مثال الأمر من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة، وسكن ما بعده، وذلك نحو: يَضْرِبُ، يَقْتُلُ، (...). فإذا أمرت قلت:

<sup>1</sup>سيويه، الكتاب، ج5، (ص:11، 12)

اضْرِبُ<sup>1</sup>، وهذا ما ذهب إليه المكودي أيضا بقوله: " أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على "يفعل" نحو: "اخش، أو على "يفعل" نحو: امض، أو على: "يفعل" نحو: "انفذ"، (...). أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكنا نحو: يخشى ويرمي وينفذ<sup>2</sup>، باستثناء الأفعال المهموزة التي يكون ثاني مضارعها ساكنا، فإنه في صيغة الأمر يتم حذف "فاء" الفعل وكذلك الاستغناء عن همزة الوصل مثل:

أَكَلَ ← يَأْكُلُ ← كُلْ  
أَخَذَ ← يَأْخُذُ ← خُذْ  
أَمَرَ ← يَأْمُرُ ← مَرَّ<sup>3</sup>

أما إذا كان ثاني الفعل المضارع من الأفعال المعتلة والمدغمة متحركا، فإنه لا يتم إقحام

همزة الوصل إذا بنيت صيغة هذه الأفعال للأمر، نحو:

وَعَدَ ← يَعِدُ ← عُدْ  
قَامَ ← يَقُومُ ← قُمْ  
رَدَّتْ ← يَرُدُّ ← رُدْ

<sup>1</sup> ينظر: ( ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 2، ص:112)، أبو الفداء، الكناش، ج2، ص:195 ))

<sup>2</sup> ينظر: (ابن صالح المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج2، ص:807)، و الأشموني، شرح الأشموني، ج3، ص:814))

<sup>3</sup> هناك من يقول: " أوامر، أوخذ أوكل، كسائر الأفعال التي يسكن ثانيها في المضارع، والأفصح في أمر: أمر: "مر"، ينظر: (المالقي، رصف

المباني، ص:40)

كما تحرك همزة الوصل في أول فعل الأمر بناء على ثالث مستقبله للزوم حركته، فإذا كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحاً أو مكسوراً حركت همزة الوصل بالكسر "وهو الأصل؛ لأنها إنما اجتلبت للساكن"<sup>1</sup>، نحو: "اذهب"، "اركب" و "اضرب". أما إذا كان الحرف الثالث من همزة الوصل مضموماً، ضمت الهمزة لكراهية الخروج من حرف مكسور إلى حرف مضموم بضمة لازمة؛ لأنه ليس بينهما إلا حرف ساكن ضعيف لا يمكن اعتماده كحاجز، نحو: "أقتل"، "أخرج"، "أدخل"، وهناك من جعل همزة "أقتل" مكسورة؛ لأنها هي الأصل واعتبر الساكن حاجزاً بين الكسرة والضمة، وهذه القاعدة لا يعتد بها في العربية. وبناء عليه فإن أحق الحركات بهمزة الوصل هي الكسرة؛ لأنها ترجح على الضمة لقلة الثقل، وترجح أيضاً على الفتحة.

ولعلنا نتساءل عن سبب تحريك همزة الوصل في الأفعال من قبيل: و ﴿أَقْضُوا﴾<sup>2</sup>

و ﴿أَبْنُوا﴾<sup>3</sup> بالكسرة بدل الضمة، وتحريك همزة الفعل "أغزي"، بالضمة بدل الكسرة. فالجواب هو أن حركة الحرف الثالث من هذه الأفعال ليست لازمة، أي: أنها عارضة؛ "لأن هذه الأفعال كانت في الأصل ("أقضيوا" و "أبنيوا"، "أغزوي")، فاستثقلت الضمة على الياء في مثال: "أقضيوا" فبقيت إلى الحرف الثالث من الفعل وهو "الضاد"، وفي "أغزوي" استثقلت

<sup>1</sup>الداني، الألفات ومعرفة أصولها، تحقيق: غانم فدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد 1، 1427هـ (ص:353)

<sup>2</sup> سورة يونس، الآية (71)

<sup>3</sup> سورة الكهف، الآية (21)

الكسرة على الواو فنقلت إلى "الزاي"، وبهذا النقل أصبحت "الواو" في "اغزوي" و "الياء" في "أقضيوا" ساكنتين، فحذفنا للاتقاء الساكنين.<sup>1</sup> ومن تم فإن هذه الحركة عارضة، ولم يعتد بها.

هذا بالإضافة، أن كل ماضٍ ثلاثي زيدت همزة الوصل في أوله يكون مستقبله مفتوحاً؛ لأن همزة الوصل لا تلزم الكلمة، ومن تم لا يجب ضمه كما ضم مستقبل "أكرم" الذي همزته همزة قطع<sup>2</sup> تلزم الكلمة، والذي يعد من الرباعي وإن كان مستقبله بعدة الثلاثي. ومن هذا المنطلق "فتحوا في الثلاثي وضموا في الرباعي للفرق بينهما، واختاروا الفتح في الثلاثي؛ لأنه الأكثر في الكلام، والفتح أخف فاختاروا الأخف للأكثر لتلا أكثر استعمال الثقيل"<sup>3</sup>.

وتأتي همزة الوصل أيضاً في الفعل الماضي المزيد على أربعة أحرف في ثمانية أبنية حددها سيبويه في الكتاب وهي: ثلاثة منها على وزن واحد وهي:

انْفَعَلَ	➤	انْطَلَقَ	➤
أَفْعَلَ	➤	أَقْتَدَرَ	➤
أَفْعَلَّ	➤	احْمَرَّ	➤

أما الخمسة الباقية فلها أبنية على وزن آخر، نحو:

اسْتَفْعَلَ	➤	اسْتَخْرَجَ	➤
أَفْعُوْعَلَ	➤	أَغْدُوْدَنَّ	➤
أَفْعَالَ	➤	أَصْفَارَ	➤
أَفْعُوْلَ	➤	أَعْلُوْطَ	➤

<sup>1</sup>ينظر: ( ابن جني ، المنصف في التصريف ، ج 1 (ص: 55) ، الداني، الألفات و معرفة أصولها ، (ص: 354)

<sup>2</sup>ألف القطع تعرف بشيئين: أولاً: تكون زائدة على فاء الفعل وعينه ولامه، ثانياً: يكون أول مستقبلها مضموماً، وتكون مفتوحة في الماضي

<sup>3</sup>ينظر: ( أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 5 ، (ص: 13) ، الصيمري التبصرة و التذكرة، (ص: 438))

أَفْعَلَلِ ١٠٠٠ أَفْعَنْسَسِ

وقد أضيف<sup>1</sup> فعلا آخر على صيغة " أفعللي"، نحو: " اسلنقى"، الذي أمره: " اسلنقى"، وبهذا يكون عدد الأبنية عند النحاة تسعة بدلا من ثمانية.

فهذه الأبنية التسعة أصلها من الثلاثي، فعند بنائها للمستقبل يفتح أولها كما فتح في الثلاثي

كما رأينا سابقا، نحو

الماضي	المضارع	الأمر
انْفَعَلَ	يَنْفَعُلُ	انْفَعَلْ
اِفْتَعَلَ	يَفْتَعُلُ	اِفْتَعَلْ
اَفْعَلَلْ	يَفْعَلَلُ	اَفْعَلَلْ
اَفْعَوَعَلَ	يَفْعَوَعُلُ	اَفْعَوَعَلْ
اَفْعَنْلَلْ	يَفْعَنْلَلُ	اَفْعَنْلَلْ
اِسْتَفْعَلَ	يَسْتَفْعُلُ	اِسْتَفْعَلْ
اَفْعَالَ	يَفْعَالُ	اَفْعَالَ
اَفْعَوْلُ	يَفْعَوْلُ	اَفْعَوْلُ
اَفْعَلِّي	يَفْعَلِّي	اَفْعَلِّي

<sup>1</sup> انظر : ( ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان 1996م ص( 115- 117) ، عبد القاهر الجرجاني ، المفتاح في التصريف، تحقيق: علي توفيق أحمد، ج1، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.)

ونلحق بما سبق أبنية جاء أصلها من الرباعي مثل: "افعلل" نحو: "اقشعرر" و"افعلل" نحو: "أحرنجم". وقد ذكر ابن يعيش العلة من تسكين أوائل هذه الأبنية، وإدخال همزة الوصل عليها قائلا: "أما الثلاثة الأول فإنما أسكن أولها لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لاجتمع في الكلمة أكثر من ثلاث متحركات، وأما الخمسة التي تليها فكأنهم زادوا عليها حرفا فكثر الحروف وكثرت المتحركات فأسكنوا الأول منها وأتوا بالهمزة توصلا إلى النطق بالساكن"<sup>1</sup>.

أما عن حركة "همزة الوصل" في هذه الأبنية، فهي مكسورة؛ لأن الفعل في هذه الأمثلة مبني للمعلوم، فإن بني للمجهول تضم همزة الوصل، لأن الحرف الثالث من الفعل مضموم، وهذا ما ذهب إليه "الصيمري" قائلا: "وإذا لم تسم الفاعل في شيء مما ألفه ألف وصل، ضمنت أوله إتباعا لضمة الثالث من الفعل، كقولك: استغفر، انطلق، اقتدر، احرنجم، والعلة في الضمة كالعلة في "أقتل" في الأمر"<sup>2</sup>.

قد تقدمت الإشارة إلى أن همزة الوصل تثبت في الابتداء؛ لأنها لا تكون إلا سابقة، وتسقط في درج الكلام إذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله، وهذا ما نلمسه انطلاقا من هذه الأبنية السالفة الذكر، ونمثلها ببعض الشواهد، مثل:

– يا محمد أسمع،

– يا علي أستخرج،

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، (ص:135)

<sup>2</sup> الصيمري، التبصرة والتذكرة، (ص:437)

– وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾<sup>1</sup>،

– قال تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ﴾<sup>2</sup>

– قال تعالى: ﴿أَنْ أَتَقُوا اللَّهَ﴾<sup>3</sup>،

نستشف من هذه النماذج، أن حركة همزة الوصل يتغير رسمها بحسب الوضعية التي تتخذها الهمزة في السلسلة الكلامية، مثلا عندما تكون الهمزة ثابتة في ابتداء الكلام ويتم النطق بها، فإنها تحمل حركة الكسر "ـِ" أو الضم "ـُ" كما أشرنا سابقا، وحينما تسقط في درج الكلام ولا يتم النطق بها، فإنه يرمز لها بعلامة " صه".

## . 2. المقولات المصدرية.

تدخل همزة الوصل أيضا على المصادر الجارية على الأبنية الفعلية السالفة الذكر، وهي مصادر قياسية" لأنها تأتي من كل فعل بعد ألفه أربعة أحرف فصاعدا إذا ابتدئ به، وكان ماضيا أو أمرا، (...). فإذا كان الفعل بالصفة المذكورة، أعني أن يكون أوله ألفا وبعدها أربعة فصاعدا، كان أوله ساكنا، وهمزته همزة وصل، وكان مصدره كذلك".<sup>4</sup> وقد استثنى من هذا القياس الفعل "دَحْرَج" و "أَكْرَم"، لأنه لا يوجد ألف في "دَحْرَج"، ولأن ما بعد ألف "أَكْرَم" أقل من أربعة

<sup>1</sup> سورة الانفطار، الآية (1)

<sup>2</sup> سورة الأعراف، الآية (89)

<sup>3</sup> سورة النساء، الآية (131)

<sup>4</sup> أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، ج2، (ص: 194)

أحرف. وكذلك تم إخراج الفعلين "أَسْطَعَ" و"أَهْرَقَ" من قاعدة القياس، نظرا لكونهما شاذين. ومن هذا المنطلق أيضا نجد الأشموني يعلل هذا القياس الجاري بين الفعل ومصدره قائلا: "وذلك أن الفعل لأصلته في التصريف استأثر بأمور: منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون؛ فإذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للإمكان، ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز.<sup>1</sup> ويرجع ابن جني إدخال الهمزة في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل إلى مسألة الاطراد القائمة بين الفعل ومصدره، فهمزة الوصل ثابتة في الفعل فجاءت في المصدر مطابقة لذلك، فالمصدر إذن، يسد مسد فعله، وقد يلحقه ما يلحق فعله من إعلال<sup>2</sup>. وتأتي همزة الوصل في هذه المصادر مكسورة أيضا، كما أنها تسقط وجوبا في درج الكلام للاستغناء عنها بحركة ما قبلها، وهذا ما جرى على الأفعال، نحو: " يا عمرو أَسْتَخْرِجْ أَسْتَخْرِجًا، وَأَسْتَكْشِفْ أَسْتَكْشَفًا".

ويمكن تمثيل هذه المصادر المقيسة على أبنية الأفعال كما يلي:

نماذج	أبنية المصادر	أبنية الأفعال
اَكْتَسَبَ / اِكْتَسَابًا	اِفْتَعَالٌ	اِفْتَعَلَ
اِنْتَلَقَ / اِنْتِلَاقًا	اِنْفَعَالٌ	اِنْفَعَلَ
اَسْتَكْشَفَ / اَسْتَكْشَافًا	اَسْتَفْعَالٌ	اَسْتَفْعَلَ
اَصْفَرًا / اَصْفَرَارًا	اِفْعَالٌ	اَفْعَلَ

<sup>1</sup>الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3 (ص: 815)

<sup>2</sup>ينظر: ( ابن جني، المنصف ج1(ص: 65 ))

أَفْعُنَّسَ / أَفْعُنَّسَا	أَفْعُنَّالٌ	أَفْعُنَّالٌ
أَشْهَابٌ / أَشْهَابًا	أَفْعِيَالٌ	أَفْعَالٌ
أَخْرُوطٌ / أَخْرُوطًا	أَفْعُوَالٌ	أَفْعُوَالٌ
أَخْشُوشَنٌ / أَخْشِيشَانًا	أَفْعُوَعَالٌ	أَفْعُوَعَالٌ

### 3. المقولات الاسمية.

تحدثنا في المبحث السابق عن خاصية إقحام همزة الوصل في أول المصادر القياسية، محددين في ذلك مظاهرها ومميزاتها، أما هذا المبحث سنبرز فيه خصائص هذه الهمزة في أسماء ليست بمصادر الأفعال، وإنما في أسماء سماعية غير قياسية قد حددها سيويه وغيره من النحاة في أسماء معلومة، وهي: "ابن، وابنة، وابنم، واسم، واست، واثنان، واثنان، وامرؤ، وامرأة، وأيمن الله".<sup>1</sup> وهذه الأسماء العشرة لا تقوم على مبدأ الاطراد، لأنها ليست جارية على الأفعال، وإنما تشبهها وتقاربها فقط فيما يقع عليها من حذف وتغيير. وهذا ما دل عليه "الصيمري" قائلا: "وإنما دخلت ألف الوصل في هذه الأسماء تشبيها بدخولها على الفعل؛ لأن هذه الأسماء تتضمن الإضافة كما يتضمن الفعل الفاعل ولحقها الحذف في آخرها كما يلحق الفعل".<sup>2</sup> وقد تم إسكان أولها لأنها أسماء معتلة لحقها الاعتلال فسقطت أواخرها وكثر استعمالها، فسكن أوائلها، وتم إقحام همزة الوصل بهذه الأسماء لتعوض ما حذف منها.

<sup>1</sup>ينظر: (سيويه، الكتاب، ج4، (ص: 149)، أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيويه، ج5، (ص: 18)، أبو الفداء، الكناش، (ص: 192))  
<sup>2</sup>الصيمري، التبصرة و التذكرة، (ص: 439).

وهذه الأسماء المعتلة: "ابن، وابنة، وابنم، واثنان، واثنان، واسم، وايم، واست،" محذوفة اللامات باستثناء "امرؤ"، و "امرأة" فهما اسمان تامان لم يحذف منهما شيء. وهذا ما سنقف عنده لنبين أصل هذه الأسماء، والتغيير الذي لحق ببنيتها إثر الاعتلال والحذف.

الاسم	أصله والتغيير الذي طرأ عليه
ابن	"وفيه وجهان: الأول أن أصله من: "بنو"، كصيغة "فعل"، جمعه: "أبناء" بفتح العين، و "بنون" بفتح الفاء، وأصل لامه "واو" لا "ياء" والدليل على ذلك يتجلى في ثلاثة أمور: * أن مؤنثه "بنت"، بإبدال "التاء" من "الواو" وهو الأجود من إبدالها من "الياء" * أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء * أنه من البنوة التي هي أصل مؤنثه "ابنة" أما الثاني أصله من "بنى" و "بني" وتحذف اللام من "بنو" وهي "الواو" تخفيفاً، وسكنوا أوله، وأدخلوا همزة الوصل عوضاً لحذف اللام.
ابنة	أصلها "بنوة، وابنة مؤنث لـ "ابن"، والتاء فيها للتأنيث، وتحذف الواو من "بنوة" تخفيفاً، فيسكن أولها، تم تقحم همزة الوصل لتعويض المحذوف.
ابنم	أصله "ابن" و "الميم" فيه حرف زائد يفيد المبالغة والتوكيد
اثنان	أصله "ثنيان" من "ثنيث" و "ثنوي" حذفت ياءه، فأصبح "ثنان" فأسكنت فاءه، وزيدت همزة الوصل تعويضا لما حذف منه.
اثنان	نفسه ما قيل عن "اثنان" والتاء للتأنيث وليست بدل من لام الكلمة المحذوفة.

اسم	أصله "سمو" مشتق عند البصريين من "السمو"، وعند الكوفيين من "الوسم"، فحذفت اللام التي هي "الواو"، وأقحمت "همزة الوصل" لتعويض ما حذف.
است	أصله "سته" على وزن "فعل" حذفت اللام التي هي "الهاء" وعوض بهمزة الوصل، وهناك من حذف "العين"، وهي تاء "سته"، فصار "سه" وهو قليل.
أيمن	اسم مفرد من اليمن، ألفه للوصل عند البصريين، حذفت نونه "أيم" وعوضت بالهمزة، ولا تحذف الهمزة عند إعادة النون.
امرؤ	أصله "مرء"، حيث تشبه همزته بحرف العلة وتخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء، وتحذف لتعوض بهمزة الوصل وحين تعاد الهمزة لا تحذف همزة الوصل.
امراة	مثله قيل في "امرؤ" <sup>1</sup>

تعتبر حركة همزة الوصل في هذه الأسماء المعتلة "ابن، ابنة، ابنم، است، اثنان، اثنتان، وامرؤ، امرأة" مكسورة، وإن كان الحرف الثالث من "ابنم" و"امرؤ" مضموما؛ لأن هذه الضمة التي في "النون" من "ابنم"، و في "الراء" من "امرؤ" ليست ضمة ثابتة، نظرا لكونها تتبع ضمة الإعراب، نحو: "هَذَا ابْنِم"، "مَرَرْتُ بِابْنِم"، "رَأَيْتَ ابْنِمَا"، وكذلك "أَيْمَن" التي في "القسم" فتحت همزتها؛ لأنها اسم غير متمكن، فلما ضاع الحرف من قلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف.<sup>2</sup>، وهناك من أوردتها بالكسر نحو: "أَيْمَ اللهُ"

<sup>1</sup> ينظر: (الكتاب سيوبه، ج4، (ص:150،149)، المكودي، شرح المكودي، ج2، (ص:916)، أبو الفداء، الكناش، ج2، (ص:192)

<sup>2</sup> ينظر: (ابن جني، سر صناعة الإعراب(ص:117)، أبو الغفار النحوي، التكملة، (ص:203)).

وتحذف همزة الوصل في هذه الأسماء السماعية إذا كان قبلها كلام، إلا في "أيمن" فهمزتها لا تحذف لأنها مفتوحة نحو: "قام أيمن الله".

#### . 4. المقولات الحرفية.

فما ورد أعلاه هو وجه دخول همزة الوصل في المقولات الاسمية والفعلية، أما دخولها على الحرف فيتجلى في حرف واحد وهو "لام التعريف" الذي يعد من حروف المعاني، نحو: "القوم"، "العشيرة"، "الخليل"، وما أشبه ذلك. وفتحت الهمزة للتخفيف في هذا الموضع حتى تخالف التي دخلت على الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة. وقد اعتبرها الخليل "همزة قطع عملت في الدرج معاملة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال"<sup>1</sup>. وتسقط همزة الوصل أيضا في المقولات الحرفية كما سقطت في المقولات الفعلية و الاسمية إذا جاءت في درج الكلام أو تقدمها شيء؛ لأن ما تقدمها قد أغنى عنها، وإثبات همزة الوصل في ذلك يعد لحنا، إلا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإنه يجوز فيها وجهان: "إبدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسهيلها بين الألف والهمزة، وقد قرئ بهما: ﴿الَّذِينَ﴾<sup>2</sup> وفهم منه أن غير همزة "أل" من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾

<sup>1</sup> ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، ط. 11، 1383 هـ - 1963 م (ص: 332)

<sup>2</sup> سورة الأنعام، الآية (143)

عَلَى الْبَيْنِ<sup>1</sup>، وإنما لم تحذف همزة "أل" إذا دخل عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها؛

لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة.<sup>2</sup>

يفهم من هذا النص أن همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإنها لا

تحذف، بل تبدل ألفا، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر؛ لأنهما مفتوحتان. وهذا ما أكده ابن السراج

قائلا: "أن هذه الألف مفتوحة وهي تسقط في كل موضع تسقط فيه ألف الوصل إلا مع ألف

الاستفهام، فإنهم يقولون: "أَلرَّجُلُ عِنْدَكَ"، فيمدون كيلا يلتبس الخبر بالاستفهام."<sup>3</sup> أما إذا

دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل وكانت هذه الهمزة مكسورة حذفت، نحو قوله

تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾<sup>4</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ﴾<sup>5</sup>، ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ

عَلَى الْبَيْنِ﴾<sup>6</sup> فالأصل فيها الكسرة نحو: "أَسْتَغْفَرْتَ"، "أَفْتَرَى"، "أَصْطَفَى" والشيء نفسه يقال

إذا كانت همزة الوصل مضمومة نحو: "أَضْطَرُّ الرَّجُلُ؟" حيث يتم الاقتصار على همزة الاستفهام

المفتوحة، وتحذف همزة الوصل المضمومة التي تأتي بعدها.

<sup>1</sup> سورة الصافات، الآية (153)

<sup>2</sup> ابن صالح المكوذي، شرح المكوذي على ألفية ابن مالك، ج2، (ص: 917،918)

<sup>3</sup> ينظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، (ص: 369)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، (ص: 818))

<sup>4</sup> سورة المنافقون، الآية (6)

<sup>5</sup> سورة سبأ، الآية (8)

<sup>6</sup> سورة الصافات، الآية (153)

## 5. خلاصة.

حاولنا في هذا المبحث عرض مفهوم الابتداء عند النحاة ومظاهره المتجسدة في الصلة القائمة بينه وبين المقولات الفعلية، الاسمية، والحرفية، كما حاولنا إبراز مختلف الخصائص والمميزات التي تمتاز بها همزة الوصل باعتبارها ركنا من أركان الابتداء في الدرس اللغوي العربي. الشيء الذي سمح لنا الكشف عن عدة أمور بخصوص هذه الظاهرة نوجزها كما يلي:

1- إن ظاهرة الابتداء تشكل جزءا لا يتجزأ من نسق قواعد اللغة العربية الأخرى؛ لأنه من

بين ما تنص عليه القاعدة العربية هو الابتداء بالمتحرك في الاسم أو الفعل أو الحرف ،

وتمنع منعاً تاماً الابتداء بالحرف الساكن من الكلم، نحو: الفعل "قرأ" الذي حذف

منه ياء المضارعة وأصبحت فاؤه ساكنة، وبالتالي فمثل هذا التمثيل: [س س ح / س ح]

يعد مرفوضاً في القاعدة العامة التي وضعها النحاة للغة العربية.

2- يتم إقحام همزة الوصل في المقولات الفعلية، والاسمية، والحرفية، لتجنب الابتداء

بالساكن، ولترسيخ قاعدة الابتداء بالمتحرك قصد إبعاد اللغة من اللحن واللبس الذي

قد يعترضها إثر ما يحدث للمقولات الفعلية والاسمية من إعلال وحذف.

3- لا تكون همزة الوصل في الفعل الثلاثي ولا الرباعي، ولا في مضارع مطلقاً، ولا في حرف

غير "أل"، ولا في اسم إلا في المصدر الخماسي والسداسي وأمرهما، وأمر الثلاثي،

وفي الأسماء العشرة المذكورة سابقاً.

- 4- أن الأصل في حركة همزة الوصل الكسر عند النحاة، وقد تضم فقط لكراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم. كما تفتح هذه الهمزة في مواضع قليلة لغرض التخفيف.
- 5- تثبت همزة الوصل في بداية الكلم وتحذف في درجه.

## المبحث الأول: الهمزة المفردة

لم يخصص أصحاب القراءات القرآنية بابا خاصا بهمزة الوصل مفردة كما رأينا ذلك عند النحاة، بل اهتموا فقط بهمزة الوصل عند تركيبها مع همزة الاستفهام. "فابن غلبون" في كتابه "التذكرة" لم يخصص بابا لأوضاع همزة الوصل في القراءات القرآنية، وما نجده في هذا الكتاب هو باب يهتم بهمزة الوصل مركبة لا مفردة عنوانه: "باب اختلافهم في الهمزتين من كلمة واحدة"، وفي هذا الباب الذي سندرسه في المبحث الثاني من هذا الفصل تحدث "ابن غلبون" عن اختلاف القراء في تحقيق همزة الوصل مع همزة الاستفهام.

وإذا تناولنا كتاب "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري" لم نجد أيضا بابا خاصا بهمزة الوصل المفردة على غرار ما رأيناه عند النحاة بل ما نجد في هذا الكتاب هو حديث عن اختلاف القراء في التلفظ بهمزة الوصل عند تأليفها مع همزة أخرى، وهو ما عالجه صاحب النشر في مباحث مثل: "باب الهمزتين المجتمعتين من كلمة"،<sup>3</sup> لنا عودة للمسائل الصوتية التي تناولها صاحب النشر في هذا الباب.

وقد سلك "أبو عمر الداني" في كتابه "التيسير في القراءات السبع" مسلك باقي القراء في عدم تخصيص باب لهمزة الوصل، وما نجده في هذا الكتاب هو حديث عن اختلاف القراء في تحقيق الهمزة المفردة، والهمزة المركبة:

✓ تخفيف الهمزة المفردة:

وقف صاحب التيسير على حالات تسهيل أو تخفيف الهمزة في رواية ورش عن الإمام نافع، حيث ذكر عدة ألفاظ قرآنية حولت فيها الهمزة المفردة إلى مدة مجانسة للحركة الواقعة قبلها، وذلك على النحو التالي:

أ - فالهمزة تحول إلى "ألف" إذا كانت مسبوقه بـ "فتحة" كما في هذه الآيات القرآنية:

- ﴿يَأْخُذُ...﴾ س، الكهف، ي: 97، و س، التوبة، ي: 104.

- ﴿يَأْكُلُ...﴾ س، الفرقان، ي: 7.

- ﴿تَأْلُمُونَ...﴾ س، النساء، ي: 104.

ب - و الهمزة المفردة - حسب أبي عمر الداني - يحولها ورش إلى "واو" إذا كانت مسبوقه بـ "ضمه" كما في هذه الآيات الكريمة:

- ﴿يُؤْمِنُونَ...﴾ س، البقرة، ي: 3 و 121 و س، النجم، ي: 27.

- ﴿يُؤَثَّرُونَ...﴾ س، الحشر، ي: 9.

- ﴿يُؤْتُونَ...﴾ س، المؤمنون، ي: 60.

ج - كما أن ورشا يحول الهمزة المفردة إلى "ياء" إذا كانت مسبوقه بـ "كسرة" كما في هذه الآيات القرآنية:

- ﴿يَسَّ...﴾ س، الحجرات، ي:11. و س، هود، ي: 99.

- ﴿الذَّبُّ...﴾ س، يوسف، ي: 14.

- ﴿وَيَبِّرُ...﴾ س، الحج، ي: 45.

هذا كل ما ذكره صاحب التيسير عن الهمزة المفردة، أي همزة القطع التي يخففها ورش فيحولها إلى مدة [ـَـ] مجانسة للحركات القصيرة الواقعة قبلها، أي يحولها إلى ألف كما في الآيات الواردة في (أ): ﴿يَاخِذْ﴾، ﴿يَأْكُلْ﴾، ﴿يَأْمُونَ﴾، أو يحولها إلى واو [ـُـ] كما في الآيات الواردة في (ب): ﴿يَوْمُونَ﴾، ﴿يُوتِرُونَ﴾، ﴿يُوتُونَ﴾ أو يحولها ياء [ـِـ] كما في الشواهد القرآنية الواردة في (ج): ﴿بِيسٍ﴾، ﴿الدَّيْبِ﴾، ﴿بِيرٍ﴾، وواضح من هذه الشواهد التي ذكرها "أبو عمر الداني" أن الأمر لا يتعلق بهمزة الوصل المفردة وإنما بهمزة القطع المفردة.

#### ✓ تخفيف الهمزة المركبة:

وفيما يخص التركيب بين همزتين إحداهما همزة الوصل والأخرى همزة القطع، وقف صاحب التيسير على نفس الحالات التي ذكرها علماء القراءات، كما رأينا ذلك عند صاحب التذكرة وعند صاحب "النشر في القراءات العشر"، فمن الشواهد التي ذكرها "الداني" في: "باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة"<sup>1</sup> نذكر ما يلي:

<sup>1</sup>أبو عمر الداني، التيسير في القراءات السبع، (انظر: ص. 34 وما بعدها).

- ﴿أُنْزِلْتُمْ لَتَأْتُونَ...﴾ س. الأعراف، ي. 81.  
- ﴿أَيْفَكًا...﴾ س. الصفات، ي. 86.  
- ﴿قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ...﴾ س. آل عمران، ي. 15.

واضح من هذه الأمثلة أن الأمر يتعلق باجتماع همزتي قطع، وتحويل إحداها إلى مدة مجانسة

للحركات الواقعة قبلها، مثل: [ـ] في ﴿أَيْنُكُمْ﴾، ﴿أَيْفَكًا﴾، و[ـ] في ﴿أُوْنِبْتُكُمْ﴾.

وهذا "ابن البادش" في كتابه "الإقناع في القراءات السبع" لم يخصص هو الآخر بابا خاصا

بهمزة الوصل مفردة وإنما تمحورت دراسته على ذكر همزة القطع بنوعيهما المفردة والمركبة مبينا

اختلاف القراء في تسهيل هذه الهمزة أو تحقيقها:

### ﴿الهزمة المفردة﴾

ذكر "الداني" في "جامع البيان" الحالات التي تسهل فيها الهمزة أو تخفف في رواية ورش،

حيث أورد في كتابه هذا ألفاظا قرآنية متعددة أبدلت فيها همزة القطع المفردة في الأسماء

والأفعال مدة مجانسة للحركة الواقعة قبلها، وهذا ما تجسده بعض الشواهد التي ساقها في باب

(باب ذكر بيان مذهب ورش عن نافع في التسهيل في الهمزة الساكنة والمتحركة)، نحو<sup>1</sup>:

يحول ورش الهمزة المفردة "ألفا" إذا كانت مسبوقة "بفتحة" كما في هذه الآيات:

<sup>1</sup> أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تحقيق: الحافظ المقرئ ط 1، دار الكتب العلمية بيروت، 2005م، ص: 230-233

- ﴿ثم أبلغه مأمنه﴾ س، النبا، ي. 22.

- ﴿وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ﴾ س، الفجر، ي. 19.

عند التلفظ بكلمة "مأمنه" لا تحقق الهمزة وإنما يتم تسهيلها بتحويلها إلى "ألف" [ـَـ]، نحو:

"مامنه"، والأمر نفسه نجده لما نلفظ كلمة ﴿وَتَأْكُلُونَ﴾ حيث يصير نطقها ﴿تَاكُلُونَ﴾<sup>1</sup> "الألف" [ـَـ].

كما ذكر ابن البادش أن الهمزة المفتوحة في الأسماء والأفعال تحول في قراءة ورش إلى "واو"

إذا كانت مسبوقة بضمة كما في هذه الآيات القرآنية<sup>1</sup>:

- ﴿كُنْبًا مُّوجَلًّا﴾ س، آل عمران، ي. 145.

- ﴿مُؤَدِّنٌ...﴾ س، الأعراف، ي. 44، وس، يوسف، ي. 70.

- ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ...﴾ س، التوبة، ي. 60.

- ﴿يُؤَاخِذُ...﴾ س، النحل، ي. 61.

- ﴿يُؤَيِّدُ...﴾ س، آل عمران، ي. 13.

فجميع الكلمات المهموزة على الواو تخفف همزتها فتصير "واوا" [ـُـ]، وتنطق كالتالي:

﴿مُوجَلًّا﴾، ﴿مُؤَدِّنٌ﴾، ﴿الْمُؤَلَّفَةُ﴾، ﴿يُؤَاخِذُ﴾، ﴿يُؤَيِّدُ﴾،

<sup>1</sup> ابن البادش، الإقناع في القراءات السبع، أنظر، (ص: 359، وما بعدها)

ج - كما أن ورشا يحول الهمزة المفتوحة إلى "ياء" إذا كانت مسبوقه بـ "كسرة"، وذلك نحو:

- ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ.....﴾ س، الحديد، ي 29

- ﴿لَأَهَبَ لَكَ.....﴾ س، مريم، ي 19

فتصير الهمزة في كلمتي: ﴿لَيْلًا﴾ و ﴿لَأَهَبَ﴾ مخففة نطقا بالياء [ـِـ]، نحو: ﴿لَيْلًا﴾

و ﴿لِيَهَبَ﴾.

### الهمزة المركبة:

وقف صاحب الإقناع أيضا على الحالات التي ذكرها القراء آنفا فيما يتعلق بوضعية الهمزة في التركيب، وبين ما طرأ على همزة القطع المركبة من تحويل إحداها إلى مدة مجانسة للحركات الواقعة قبلها، فمن الشواهد التي ذكرها "ابن الباذش" في باب: "الهمزتان الملتقيتان في كلمة"<sup>1</sup> نجد:

- ﴿أَيَّمَةَ الْكُفْرِ﴾ س، التوبة، ي 12

- ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ س، يس، ي 19

- ﴿أَأُلْقِيَ الذِّكْرُ﴾ س، القمر، ي 25

<sup>1</sup> ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، أنظر، (ص: 359، و ما بعدها)

فالهزمة الثانية في الكلمتين: ﴿أَيِّمَةٌ﴾ و ﴿أَيْنَ﴾ تخفف "ياء" [يَاءِ]، ويتم التلظظ بها على الشكل التالي: ﴿أَيِّمَةٌ﴾ و ﴿أَيْنَ﴾، كما تخفف الهزمة الثانية للكلمة ﴿أَلْقَى﴾ بالواو [وَاءِ]، فتتطق كالتالي: ﴿أَوْلَقِي﴾.

كما حدا "ابن خلف الأنصاري" أيضا في كتابه "العنوان" في القراءات السبع حذو باقي القراء في دراستهم لهزمة القطع مفردة ومركبة، فنجد في كتابه هذا أفرد بابا للهزمة المفردة سماه ب: "باب الهزمة التي ترك من غير نقل في الكلمة الواحدة"، ذكر من خلاله معالجه القراء لمسألة تحويل الهزمة إلى مد مجانس لحركة الحرف الذي قبلها. وبابا خصصه للهزمة المركبة عنونه ب "باب اختلافهم في الهمزتين من كلمة واحدة" أظهر من خلال الشواهد القرآنية التي أوردها في هذا الباب الأوجه المختلفة التي عرضها علماء القراءات في مسألة النطق بالهزمة أو التلظظ بها.

ونجد علماء آخرين كابن سعيد الداني في كتابه "جامع البيان في القراءات السبع المشهورة"، في "باب ذكر مذاهبهم في الهزمة المفردة" و "باب ذكر مذاهبهم في الهمزتين المتلاصقتين في كلمة"<sup>1</sup>، وابن الجزري أيضا في كتابه الثاني "تقريب النشر في القراءات العشر"، في "باب الهمزتين المجتمعين من كلمة"<sup>2</sup>. وأبي القاسم بن عقيل الهذلي في كتابه "الكامل في القراءات"، في فصل "الهمزتين من كلمة واحدة الأولى مفتوحة و الثانية مكسورة"، وفصل

<sup>1</sup> ينظر: (ابن سعيد الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، (ص: 208 و230 وما بعدها))

<sup>2</sup> ينظر: (ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، (ص: 55، وما بعدها))

الهمزتين من كلمة واحدة الأولى مفتوحة و الثانية مضمومة، و فصل "الضرب الثالث همزتان متفتتان على الفتح من كلمة واحدة"<sup>1</sup>، وعبد الفتاح عبد الغاني القاضي في كتابه " الوافي في شرح الشاطبية"، في " باب الهمزة المفردة" و باب الهمزتين من كلمة."<sup>2</sup>، نهجوا منهجا واحدا في دراستهم للهمزة، حيث وقف هؤلاء العلماء على باب الهمزة وأظهروا الاختلاف الحاصل بين القراء في مسألة تسهيلها و تخفيفها و تحقيقها، وكذا تحويلها إلى مد مجانس لحركة الحرف الذي يوجد قبلها.

وبناء عليه، يتضح لنا جليا من خلال المصادر التي ذكرناها سابقا أن علماء القراءات أثناء دراستهم لموضوع الهمزة ركزوا بالأساس على همزة القطع مفردة و مركبة، حيث أفردوا لهذه المسألة أبوابا ناقشوا من خلالها اختلاف القراء في النطق بالهمزة، في حين لم يخصصوا بابا لدراسة همزة الوصل مفردة، نظرا لكون هذه الظاهرة لم تثر أي اختلاف أو تعارض بين القراء في طريقة تناولهم لها، فكلهم يتفقون مثلا على قراءة "أقرأ" بهمزة وصل مكسورة، في حين لم نجد أحدهم يقرأها بالضم نحو "أقرأ" أو بالفتح نحو "أقرأ". ويبقى السؤال المطروح هنا هو: إذا كان علماء القراءات لم يخصصوا بابا لدراسة همزة الوصل مفردة، هل هذا الأمر ينطبق أيضا على همزة الوصل مركبة؟ أم أنهم اعتنوا بدراسة ومعاينة هذه الهمزة في موضع تركيبها مع غيرها؟ وحين اجتماع هذه الهمزة مع همزة أخرى في التركيب، هل ستحكمها هي الأخرى قواعد لغوية

<sup>1</sup> أبو قاسم الهذيلي ، الكامل في القراءات العشر و الأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، ط 1، مؤسسة سما، 1428هـ -2007م (ص:408 و ما بعدها)

<sup>2</sup> ينظر: ( عبد الفتاح عبد الغاني القاضي، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، (ص:84 و ما بعدها))

صواتية (إجبارية واختيارية) كما سنراه عند دراستنا لهزمة القطع المركبة في كلمة، و همزة القطع المركبة في كلمتين ؟.

## المبحث الثاني: الهمزة المركبة

### 1 . همزة القطع مركبة

تدارس القراء في جل مؤلفاتهم الخاصة بالقراءات القرآنية الهمزة من مختلف جوانبها، سواء كانت همزة مركبة من كلمة أو مركبة من كلمتين، فنجدهم قد عالجوها بغض النظر عن كونها همزة وصل أو همزة قطع معالجة صوتية تضبطها قواعد لغوية إجبارية واختيارية. وفي هذا الإطار وانطلاقاً مما أوردته بعض الدراسات القرآنية سنحاول الكشف عن أوجه التوافق والاختلاف القائمة بين القراء حول كيفية النطق بالهمزة والتلفظ بها.

وفي هذا السياق تعرض ابن الجزري كما أشرنا سابقاً في كتابه "النشر في القراءات العشر" للهمزة المركبة من خلال تخصيصه باباً بعنوان "الهمزتين المجتمعين من كلمة واحدة"<sup>1</sup>، حيث حاول من خلاله الحديث عن الحالات الصوتية التي تعترى الهمزة في النطق باعتبارها حرف جلد بعيد المخرج صعب في اللفظ ومكلف في النطق، و هذه الحالات كما أجمع عليها القراء

<sup>1</sup>النشر في القراءات العشر ج1(ص:362 وما بعدها)

أربعة وهي: التحقيق<sup>1</sup>و التسهيل<sup>2</sup>و الإبدال<sup>3</sup>و الإسقاط أو الحذف<sup>4</sup>. فذهب انطلاقاً من الشواهد القرآنية التي ساقها لدراسة" الهمزتين المجتمعين من كلمة" إلى إظهار القوانين اللغوية الصوتية التي تحكم هذه الهمزة، وذلك بالنظر إلى ما توافق عليه القراء وما اختلفوا حوله، وعلى إثر هذا ستميز بين القوانين الإجبارية القياسية و القوانين الاختيارية غير القياسية .

### 1 . 1 . القواعد الإجبارية للهمزة المركبة في كلمة

وقف صاحب النشر على الحالات الصوتية التي ذكرناها آنفاً والخاصة بتلفظ الهمزة، مبيناً من ذلك موقف القراء من اعتماد حالة صوتية دون أخرى عند النطق بالهمزة المركبة من همزتين في كلمة واحدة، والتي أوردها في مسألتي تركيب همزة استفهام مع همزة قطع، ثم همزة استفهام مع همزة الوصل. وحين دراسته للتركيب الأول الذي تأتي فيه الهمزة على ثلاثة أقسام: مفتوحتان ومفتوحة مكسورة ومفتوحة مضمومة، استشهد على ذلك بألفاظ قرآنية محدداً فيها الحالات الصوتية التي اعتمدها ورش وغيره من القراء في هذه المسألة:

<sup>1</sup>التحقيق: هو إعطاء الهمزة حقها في النطق، وهو الأصل، ينظر: (عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ط1، دار الفتواني للدراسات القرآنية، دمشق، 1427هـ-2006م، ص:148)

<sup>2</sup> يقصد به التسهيل بين بين، ومعناه: بين الهمزة وبين حرف من جنس حركتها، ينظر: (القيسي شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، تحقيق: الصديقي سيدي فوزي، ط1، ج1421، 1هـ - 2001م، ص:256)

<sup>3</sup>هو إبدال الهمزة حرفاً آخر عوض منها، ينظر: (شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، ج1، ص:252)، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، (ص:152)

<sup>4</sup>هو نوعان: نوع تسقط فيه الهمزة مع حركتها، ونوع تسقط فيه بعد نقل حركتها، ينظر: (شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، ج1، ص:252)

❖ الهمزتان المفتوحتان،

ذكر ابن الجزري في كتابه النشر حكم الهمزتين المفتوحتين من الكلمة، فبين طبيعة الاختلاف الحاصل بين قراءة ورش وغيره من القراءات حول تسهيل الهمزة الثانية من الكلمة، أو إبدالها ألفا خالصة، أو تحقيقها، أو إدخال ألف بينهما، فمن الشواهد القرآنية التي ساقها لبيان ذلك نذكر:

- ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ.....﴾ س، البقرة، ي: 6 .
- ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ.....﴾ س، آل عمران، ي: 20 .
- ﴿ءَأَسْجُدُ.....﴾ س، الإسراء، ي: 61 .
- ﴿ءَأَرْبَابٌ.....﴾ س، يوسف، ي: 39 .

أظهر صاحب النشر من هذه الشواهد القرآنية أن قراءة ورش تقوم على تسهيل الهمزة الثانية من كلمة وتحقيق الأولى، ويقصد بالتسهيل هنا "تسهيل بين بين"، في حين عمد رواة آخرون على كونها تبدل ألفا خالصة، أو تحقق لأن أصلها التحقيق. وهذا ما ذكره أبو عبد الله القيسي قائلا بأن: "الآخذين برواية أبي الأزرق عن ورش، اختلفوا في تخفيف الهمزة الثانية من المفتوحتين من كلمة، على قولين: القول الأول إبدالها ألفا (...)، والقول الثاني تسهيلها بين بين".<sup>1</sup> لكن كما هو وارد في كتاب "النشر" أن حالة تسهيل الهمزة "بين بين" تعد من القواعد الإجبارية

<sup>1</sup> أبو عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، ج1، (ص: 257 وما بعدها)

القياسية المتفق عليها و المجمع على الأخذ بها عند النطق بهذه الهمزة، وهذا ما نستشفه من قول ابن الجزري في كتابه أنه: " لم يبد أحد ممن روى إبدال الثانية في نحو (أَنْذَرْتَهُمْ) عن الأزرق عن ورش بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين بين لما لم يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما (...).، وكذلك لم يذكر "الداني" و "ابن سفيان" و "المهدوي" و "ابن شريح" و "مكي" و "ابن الفحام" وغيرهم فيها سوى بين بين.<sup>1</sup>، وعلى هذا ذهب ابن الباذش في كتابه الإقناع في "باب الهمزة" مبرزا أن تسهيل الهمزة "بين بين" تعد قاعدة قياسية لكون التسهيل عند ورش يعتبر الأصل في القراءات القرآنية، أما "البدل" فهو على غير قياس، فقال في هذا الصدد أن: "ورش يبدلها ألفا، هكذا رواية المصريين عنه، و القياس أن يكون "بين بين"، و به أخذ له أبي رضي الله عنه في هذا الفصل، و به قرأت عليه"<sup>2</sup>، وذكر في موضع آخر أنه "من أخذ لورش في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بالبدل لم يأخذ له إلا بين بين.<sup>3</sup>، لأن الإبدال على حد قول الداني "على غير قياس".<sup>4</sup> يتبين من هذه النصوص أن رواية المصريين عن ورش تعتمد الإبدال بدل التسهيل ، وهذا ما أشار إليه الشاطبي قائلا:

– "وقل ألفا عن أهل مصر تبدلت ..... لورش وفي بغداد يروى مسهلا"<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، (ص: 365)

<sup>2</sup> ابن الباذش، الإقناع في القراءات العشر، ج2، (ص: 361)

<sup>3</sup> المرجع نفسه (ص: 362)

<sup>4</sup> أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، (ص: 208)

<sup>5</sup> عبد الفتاح عبد الغني القاضي، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، (ص: 84)

لكن هذه المسألة كما نص عليها القراء غير خاضعة لقاعدة القياس، و "لا عمل على هذه الرواية عند الأئمة"<sup>1</sup> باعتبارها وجها غير سائغ في العربية، نظرا لكونها تؤدي في أغلب المواضع إلى اجتماع ساكنين، على غير شرطيهما. في حين نجد في أغلب النصوص أن رواية البغداديين عن ورش تقوم على تسهيل الهمزة بين بين، لأنه هو القياس المطرد في اللغة العربية، والصحيح في الرواية.

#### ❖ الهمزة المفتوحة والمكسورة

وقف صاحب النشر أيضا على هذه الهمزة المركبة مبينا من خلالها الحالة الصوتية التي اعتمدها القراء عند النطق بالهمزة المكسورة، فمن الشواهد التي ساقها لإبراز ذلك نذكر:

- ﴿أَيِّنَّكُمْ.....﴾ س، فصلت، ي: 9 .
- ﴿أَأَلَهُ مَعَ اللَّهِ<sup>ج</sup>.....﴾ س، النمل، ي: 60 .
- ﴿أَأَذَاكُنَّا تَرْبًا أَيْنَا.....﴾ س، الرعد، ي: 5 .
- ﴿أَيَّفَكَ أَلِهَةً.....﴾ س، الصافات، ي: 86 .

فانطلاقا من هذه الشواهد سهل ورش عن الإمام نافع الهمزة الثانية في هذه الألفاظ القرآنية تسهिला" بين بين " كما هو الحال في المفتوحتين، ولم يحققها، ولم يبدلها ألفا خالصة، ولم يدخل أيضا بين الهمزتين المحققة والمسهلة ألفا بإجماع من القراء، نظرا لكون التسهيل عنده يعد

<sup>1</sup> أبو عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، ج1، (ص: 261)

قاعدة ثابتة في القياس. وهذا ما أشار إليه ابن غلبون قائلا: " فقرأ ابن كثير وإسماعيل ورويس وورش بهمز الأولى، وجعلوا الثانية بين بين <sup>1</sup>، وتكمن الغاية من تسهيل ورش لهذه الهمزة في طلب التخفيف حتى لا يجمع بين الهمزتين استثقالا.

### ❖ الهمزة المفتوحة والمضمومة

أورد ابن الجزري أيضا الهمزة المفتوحة والمضمومة محددًا لنا الحالة الصوتية التي اتخذها القراء (نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ورويس...) كقاعدة قياسية عند النطق بالهمزة الثانية، وهذه القاعدة النسقية تنجسد في تسهيل الهمزة وجعلها "بين بين". وقد عالج هذه المسألة انطلاقًا من الشواهد القرآنية التالية:

- ﴿أَوُنِزْنَا<sup>ط</sup>.....﴾ س، آل عمران، ي: 15.

- ﴿أَنْزِلْ<sup>ط</sup>.....﴾ س، "ص"، ي: 8.

- ﴿أَشْهَدُوا<sup>ط</sup>.....﴾ س، الزخرف، ي: 19.

- ﴿أَلْقَى<sup>ط</sup>.....﴾ س، القمر، ي: 25.

وباعتماد هذه النماذج القرآنية ذكر أبو عمر الداني أن ورشا: "يسهل الهمزة الثانية سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ولا يدخل بينهما ألفا"<sup>2</sup>، وهذا ما أقره عبد الغني القاضي

<sup>1</sup> ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، ج 1، (ص: 111)

<sup>2</sup> أبو عمرو الداني، التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، تحقيق: محمد السحابي، سلا، المغرب (ص: 57 بتصرف)

بقوله أن: "لورش في المكسورة والمضمومة وجه واحد وهو التسهيل بين بين"<sup>1</sup>، وكذا الإمام عبد الله القيسي أكد هذا الأمر بقوله أن: "نافعا من روايتي ورش وقالون سهل الثانية من الهمزتين من كلمة، بأي حركة تحركت"<sup>2</sup>.

والعلة من تسهيل الهمزة الثانية من المفتوحة والمكسورة والمضمومة تسهيلات بين بين تكمن في:

- أن الهمزة المسهلة أصلها الهمز، لذا كره أن تسهل على غير "بين بين".
- أن الهمزة حرف جلد، متكلف في النطق، بعيد المخرج وصعب التلفظ به.
- أن الجمع بين همزة القطع وهمزة الاستفهام يعد استثقالا نظرا لتلاصقهما.
- وأن الثقل الموجود في الهمزة الأولى قد يتضاعف باجتماعها مع الهمزة الثانية، لذا سهلت الهمزة الثانية وحقت الأولى لأنه يبدأ بها، ولو سهلت وجعلت "بين بين" لقربت من الساكن، فكما لا يبدأ بالساكن في اللغة العربية، فإنه لا يبدأ أيضا بما قرب منه.

نستخلص، إذن، أن "التسهيل بين بين" في الهمزتين المركبتين من كلمة، تعد من ضمن الحالات الصوتية التي يمكن إدراجها في مقولة القواعد اللغوية الإجبارية التي تخضع لمنطق القياس والإجماع. والذي يدل على نسقية هذه القاعدة واطرادها في اللغة، تلك العبارات الواردة

<sup>1</sup> عبد الغني القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، (ص: 84)

<sup>2</sup> عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، ج 1، (ص: 256)

عن القراء في نصوصهم المعالجة لهذه المسألة، نحو: "هو الوجه السائر في العربية، والقياس المطرد في اللغة"، "وهو الصحيح في العربية"، "وهو الصحيح في القياس والرواية"، "وبه أخذ له أبي، وبه قرأت عليه"، و" والقياس أن تكون بين بين"<sup>1</sup>. فهذه العبارات تؤكد بالأساس أن التسهيل بين بين متفق عليه، ومجمع على الأخذ به عند القراء، وهو ما يخالف "الإبدال" الذي يعتبر من القواعد غير الثابتة في القياس، وغير الصحيحة في الرواية، وهذا ما نستشفه من العبارات التالية: "وذلك ضعيف في القياس"، و" البديل على غير قياس"، و"الإبدال على غير قياس"، و"البديل ليس على وجه سائر في العربية"، و"ذلك غلط من منتحلته، وجهل من مستعمله"، "إذ ذلك خلاف لما اجتمع عليه الأئمة، ونص عليه الرواة، وأخذ به الشيوخ قديما وحديثا"<sup>2</sup>.

## 1 . 2 . القواعد الاختيارية للهمزتين المركبتين في كلمتين

وقف علماء القراءات أيضا على الهمزتين المركبتين من كلمتين مبينين التغيرات الصوتية التي تطرأ على الهمزة في عملية النطق، وقد جسدوا هذه التغيرات في حالة التسهيل والإبدال والتحقيق والحذف. وانطلاقا من هذه الحالات سنقف عند توجهات القراء في هذه المسألة حتى نعرف القواعد اللغوية المختصة بهذا الصنف من الهمزة المركبة.

<sup>1</sup> عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، ج1، (ص: 257 وما بعدها)

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ج1، (ص: 275 وما بعدها)

أخذ علماء القراءات "كابن الجزري، ومكي ابن أبي طالب، وابن الباذش، وأبي عمر الداني، وابن غلبون وغيرهم" في ذكر الهمزتين المركبتين من كلمتين، وهما متفتحتان ومختلفتان، فبدأوا في دراستهم هذه بذكر المتفتحتين، وذلك قصد استجلاء أحكامهما النطقية وقواعدهما التلفظية، وتأتيان على ثلاثة أقسام:

❖ "المفتوحتان، من الشواهد القرآنية التي تدارسها القراء في هذه المسألة نذكر:

- ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ﴾ س، النساء، ي. 34
- ﴿إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ س، الأحزاب، ي. 24
- ﴿وَمَسِكَ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ﴾ س، الحج، ي. 65
- ﴿لَقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ س، الأعراف، ي. 47
- ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ س، الحجر، ي. 61

❖ المكسوتان، من الشواهد القرآنية التي سقناها هنا نذكر:

- ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ س، البقرة، ي. 31
- ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمَ﴾ س، يوسف، ي. 53
- ﴿وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ﴾ س، الأحزاب، ي. 55

- ﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ﴾ س، الزخرف، ي. 84

❖ المضمومتان ، من الشواهد القرآنية المخصصة لهذه الهمزة نجد:

- ﴿أُولِيَاءُ أُولِيَّتِكَ﴾ س، الأحقاف ، ي. 32<sup>1</sup>

انطلق علماء القراءات لمعالجة الهمزتين المتفتحتين في هذا الباب وعلى اختلاف أنواعها من التصور القائل بأن هاتين الهمزتين تخضعان أثناء النطق بهما لحكمين هما: أولا: "تحقيق الأولى، وتخفيف الثانية، وبه أخذ ورش. وتخفيفها على ضربين: أحدهما: إبدالها "ألفا" من المفتوحتين، و"ياء" من المكسورتين، و "واوا" في المضمومتين، وثانيهما: تسهيلها بين بين. ثانيا: تخفيف الأولى، وتحقيق الثانية، وبه أخذ قالون. والتخفيف على ضربين: أحدهما: بالحذف، وهو في المفتوحتين؛ والثاني: بين بين، وهو في المكسورتين والمضمومتين.<sup>2</sup>

يظهر جليا من هذا الحكم أن النطق بالهمزة في هذا الباب يعرف تضاربا واختلافا بين القراء، فورش مثلا يحقق الأولى ويخفف الثانية، ويأتي التخفيف عنده على ضربين وهما الإبدال والتسهيل "بين بين"، وهذا التسهيل هو القياس المتبع عنده كما رأيناه سابقا، وقد أشار الداني إلى هذا الاختلاف معللا ذلك بقوله: "فإن قيل فهل يبدل ورش الهمزة الثانية في هذين الموضعين ألفا على رواية المصريين، كما يبدلها من طريقهم في سائر الباب؟ قلت: قد اختلف أصحابنا في

<sup>1</sup>أنظر: ( ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، (ص:282)، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، ج1، (ص:283،282، (284،

<sup>2</sup> أنظر: ( أبو عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع ، ج1،(ص:284)، أبو عمرو الداني، جامع البيان، (ص:217 وما بعدها)

ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما لأن بعدها ألفا، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذر، فوجب لذلك أن يكون بين بين لا غير، لأن همزة بين بين في زنة المتحركة، وقال آخرون: يبدلها فيهما كسائر الباب، ثم فيها بعد البدل وجهان: أحدهما: أن تحذف للساكنين، إذ هي أولاهما، ويزاد في المد، دلالة على أنها هي المليئة دون الأولى.

والثاني: ألا تحذف ويزاد في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما.<sup>1</sup> وقال القيسي أيضا "أنك إذا أخذت لورش في المفتوحتين، بإبدال الثانية ألفا، فلا يخلو أن يكون ما بعدها: متحركا أو ساكنا صحيحا، أو ألفا؛ فإن كان متحركا نحو: ﴿جَاءَ اجْلُهُمْ﴾ وشبهه، فإن الهمزة تقع بين مدتين؛ الأولى طويلة، و الثانية مقدار ألف، فتطويل الأولى، للهمزة بعدها؛ وترك زيادة الثانية، لأنها مبدلة من الهمزة، وإبدالها عارض في الوصل، فهي تجري مجرى الألف المبدلة من التنوين في الوقف، نحو: ﴿هَاءٌ﴾ و ﴿مُخَذَّاءٌ﴾، وما أشبه ذلك؛ وإن كان صحيحا نحو: ﴿وَجَاءَ أَهْلٌ﴾ وشبهه، فإن الهمزة تقع بين مدتين طويلتين، فتطويل الأولى، للهمزة التي بعدها، وتطويل الثانية، لوقوع الساكن بعدها. وحكم الواو المفتوح ما قبلها، حكم الساكن الصحيح، وذلك موضع واحد في الأحزاب: ﴿إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ﴾...، وإن كان ألفا، وذلك موضعان ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ في الحجر، و ﴿لَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ في القمر، فيجتمع ألفان، فاختلف أهل الأداء في إثباتها معا، أو حذف إحداهما؛ فعلى قول من أثبتها معا؛ تقع الهمزة بين

<sup>1</sup> أبو عمر الداني، جامع البيان في القراءات السبع (ص: 220)

مدتين طويلتين، فتطويل الأولى، للهمزة بعدها، وتطويل الثانية، لاجتماع الألفين؛ و على قول من يحذف إحداهما، فإن قدرت أن الأولى هي المحذوفة، ففي الألف التي بعد الهمزة وجهان: الوجه الأول: المد الطويل، وهو قول من يسوي بين المد الواقع قبل الهمز، و الواقع بعده؛ الوجه الثاني: ترك زيادة المد، وهو قول من ينكر مد هذا الأصل. وإن قدرت أن الثانية هي المحذوفة، فلا خلاف في ترك زيادة المد للألف التي بعد الهمزة، لأنها مبدلة من همزة، فهي عارضة في الوصل، كما أن ألف التنوين عارض في الوقف. وإذا أخذت لورش في هذا الباب، بتسهيل الثانية بين بين، ففي مد الألف الواقعة بعدها في الموضعين المذكورين، الوجهان المتقدمان، مع إبدالها وحذفها.<sup>1</sup>

هذا ما يتعلق بحكم المفتوحين، أما المكسورين فأغلب الآخذين برواية الأزرق لورش، اختلفوا في نطقهما، فأكثرهم يبدلون الثانية ياء خالصة، وبعضهم يسهلونها بين بين، هذا ما ذكره الداني في جامع البيان<sup>2</sup>، وذكر ابن الباذش في الإقناع " أن قبلا وورشا يبدلان الثانية ياء ممدودة، هكذا نصوص القراء، و القياس فيه بين بين"<sup>3</sup>، ويمكن الإشارة إلى أنه إذا "أخذ لورش في مسألة إبدال الهمزة الثانية ياء، فالذي يأتي بعدها لا يخلو أن يكون ساكنا نحو ﴿هَوَّلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ فتشبع الياء نظرا لالتقاء الساكنين، أو متحركا نحو ﴿السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ فإنه لا

<sup>1</sup> أبو عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، ج1، (ص:288،287)

<sup>2</sup> أبو عمر الداني، جامع البيان، (ص:220 وما بعدها)

<sup>3</sup> ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، (ص:378)

يزاد في مدها لأنها عارضة في حال الوصل"<sup>1</sup>. والعلة في إبدال الثانية ياء كما ورد في رواية المصريين هو طلب التخفيف لأن النطق بالهمزة الساكنة أخف عندهم من النطق بالهمزة "بين بين".

كما أخذ على ورش "أنه يبذل الهمزة الثانية ياء مكسورة في موضعين وهما: في قوله تعالى في سورة البقرة، آية (31): ﴿فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، وفي سورة النور، الآية (33): ﴿وَلَا تَكْرِهُوا قِتْيَاتِكُمْ لِمَا لَبِغْتُمْ مِنْهُنَّ﴾، وهذا الأمر مشهور عنه في الأداء دون النص"<sup>2</sup>، وهذه رواية المصريين عن أبي يعقوب عن ورش وهي رواية خاصة. وقد تعرضت هذه الرواية للنقد من طرف الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي الذي اعتبرها رواية لحنه"<sup>3</sup>. ومن تم تكون لورش ف: "هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ" ثلاثة أوجه وهي: تسهيل الثانية "بين بين"، وإبدالها حرف مد مشبعا، وإبدالها ياء مكسورة، ويكون له في "عَلَى اللَّيْغَاءِ إِنْ أَرَدْنَا" أربعة أوجه وهي: تسهيل الثانية "بين بين"، وإبدالها حرف مد مع القصر والإشباع"<sup>4</sup>

وبالنسبة للمضمومتين في قوله تعالى: "أُولِيَاءُ أَوْلِيَاءُ" فإن ورشا قرأ الهمزة الأولى محققة و الثانية مسهلة بالبدل، لأن إبدال الهمزة واوا أحسن في قراءة ورش خاصة، وإن قيل أنها تسهل

<sup>1</sup> أبو عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع، ج1، (ص:290 بتصرف)

<sup>2</sup> أنظر: ( أبو عمر الداني ، التيسير في القراءات السبع، (ص:33)، بتصرف، والداني، التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، (ص:59))

<sup>3</sup> أنظر أبو عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع، ج1، (ص:302) بتصرف

<sup>4</sup> عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، (ص:94) بتصرف

"بين بين" باعتبار التسهيل هو الوجه الأقيس في عرف العرب، وهذا ما ذكره مكي في التبصرة<sup>1</sup>، والداني في جامع البيان<sup>2</sup>، وابن الباذش في الإقناع<sup>3</sup> وغيرهم، و في السياق نفسه قال أبو عبد الله القيسي: "إذا أخذت لورش في المضمومتين بإبدال الثانية واوا، فلا تزيد في مدها، لأنها عارضة في الوصل"<sup>4</sup>، وذهب الداني أيضا إلى أن إسماعيل النحاس قال عن أصحابه عن ورش في كتاب اللفظ أن: "أُولِيَاءُ أَوْلِيَاءُ" تمد الألف الأخيرة من "أُولِيَاءُ" وتهمزها وترفعها، ولا تهمز ألف "أَوْلِيَاءُ" ولكن تجعلها واوا مرفوعة.<sup>5</sup> وهذه القاعدة عنده على غير قياس .

أما حكم قالون في الهمزتين المتفتحتين بالفتح والكسر والضم فهو حكم مناقض لما ذهب إليه ورش، ففي المفتوحتين نحو: "أَوْجَاءَ أَحَدٍ مِنْكُمْ" يسقط الهمزة الأولى أثناء النطق ويحقق الثانية، والأمر نفسه في المضمومتين، والمكسورتين، نحو: "بِالسُّوءِ الْأَمَّا"، فإنه يسهل الأولى من الهمزتين تسهيلا بين بين، فيجعلها بين الهمزة والياء، ويحقق الثانية. وروي عنه أيضا بأنه يقلب الهمزة الأولى واوا، ويدغم الواو التي قبلها فيها، كما أنه يحذف الأولى ثم يلقي حركتها

<sup>1</sup> مكي ابن أبي طالب، التبصرة في القراءات السبع، محمد غوث النبوي، ط 2، دار السلفية، (ص:290)

<sup>2</sup> أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، (ص:224)

<sup>3</sup> ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، (ص:381.382)

<sup>4</sup> أبو عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، ج1، (ص:301)

<sup>5</sup> أبو عمر الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، (ص:224)

على الواو الذي قبلها. وهذا ما ذكره الداني في "التعريف"<sup>1</sup>، وابن غلبون في "التذكرة"<sup>2</sup>، وابن الباذش في "الإقناع"<sup>3</sup>.

هذه بعض الاختلافات الواردة عن علماء القراءات فيما يتعلق بالحالة الصوتية التي اعتمدها كل من ورش وقالون أثناء التلفظ بالهمزتين المتفتحتين في الحركة، وهي حالات تبين عن التعدد الوارد في وجوه النطق بالهمزة المركبة، وتبرهن أيضا على كون هذه الحالات تمثل من المنظور الصوتي قاعدة من القواعد اللغوية الاختيارية للهمزة.

أما الهمزتان المختلفتان فقد قسمها علماء القراءات إلى أربعة أنواع، محددتين من خلالها الحالات الصوتية التي اتخذها ورش وغيره كقاعدة لغوية حين النطق والتلفظ بهذا الصنف من الهمزة، وهذه الأنواع هي:

- نوع يضم همزة مفتوحة وهمزة مكسورة؛
- نوع يضم همزة مفتوحة وهمزة مضمومة؛
- نوع يضم همزة مكسورة وهمزة مفتوحة؛
- نوع يضم همزة مضمومة وهمزة مفتوحة؛
- نوع يضم همزة مضمومة وهمزة مكسورة.

<sup>1</sup> نفسه، التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، (ص: 93)

<sup>2</sup> ابن غلبون، التذكرة، ج 1، (ص: 380)

<sup>3</sup> ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، (ص: 378)

اعتمد ورش وقالون أثناء النطق بالهمزة في الأنواع الأربعة الموجودة أعلاه حكما واحدا وهو تخفيف الهمزة الثانية وتحقيق الهمزة الأولى، وجاء التخفيف عندهما على ضربين: التخفيف "بين بين" إذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة، والهمزة الثانية مكسورة ومضمومة، ففي هذه الحالة تأتي المكسورة بين الهمزة والياء، نحو:

- ﴿شُهَدَاءٌ إِذْ حَضَرَ﴾ س، البقرة، ي. 133

- ﴿نَبَأًا إِبْرَاهِيمَ﴾ س، الشعراء، ي. 69

- ﴿الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ س، السجدة، ي. 27

وتأتي المضمومة بين الهمزة والواو. وذلك في موضع واحد وهو:

- ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ س، المؤمنون، ي. 44

أما التخفيف بالإبدال فيتحقق إذا جاءت الثانية مفتوحة وكانت الأولى مكسورة ومضمومة،

فتبدل الهمزة المفتوحة \_ طلبا للتخفيف \_ بعد الكسرة "ياء"، نحو:

- ﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ س، الشعراء، ي. 4

- ﴿وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ﴾ س، الأحزاب، ي. 55

- ﴿هَتُّوَلَاءِ أَهْدَى﴾ س، النساء، ي. 51

وتبدل بعد الضمة واوا. نحو:

- ﴿السُّفَهَاءُ آلَاءٌ﴾ س، البقرة، ي. 13

- ﴿جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ﴾ س، فصلت، ي. 28

- ﴿سَوْءٌ أَعْمَلِهِمْ﴾ س، التوبة، ي. 37

أما النوع الأخير الذي يضم الهمزة المضمومة و الهمزة المكسورة نحو : ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>1</sup> و ﴿يَنْزَكِرِيَا إِنَّا﴾<sup>2</sup> و ﴿شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>3</sup> وشبهه من الشواهد القرآنية الواردة في

كتب القراء<sup>4</sup>، فقد اختلف أهل العلم من النحويين و القراء في مسألة تخفيف الهمزة الثانية،

حيث ذهب بعض النحاة مثل الخليل وسيبويه إلى أن الحالة الصوتية التي تنطق بها الهمزة هنا

هي "بين بين" أي؛ يتم تسهيلها بين الهمزة والياء، فتصبح كالياء المختلصة الكسرة، وذلك نظرا

لكون هذه الهمزة هي المسببة والجالبة للثقل، نحو: "مَنْ يَشَاءُ يَلِي صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" "يَا زَكَرِيَّا

بِنَّا" و "شُهَدَاءُ يَلَاءُ أَنْفُسُهُمْ"، و هذا الحكم يعد من الناحية الصوتية عند بعض العلماء الوجه

الأقيس في اللغة العربية. في حين اتخذ أهل الأداء الإبدال كقاعدة صوتية أثناء تلفظهم للهمزة

المكسورة، حيث أبدلوها واوا مكسورة وذلك مراعاة لثقل حركة الحرف الذي قبلها في النطق

1 سورة البقرة، الآية (213)

2 سورة مريم، الآية (7)

3 سورة النور، الآية (6).

<sup>4</sup>ينظر: (النشر، لابن الجزري، ج1، ص:387). و التذكرة، ابن غلبون، ج2، (ص:118)، والإفناع، ابن البادش (ص: 383))

من حركتها هي في ذاتها، نحو: "مَنْ يَشَاءُ وَلِي صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٌ" و"يَا زَكَرِيَّا وَاِنَّا" و"شَهَدَاءُ  
وَلَا أَنْفُسُهُمْ". وهذا الوجه حسب علماء القراءات هو ما أخذ به أغلب القراء وآثروه في الأداء  
من الوجه الأول. وهكذا فهذه الوجوه المختلفة التي أنيطت بها عملية تلفظ همزة القطع، تبرهن  
على أن الحالات الصوتية المتمثلة في تحقيق الهمزة، وتسهيلها "بين بين"، وإبدالها "واوا" أو  
"ياء"، ما هي هنا إلا قواعد لغوية اختيارية تجسد أثرها عند النطق بالهمزة.

وفي إطار حديثنا في هذا المطلب عن القواعد الإجبارية لهمزة القطع المركبة من كلمة،  
والقواعد الاختيارية لهمزة القطع المركبة من كلمتين، يمكننا أن نتحدث عن قواعد اختيارية  
وقواعد إجبارية لهمزة الوصل المركبة؟، وإذا وقفنا من الناحية الصوتية على الحالات الخاصة  
بهذه الهمزة، هل يمكننا أن نصنفها من القواعد اللغوية الإجبارية أو من القواعد اللغوية الاختيارية؟

### 1 . 3 . همزة الوصل م ركة.

تكلم علماء القراءات<sup>1</sup> في همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام انطلاقاً من  
موضعين: الموضع الأول: أن تأتي مقترنة مع لام التعريف. وقد أورد علماء القراءات شواهد  
قرآنية معالجة لهذه المسألة، نذكر منها:

<sup>1</sup> ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، ج2، (ص: 115)، أبو عمر الداني، جامع البيان، (أنظر، ص: 216، وما بعدها) ابن الأنصاري، العنوان  
في القراءات السبع، تحقيق: زهير زاهر، و خليل العطية، (ص: 46)، ابن البادش، الإقناع في القراءات السبع، ج2، (ص: 359)، ابن الجزري،  
النشر في القراءات العشر، ج1، (ص: 377، وما بعدها)،

- ﴿قُلْ ءَآذِكُرِينَ﴾ س، الأنعام، ي. 143،144

- ﴿قُلْ ءَآلَهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ س، يونس، ي. 59

- ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾ س، يونس، ي. 51

- ﴿ءَآلَهُ خَيْرٌ ءَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ س، النمل، ي. 59

والموضع الثاني: أن تأتي مع غير لام التعريف. ومن الشواهد القرآنية التي سيقت لدراسة هذه

الهمزة، نذكر:

- ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ س، مريم، ي. 78

- ﴿قُلْ أَنخِذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ س، البقرة، ي. 80

- ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ﴾ س، سبأ، ي. 8

- ﴿أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ﴾ س، الصافات، ي. 153.

وفيما يتعلق بالموضع الأول نجد علماء القراءات وقفوا أولاً على همزة الوصل، محددتين

الحالة الصوتية التي لحقتها قبل و بعد اتصالها بهمزة الاستفهام، فبينوا مثلاً حالة الحذف و

الإثبات والتحقيق و التسهيل انطلاقاً من أصل الكلمة المركبة من همزة الوصل و همزة الاستفهام،

نحو: " آذِكُرِينَ" و " آله" فالأصل في هاتين الكلمتين قبل دخول همزة الاستفهام عليهما

يكون بهمزة واحدة في الابتداء، نحو: "أَلذَّكْرَيْنِ"، "أَللَّهُ"، وعند دخول همزة الاستفهام يصير التركيب يضم همزتين، نحو: "أَلذَّكْرَيْنِ"، "أَللَّهُ"، فالهمزة الأولى من الناحية الصوتية محققة في النطق بإجماع من القراء، و الهمزة الثانية مسهلة . أما الأصل في "ءالان" قبل دخول الألف واللام عليها هو "ءان"، فلما عرفت بالألف واللام أصبح رسمها "الآن"، حينها نقلت حركة الهمزة للام فصارت "الآن"، وحذفت الهمزة من الخط رسما ونطقا. ثم أقحمت همزة الاستفهام فصارت بهمزتين: همزة استفهام وهمزة وصل، نحو: "أالان"، فالهمزة الأولى محققة صوتيا والهمزة الثانية مسهلة.

يظهر جليا من هذه المواضع، أن حالة همزة الوصل مع لام التعريف إذا اتصلت بها همزة الاستفهام، يمكنها أن تتجسد في حالتين: حالة الإثبات، بمعنى أن همزة الوصل تثبت في الخط عندما تتصل بغيرها، ولا تحذف منه، وهذا الحكم أجمع عليه كل من القراء والنحويين، واتفقوا على صحته، لأنه بثوت همزة الوصل المفتوحة يتبين للقارئ الخبر من الاستفهام، ويتضح له الفرق بينهما. ثم حالة التخفيف؛ أي، أن همزة الوصل تسهل بإجماع من القراء والنحويين حين التلظظ بها، وإن كان هناك اختلاف بينهم في كيفية تلينها هذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

إذن؛ إن ما يمكن استخلاصه من هذه المسألة أن حالة الإثبات التي تلزم همزة الوصل هنا، ما هي إلا قاعدة من القواعد اللغوية الإجبارية التي اتفق عليها العلماء وأجمعوا على الأخذ بها في دراساتهم اللغوية. نظرا لكونها قاعدة قياسية مستمدة من قواعد النحو العربي الأصيل، وهذا

ما تطرق إليه سيويه في الكتاب قائلا: " وصارت -همزة الوصل - في ألف الاستفهام، إذا كانت قبلها لا تحذف، شبهت بألف أحمر، لأنها زائدة، كما أنها زائدة، وهي مفتوحة مثلها، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة، كرهوا أن يحذفوا، فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحدا، فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا"<sup>1</sup>.

وقد اختلف في مسألة تسهيل همزة الوصل في حالة ثبوتها كل من القراء والنحويين، فمنهم من يبدلها ألفا خالصة، ومنهم من يسهلها "بين بين". هذا ما ذكره أبو عمر الداني قائلا: "واختلف علماؤنا في كيفية تلينها، فقال بعضهم: تبدل ألفا خالصة، وجعلوا ذلك لازما لها، وهذا قول أكثر النحويين؛ وهو قياس ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع، وقال آخرون: تجعل بين الهمزة و الألف، لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه، فهو كالهمزة اللازمة لذلك، فوجب أن يجرى التلين فيها مجراه، في سائر الهمزات المتحركات بالفتح، إذا وليتهن همزة الاستفهام، والقولان جيدان، ولم يحققها أحد من أئمة القراءة، ولا فصل بينها وبين همزة الاستفهام بألف لضعفها، ولأن البدل يلزمها في أكثر القول، فلم يكن لذلك إلى تحقيقها، ولا إلى الفصل سبيل."<sup>2</sup>، فانطلاقا من هذا النص يتبين لنا الحكم المسند إلى بعض أئمة القراءة، والخاص بكيفية نطق همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام، ويتمثل هذا الحكم التلفظي فيما يلي:

<sup>1</sup> سيويه، الكتاب، ج4، (ص:148).

<sup>2</sup> أبو عمر الداني، جامع البيان، (ص:216،217).

- لزوم البدل لهمزة الوصل.
- منع التحقيق لهمزة الوصل.
- منع الفصل بين همزة الوصل وبين ما قبلها.

وهناك من أخذ بتسهيل همزة الوصل تسهياً "بين بين"، فجعلها تأتي بين الهمزة والألف الساكنة لكونها في زنة المتحركة، وهذا ما أشار إليه ابن بادش في الإقناع قائلاً: "قال لي أبي رضي الله عنه: والذي يوجب قول سيويه في باب الهمز، أنها تخفف "بين بين"، كما يخفف غيرها من الهمزات المتحركة، إلا ما استثني من المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة، وإنما تخفف بالبدل الهمزة الساكنة".<sup>1</sup> وقال أبو عبد الله القيسي في هذا الصدد: "كان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي يأخذ فيها بالتسهيل بين بين خاصة، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، وكان يحتج للتسهيل بأنه الثابت في كلام العرب، والجاري على أصول القراءات".<sup>2</sup> فالعلماء الذين يتخذون حالة التسهيل "بين بين" قاعدة أساسية للتلفظ بهمزة الوصل، ينطلقون أساساً من فكرة الأخذ بما هو ثابت عن العرب في كلامهم، والجاري في أصول قراءاتهم، والخاضع لمبدأ القياس لديهم. وعليه فإن هذا الاختلاف الوارد عن القراء في كيفية تليين همزة الوصل المقترنة بهمزة الاستفهام تلييناً يقوم تارة على التسهيل "بين بين"، وتارة أخرى على الإبدال، يعتبر من المنظور الصوتي قاعدة من القواعد اللغوية الاختيارية، التي تنبثق من كون العرب ذوي سليقة لغوية

<sup>1</sup> ابن بادش، الإقناع في القراءات السبع، ج2، (ص:359).

<sup>2</sup> أبو عبد الله القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، جزء 1، (ص:324).

مختلفة في قراءة النص القرآني، فكل منهم يعتمد قراءة تناسب مع لهجته، وموطنه الذي أنشئ فيه، فهناك من العرب من يحقق الهمزة نظرا لأن الأصل فيها التحقيق، ومنهم من يسهلها إما بالإبدال، أو بالتلفظ بها "بين بين"، أو بالنقل، أو الحذف.

أما الموضوع الثاني الذي تكون فيه همزة الوصل مقترنة مع غير لام التعريف، فقد أجمع القراء على حذف همزة الوصل عند دخول همزة الاستفهام عليها، لأن الحذف في هذا الموضوع لا يخل بمعنى، ولا يسبب أي لبس في اللغة، فمثلا إذا نظرنا إلى أصل همزة الوصل في: "أَصْطَفَى"، "أَطَّلَعَ"، "أَفْتَرَى" و"أَتَّخَذْتُمْ" نجد الكسرة، لأن الهمزة التي تقحم مع الفعل كما أشرنا سابقا يلزمها الكسرة، نحو: "أَصْطَفَى"، "أَطَّلَعَ"، "أَفْتَرَى" و"أَتَّخَذْتُمْ"، وحين دخول همزة الاستفهام عليها تحذف، ويستغنى عنها في الكلام.

إذن، فالحذف هنا يعد قاعدة قياسية أجمع عليها القراء واتفقوا على تطبيقها في دراساتهم القرآنية، وعليه يمكننا أن نصنفه من القواعد اللغوية الإجبارية للهمزة المركبة.

وهكذا، حاولنا في هذا المبحث عرض الحالات الصوتية للهمزة المركبة من كلمة و الهمزة المركبة من كلمتين، وهي حالات تقوم أساسا على تحقيق الهمزة أو تسهيلها بين بين، أو حذفها، أو إبدالها، وحددنا انطلاقا من توجهات القراء المختلفة في هذه المسألة بين الحالات الصوتية التي تندرج ضمن القواعد اللغوية الإجبارية للهمزة، وتلك التي تصنف ضمن القواعد اللغوية الاختيارية لها، ويبقى السؤال المطروح هنا هو: إذا كان القراء و النحويون قد ألموا بمسألة الوقف

## الوقف والابتداء في القراءات القرآنية – مقارنة لسانية-

---

والابتداء في مؤلفاتهم، وعالجوها انطلاقاً من توجهاتهم اللغوية الخاصة، فهل لعلماء العروض

توجه يطابق أو يعارض ما تناوله القراء والنحويون في قضية الوقف والابتداء؟

## تمهيد:

اهتم العروضيون بالشعر ودرسوه من مختلف جوانبه وزنا وقافية، فاعتبروا الوزن والقافية أظهر العناصر المكونة له، بحيث لا يمكن تسمية الكلام شعرا حتى يكون موزونا ومقفى؛ فهما يمثلان بعدا موسيقيا؛ إذ القافية تعطي الشعر نغمة موسيقية متميزة باعتبارها عنصرا من عناصر الإيقاع في الوزن الشعري العربي، فهي عبارة عن أصوات متكررة في أواخر الأبيات تولد إيقاعا موسيقيا منفردا لدى المتلقي. وقد قسمها علماء العروض إلى قسمين: قوافي مطلقة وقوافي مقيدة، محددين خصائص كل واحدة منها والغاية من إرادها على ذلك النحو. كما درسوا حروفها وأسماءها ووقفوا على بعض الظواهر الصوتية كظاهرة الإشباع وصلتها بالوقف وهمزة الوصل وعلاقتها بالابتداء، وهذا ما سنتناوله لاحقا في هذه الدراسة.

## المبحث الأول: القوافي المطلقة والمقيدة عند العروضيين

### 1. القافية ودلالاتها عند العروضيين

درس العروضيون القدماء القافية دراسة شاملة، فبدأوا بتحديد معانيها، ومعالجة أقسامها، وبيان أسمائها، ليقفوا في الأخير على مآخذ أو عيوب بعض القدماء في نظم قافية الشعر، وهي مآخذ ربطها العروضيون بعدم الملائمة بين الصوائت والصوامت، واختلاف حرف "الروي"، والجمع بين كلمتين بلفظ واحد ومعنى واحد. وكان هدف القدماء من هذه الدراسة هو إبراز

الدور المهم الذي تلعبه القافية في الشعر والمتمثل في تحديد بنية "البيت الشعري" انطلاقاً من جانبين اثنين هما: "الجانب الإيقاعي" و "الجانب التركيبي".

ولقد اختلف العروضيون في تحديد قالب الصوتي الذي يحدد الوحدة الدلالية للقافية، ففي المنظور الاصطلاحي لمفهوم القافية ذهب بعضهم إلى أنها تدل على القصيدة بكاملها، وجاءوا بمجموعة من الشواهد الشعرية لتأكيد هذا الرأي، نذكر منها على سبيل المثال قول حسان بن ثابت<sup>1</sup>:

فَنَحْكُمُ بِالْقَوَافِي مِنْ هَجَانَا ..... وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدَّمَاءُ

وذهب بعضهم إلى كون القافية هي "البيت"، واحتجوا على ذلك بقول امرئ القيس<sup>2</sup>:

أذُودُ الْقَوَافِي عَنِّي ذِيَادَا ..... ذِيَادَ غُلَامٍ يذُودَ الْجِرَادَا  
فَلَمَّا كَثُرْنَ وَأَعْيَيْنَهُ ..... تَخَيَّرَ مِنْهُنَّ سِتًّا جِيَادَا

في حين اعتبر "قطرب" حرف الروي الذي تبنى عليه القصيدة "قافية"<sup>3</sup>، كحرف "الذال" في البيت التالي:

تَزَوَّدُ إِلَى يَوْمِ الْمَمَاتِ فَإِنَّهُ ..... وَلَوْ كَرِهَتْهُ النَّفْسُ آخِرَ مَوْعِدِ

<sup>1</sup>الأخفش، كتاب القوافي، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، ط 1، دار الأمانة، لبنان، 1974م، (ص:6)

<sup>2</sup>المرجع نفسه، (ص: 5، 6)

<sup>3</sup>التنوخى، كتاب القافية، تحقيق، عوني عبد الرؤوف، ط2، مكتبة الخانجي، 1987م (ص: 66)

أما الأخفش فقد عرف القافية بأنها "آخر الكلمة في البيت"<sup>1</sup>، وعلى هذا تكون القافية حسب الأخفش هي كلمة "الدماء"، و"الجرادا"، و"جيدا" و"موعد" في الأبيات السالفة الذكر.

ويعد أول من حدد القالب الصوتي للقافية بإجماع من العلماء هو "الخليل بن أحمد الفراهدي" (175هـ)، الذي عرف القافية بأنها " ما بين آخر حرف إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن"<sup>2</sup>، أو كما ذكره "التنوخي" في تعريفه للقافية عند الخليل، بأنها "الساكنان الآخيران من البيت وما بينهما مع حركة ما قبل الساكن الأول منهما"<sup>3</sup>، أو ما جاء أيضا في تعريف ابن جني للقافية، بأنها "من آخر البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن"<sup>4</sup>.

وانطلاقاً من هذه التعاريف يمكن تحديد بنية القافية عند الخليل من خلال الكتابة الصوتية

للبيت الشعري التالي:

✓ قال الشاعر:

مَكَرَ مَفْرَ مَقْبَلٍ مُدْبِرٍ مَعَا ..... كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ، حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

<sup>1</sup> ينظر (الأخفش، كتاب القوافي، (ص:3)، الأسفراييني، الكافي الوافي بعلم القوافي، تحقيق: عدنان عمر الخطيب، ط1، دار التقوى،

دمشق (ص:33)، الإرييلي، كتاب القوافي، تحقيق: القحطاني، 1417هـ - 1997م، (ص:25)

<sup>2</sup> الأخفش، كتاب القوافي، (ص:8)

<sup>3</sup> التنوخي، كتاب القوافي، (ص:67)

<sup>4</sup> عثمان ابن جني، مختصر القافية، تحقيق: حسن الشادلي فهور، ط1، دار التراث القاهرة، 1975 م (ص:19)





✓ قال الشاعر:

الدَّهْرُ يَوْمٌ وَيَوْمٌ ..... والعِيشُ عَذْرٌ وَلَوْمٌ

❖ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

♦ والعِيشُ عَذْرٌ وَلَوْمٌ

وَلَعَايَشُ عُذْرُنُ وَوَلَعَايَشُ

س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س

✓ قال امرؤ القيس:

قَفَا نَبِكُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَ مَنْزِلٍ ..... بِسَقَطِ النَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

❖ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

♦ بِسَقَطِ النَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

ب س ق ط ل ل و و ا ب ي ن د د خ و ل ف ح و م [ ل ]

س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س + س ح س

انطلاقاً من الكتابة الصوتية للشطر الثاني للشواهد الشعرية يتبين بأن القافية ذات بنية

مطلقة، لأن؛ الروي جاء فيها متحركاً، ففي الشاهد الأول جاء منصوباً بالفتحة، نحو: "مـ"

[س ح] ، وفي الشاهد الثاني جاء مرفوعاً بالضمّة، نحو: "مـ" ← [س ح] ، وفي الشاهد

الثالث جاء مجروراً بالكسر، نحو: "لـ" ← [س ح].

وقد قسم العروضيون القافية إلى ستة فروع<sup>1</sup>، وهي:

✓ قافية مطلقة مجردة موصولة بمد، سواء أكان "واوا"، أو "ألفا"، أو "ياء"، نحو:

● قال الشاعر:

حَلَاوَةٌ رُوحَهُ رَقِصَتْ بِهِ ..... فَأَجَبْتَهُمْ: مَا كُلُّ رَقِصٍ يُطْرَبُ (و)

ي ط ر - [ب -] (و)

↓

س ح س + س ح + [س ح] (س)

● قال الشاعر:

أَمِنْ أَجْلِ أَعْرَابِيَّةٍ ذَاتِ بَرْدَةٍ ..... تُبْكِي عَلَيَّ نَجْدٌ وَتَبْلَى كَذَا وَجَدًا (ا)

و - ج [د -] (ا)

↓

س ح س + [س ح] س

● قال الشاعر:

وَ هَلْ يَبْتَغِي الْأَعْشَى مِنَ النُّورِ ..... ظُلْمَةٌ تَلُوذُ بِهَا عَيْنَاهُ مِنْ غَمْرَةِ الْأَسْرِ (ي)؟

أ - س [ر -] (ي)

↓

س ح س + [س ح] (س)

<sup>1</sup>هاشم صالح مناع، الشافي في العروض والقوافي، (ص:271،273)، ابن عثمان الإرييلي، كتاب القوافي، (ص:32)

✓ قافية مطلقة مجردة موصولة بهاء مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، نحو:

• قال الشاعر:

فَلَا غَابَ عَنْ حِلْمٍ وَلَا شَهِدَ الْخَنَا ... وَلَا اسْتَعَذَّبَ الْعَوْرَاءَ يَوْمًا فَقَالَهَا

ق - ا ل - ه - ] (ا)

س ح س + س ح + [ س ح ] (س)

• قال شوقي:

قُلْ لِلشَّبَابِ زَمَانُكُمْ مَتَّحَرِّكٌ ..... هَلْ تَأْخُذُونَ الْقِسْطَ مِنْ دَوْرَانِهِ

ر - ا ن - ه - ] (ي)

س ح س + س ح + [ س ح ] (س)

• قال المتنبي<sup>1</sup>:

فَلَا مَجْدَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ ..... وَلَا مَالَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَجْدُهُ

م - ج د - ه - ] (و)

س ح س + س ح + [ س ح ] (س)

1المتنبي (303 هـ - 354 هـ) (915م - 965م) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي أبو الطيب الكندي الكوفي

✓ قافية مطلقة مردوفة<sup>1</sup> موصولة بمد<sup>2</sup> أو بليين<sup>3</sup>، نحو:

• قال الشاعر:

سَيِّدٌ كَيْفَ تَأَمَّلْتَ مَعْنَا ..... هَ رَأَتْ عَيْنَاكَ أَمْرًا عَجَابًا (أ)  
↓  
ج - ا [ب -] (أ)  
↓  
س ح س [س ح] (س)

• قال الشاعر:

إِذَا نَطَقَ الْقَوْمَ الْجُلُوسُ فَإِنِّي ..... مُكَبُّ كَأَنِّي فِي الْجَمِيعِ غَرِيبٌ (و)  
↓  
ر - ي [ب -] (و)  
↓  
س ح س + [س ح] (س)

✓ قافية مطلقة مردوفة موصولة بالهاء أو بالخروج، نحو:

- قال الشاعر:

وَقَدْ تَعَدَّرُ الدُّنْيَا فَيُضْحِي غَنِيَّهَا ..... فَفَقِيرًا وَيَغْنَى بَعْدَ بؤْسٍ فَفَقِيرَهَا  
↓  
ق - ي [ر -] [ه -] (أ)  
↓  
س ح س [س ح] (س ح س)

1 الردف: هو حرف مد يكون قبل الروي (ساكن أو متحرك)

2 حرف المد: الألف والواو والياء السواكن، المجانس لها ما قبلها، أي؛ الألف الساكنة قبلها فتحة، والواو الساكنة قبلها ضمة، والياء الساكنة قبلها كسرة.

3 حرف اللين: هو اسم نطقه على حرفين في لغة العرب، وهما الواو الساكنة المفتوح ما قبلها، والياء الساكنة المفتوح ما قبلها

✓ قافية مطلقة مؤسسة<sup>1</sup> موصولة بمد، نحو:

• قال أبو العتاهية<sup>2</sup>:

أَلَا مَنْ لِنَفْسٍ بِالْهَوَىٰ قَدْ تَمَادَتِ ..... إِذَا قُلْتُ قَدْ مَالَتْ عَنِ الْجَهْلِ عَادَتِ (ي)

ع - ا د - [ ت - ] ( ي )

↓

س ح س + س ح [ س ح ] ( س )

✓ قافية مطلقة مؤسسة موصولة بهاء أو بخروج، نحو:

• قال الشاعر:

شَاهَدْتُ فِي ذَاكَ بَدْرًا لَا أَهِيْمُ بِهِ ..... وَهَمْتُ فِي ذَا بَدْرٍ لَا أَشَاهِدُهُ

ش - ا ه - [ د - ] ( ه - و )

↓

س ح س + س ح + [ س ح ] ( س ح س )

<sup>1</sup>التأسيس: هو ألف بينها وبين الروي حرف صحيح.

<sup>2</sup> إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني، أبو إسحاق، ولد في عين التمر سنة 130 هـ/747م، ثم أنتقل إلى الكوفة، كان بائعا للجرار، مال إلى

العلم والأدب ونظم الشعر حتى نيف فيه، ثم انتقل إلى بغداد، وأتصل بالخلفاء، فمدح الخليفة المهدي والهادي وهارون الرشيد، قيل بأنه

نوفي سنة: 213هـ، 826.

1. 2. القافية المقيدة.

أطلق العروضيون مفهوم القافية المقيدة على القوافي التي يكون فيها حرف الروي ساكناً،

أي؛ مجرداً من الحركة (الصوامت)، وقد خصصوا لبيان هذه القافية مجموعة من الشواهد

الشعرية، نذكر منها مايلي<sup>1</sup>:

• قال الشاعر:

الشُّعْرَ لَسْتُ أَقُولُهُ ..... إِلَّا كَمَا أَنَا أَشْعُرُ



[ أ - ش ع - ر ]



(س ح س + س ح س)

وَالشُّعْرُ مِرَاةٌ بِهَا ..... صُورُ الطَّبِيعَةِ تَظْهَرُ



[ ت - ظ ه - ر ]



(س ح س + س ح س)

فالقافية الموجودة في الشاهدين الشعريين هي قافية مقيدة لأنها تنتهي بحرف "الراء"، وهو

"روي" صامت صحيح ساكن مجرد من الحركة.

<sup>1</sup> هشام صالح مناع، الشافي في العروض و القوافي، ط4، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2003م، (ص:273)، كتاب العروض و القوافي،

المقري، (ص:77)، كتاب القوافي للإربيلي، (ص:32)،

وقد قسم هؤلاء العروضيين القافية المقيدة إلى ثلاثة أنواع هي:

● قافية مقيد مجردة : نحو قول الشاعر :

قَد جَبَر الدِّينَ الإِلهَ فَجَبَرَ



[ لَ - ا هُ - فَ - جَ - بَ - رَ ]



( س ح س + ح س ح + ح س ح + ح س ح )

تنتهي البنية المقطعية للقافية أعلاه بصامت ساكن هو حرف (الراء) كما هو ممثل في

المقطع (س ح س)، فالقافية هنا هي مقيدة تكتفي في بنيتها بسكون حرف الروي فقط، فهي

خالية من حروف الردف والتأسيس.

● قافية مقيد مؤسسة: نحو:

✓ قال الشاعر:

وَلَقَدْ شَهِدْتُ وَفَاتِهِمْ ..... وَنَقَلْتَهُمْ إِلَى الْمَقَابِرِ



[ قَ - ا بَ - رَ ]



[ س ح س + ح س ح ]

احتوت البنية المقطعية للقافية المقيدة في هذا المثال أيضا على صامت ساكن هو حرف "الراء"، كما هو وارد في المقطع الأخير (س ح س)، فهذه القافية هي مقيدة ومؤسسة لأنها تضم ألف التأسيس الذي يفصل بينه وبين حرف الروي حرف صحيح متحرك.

● قافية مقيدة مردفة، نحو:

✓ قال الشاعر وضاح اليمن:

هَيْفَمَاءَ إِنِّي أَقْبَلْتُ ..... لَاحَتْ كَطَالِعَةِ الشُّرُوقِ  
↓  
[ رُ و ق ]  
↓  
( س ح س س )

انطلاقا من النموذج الشعري السابق يتبين أن القافية المقيدة تتركب بنيتها المقطعية من (س ح س س)، فهذه البنية تتكون من ساكنين: الساكن الأول يتعلق بصامت "الردف"، والساكن الثاني يتعلق بصامت "الروي". وهذا الجمع بين الساكنين هو ما تختص به القوافي المقيدة عن غيرها من القوافي المطلقة.

نستشف من الشواهد الشعرية السالفة الذكر أن البناء المقطعي المغلق المنتهي بصامتين ساكنين (س ح س س)، والبناء المقطعي المغلق المنتهي بصامت ساكن (س ح س) الذي تتركب منه القوافي المطلقة و المقيدة عند العروضيين، تتطابق مع قاعدة الوقف على أواخر الكلم التي

أجمع علماء العربية على الالتزام بها، وهي قاعدة أن: "العربية لا تبدئ بساكن ولا تقف على متحرك".

### 1. 3. أسماء القافية.

في إطار الحديث عن القافية المقيدة والمطلقة، وقف العروضيون على نوع آخر من القوافي التي تنتهي بصامت ساكن، وهي قوافي حددها علماء العروض في خمسة أضرب، تمثلها كالتالي<sup>1</sup>:

أ) القافية المتكاوسة: هي قافية يجتمع بين ساكنيها أربع صوامت متحركة نحو: (0////0)،

ومن الشواهد الشعرية التي أوردها العروضيون لتبين ذلك، نذكر قول أبي العتاهية:

– ومن إذا ريب الزمان صدعك

♦ الكتابة الرمزية العروضية:

ومن إذا ريب الزمان صدعك

[0////0]//0/0/0//0//

♦ الكتابة الصوتية والمقطعية:

<sup>1</sup> ينظر: (التنوخي، كتاب القوافي، (ص 70)، محمد بن حسن عثمان، المرشد الوافي في العروض والقوافي، ط 1، بيروت، لبنان، 1425 هـ –

2004م (ص: 171-173). و صالح مناع، الشافي في العروض والقوافي، (ص: 275).









انطلاقاً من الكتابة الرمزية و المقطعية للشطر الشعري، يظهر أن القافية المترادفة تجمع بين ساكنين، هما: حرف المد الألف ( ا ) وحرف الروي ( م )، وهذا النوع من القوافي المترادفة تختص به القوافي المقيدة.

ولقد أدخل العروضيون على القوافي المطلقة تغييرات تنسجم مع الوزن والبنية الإيقاعية للشعر العربي. فما نسقية هذه التغييرات؟ وهل لها دور في خلق التلاؤم بين البنية الإيقاعية والعروضية للشعر، وبين القواعد النسقية للغة العربية؟

### المبحث الثاني: ظاهرة الإشباع في القوافي عند العروضيين

قبل الحديث عن ظاهرة الإشباع لدى العروضيين لابد أن نقف عند بعض المصطلحات المتعلقة بمكونات القافية، كحرف: "الروي"، و"الوصل" و "الخروج" لتتعرف على خصائص هذه الحروف ودورها في إقامة الوزن وبناء القصيدة العربية.

1) حروف القافية: تتركب بنية القافية عند العروضيين من ستة حروف، وهي: "الروي، والوصل، والخروج، والتأسيس، والدخيل،<sup>1</sup> والرديف"، وسنخصص هذه الدراسة لمعالجة الصوامت التالية: "الروي" و"الوصل" و"الخروج"، وذلك لبيان علاقة هذه الصوامت بظاهرة الإشباع، وصلتها بقاعدة الوقف على الساكن في أواخر الكلم.

<sup>1</sup>الدخيل هو الحرف الصحيح الذي يفصل بين الروي وألف التأسيس، نحو: "مراكب"



✓ وقول البوصيري<sup>1</sup>:

كيف ترقى ورقيق الأنبياء ..... يا سماء ما طاولتها سماء

◀ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

- يا سماء ما طاولتها سماء

يَ سَمَاءَ نَمَطَا وَ لَت هَ اسَمَاءَ [ء] (و)

↓

س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح [س] (س)

✓ وقول الشاعر الحارث بن عباد<sup>2</sup>:

نَمَسُكُ الخَيْلِ عَلَى مَكْرُوهُهَا ..... حِينَ لَا يَمْسُكُ إِلَّا ذُو كَرَمٍ

◀ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

- حِينَ لَا يَمْسُكُ إِلَّا ذُو كَرَمٍ

ح ي ن ل ا ي م س ك ا ذ ل ل ا ذ و ك ر م [م]

↓

س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح [س]

<sup>1</sup>محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي (608هـ/696 - 7هـ / مارس 1295 - 1213 شاعر صنهاجي اشتهر بمدائحه النبوية. أشهر أعماله

البردية المسماة "الكواكب الدرية في مدح خير البرية".

<sup>2</sup>هو شاعر وفارس جاهلي شهير، من فحول شعراء الطبقة الثانية، وأمير بني ضبيعة. كان الحارث بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة من بني

بكر (توفي سنة 74 ق. هـ - 550 ق. م)

في الشواهد أعلاه، جاءت البنية المقطعية لحرف الروي "اللام" و"الهمزة" في بيتي كل من "المتنبي" و "البوصيري" تتركب من صامت صحيح متحرك بالضمة، أي؛ عبارة عن مقطع مفتوح أو صامت متحرك بحركة قصيرة، نحو: [لُ] ← [س ح] و [ءُ] ← [س ح]، في حين جاءت بنية حرف الروي "الميم" في البيت الثالث عبارة عن صامت صحيح مقيد بالسكون، نحو: [م] ← [س].

هكذا، نرى بأن الصوامت الصحيحة الساكنة والمتحركة بحركة قصيرة، هي التي اعتمدها علماء العروض "روياً" تبنى عليه قصائدهم وتنسب إليه، وعليه، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يمكن إدراج "حروف المد" ضمن قائمة "حروف الروي"، بمعنى؛ هل يمكن اتخاذ الحركة الطويلة "روياً" يلتزم به في القصيدة كلها، وتتنسب إليه؟

## 2.1 الروي وحروف المد:

تعد حروف المد (الألف، والواو، والياء) في الدراسات الصوتية الحديثة عبارة عن حركات طويلة، في حين تعد عند القدماء "كالخليل" وغيره عبارة عن صوامت ساكنة، فهذه الحروف قد تصلح أن تكون "روياً" في بعض الحالات، لكن لا تصلح في حالات أخرى. ويمكن بيان هذه المسألة على النحو التالي:



نلاحظ من خلال الشاهدين الشرعيين أن حرف المد "الألف" في كلمة "كبا" و "نجا" اعتبر "رويا"، لأن، هذا الحرف جاء أصليا في الكلمة، ولأن الحرف الذي قبله غير ثابت في أبيات القصيدة، حيث جاء في البيت الأول حرف "الباء" وفي البيت الثاني حرف "الجيم". لكن إذا اعتبرنا حرف المد في كلمة "كبا"، وكلمة "نجا" عبارة عن فتحة طويلة كما جاء في الدراسات الصوتية الحديثة، فإن البناء المقطعي للكلمتين يكون على الشكل التالي: [س ح + س ح ح]، وهذا البناء كما هو معروف عند اللغويين القدماء لا يتلاءم مع قاعدة "أن العرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك"، لذا نجد العروضيين القدماء كالخليل مثلا يشير إلى أن حروف المد هي عبارة عن صوامت ساكنة. ومن هنا ستصبح الكتابة المقطعية [س ح + س ح ح]، تأخذ الشكل التالي [س ح + س ح س].

#### ◀ واو المد (الضمة الطويلة):

يمكن للواو أو الحركة الطويلة أن يكون "رويا" إذا جاء حرفا أصليا ساكنا في الكلمة، نحو: "يعلو، ويدنو، وغيرهما". ومن الشواهد الشعرية التي سقناها لهذه الظاهرة، نذكر<sup>1</sup>:

– أَيُّهَا النَّاعِقُونَ بِالشُّؤْمِ لَغَوًّا..... وَنداءُ الرَّجَالِ بِالْأُفُقِ يعلو

✓ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الأول:

<sup>1</sup> ابن أبي بكر المقري، كتاب العروض والقوافي، (ص: 94)

## ونداء الرجال بالأفقي يعلّو

وَنِدَاءُ الرُّرْرِجِ - اَل - بِلِ أُلْفُقِ - ي - ع ل [ و ]



[ س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح ]

- أيها السّابحون في ضحل أمس .... أي أمس وموقف الفجر يدنو

✓ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

## أي أمس وموقف الفجر يدنو

أَيُّ أَمْسٍ وَمَوْقِفُ الْفَجْرِ يَدْنُو - م - ن - و - م - و - ق - ف - ل - ف - ج - ر - ي - د - ن [ و ]



[ س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح ]

كما أجازوا "لواو" ضمير الجماعة أن يكون "رويا" إذا لم يتكرر الصامت الذي قبله في

أبيات القصيدة، نحو قول مروان بن الحكم<sup>1</sup>:

- وهل نحن إلا مثل من كان قبلنا ..... نموت كما ماتوا ونحيا كما حيوا

✓ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

## نموت كما ماتوا ونحيا كما حيوا

<sup>1</sup>الأسفراييني، الكافي الوافي بعلم القوافي، (ص:43).







وذلك حتى يتم التطابق مع النسق اللغوي العربي، الذي يوجب الوقف على الصامت الساكن بذل الصامت المتحرك.

### ﴿ ياء المد (الكسرة الطويلة).﴾

على غرار حرفي المد "الألف" و"الواو"، نجد أيضا "ياء المد" التي تفيد الكسرة الطويلة،

فهذه "الياء" يجوز أن تكون "رويا" إذا كانت حرفا أصليا يمثل جزءا من بنية الكلمة. وقد وردت في هذه المسألة شواهد شعرية نذكر منها:

قول الصلتان العبدى<sup>1</sup>:

نُروِحُ ونَغدُو لِحاجَتِنَا ..... وَحاجةٌ مِنْ عاشٍ لا تَنقُضِي

✓ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

♦ وَحاجةٌ مِنْ عاشٍ لا تَنقُضِي

وَحَ حَ ا جَ تَ مَ نَ عَ ا شَ لَ ا تَ نَ قَ ضَ يَ [ ي ]

↓

س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح [ ح ]

نُموِتُ مَعَ المَرءِ حاجاتِهِ ..... وَتَبقى لَهُ حاجةٌ ما بَقِي

<sup>1</sup>الصلتان العبدى شاعر مشهور في عبد القيس، وعاصر الشعاعين الكبيرين الفرزدق وجرير، توفي 80هـ.



والترنم في الشعر، وهذا ما أشار إليه الأخفش قائلاً: " وإنما وصلوا بهذه الحروف لأن الشعر وضع للغناء والحداء والترنم. وأكثر ما يقع ترنمهم في آخر البيت. وليس شيء يجري فيه الصوت غير حروف اللين، الياء والواو الساكتين والألف، فزادوهن لتمام البيت، واختصوهن لأن الصوت يجري فيهن.<sup>1</sup> وتقع حروف المد من إشباع حركة الروي أو المجري، فإذا كانت حركة الروي فتحة نشأ عنها الألف، وإذا كانت ضمة نشأ عنها الواو، وإذا كانت كسرة نشأت عنها الياء. ومن الشواهد الشعرية التي ساقها العروضيون لهذه المسألة، نذكر مايلي<sup>2</sup>:

### ◀ إشباع الفتحة:

قال الشاعر يحيى بن زياد الحارثي<sup>3</sup>:

-لَمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ حَلَّ بِيَاضُهُ ..... بِمَفْرَقِ رَأْسِي قَلْتُ لِلشَّيْبِ مَرْحَبًا

-بِمَفْرَقِ رَأْسِي قَلْتُ لِلشَّيْبِ مَرْحَبًا

✓ الكتابة الرمزية العروضية:

0// 0// | 0/0// | 0/ 0/0/ | | /0//

مفاعلن | فاعيلن | فاعيلن | فعول

<sup>1</sup> الأخفش، كتاب القوافي، (ص: 12)

<sup>2</sup> الإرييلي، كتاب القوافي، (ص: 132).

<sup>3</sup> قال السمعاني في الأنساب: أن بن زياد الحارثي كان شاعرا أديبا ماجنا من ظرفاء الكوفيين وكان يصحب مطيع بن إلياس، وغيره فنسب إلى

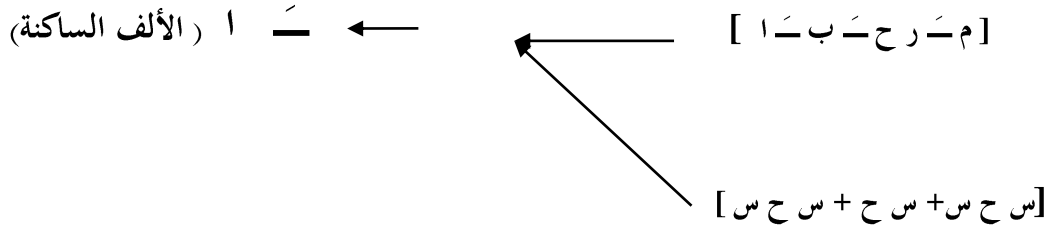
الزندقة وله مدائح في السفاح وفي المهدي ومات في خلافته.

✓ الكتابة الصوتية المقطعية:

ب \_ م \_ ف \_ ر \_ + ق \_ ر \_ س \_ ي \_ ق \_ ل + ت \_ ل \_ ش \_ ش \_ ي \_ ب \_ م \_ ر \_ ح \_ [ ب \_ ا ]  
↓  
س ح س ح س ح + س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح  
ف \_ ع \_ و \_ ل \_ + م \_ ف \_ ا \_ ع \_ ي \_ ل \_ ن + ف \_ ع \_ و \_ ل \_ ن + م \_ ف \_ ا \_ ع \_ [ ل \_ ن ]

جاءت بنية القافية المطلقة في هذا البيت الشعري موصولة بالألف، وهو حرف مد ساكن

ناتج عن إشباع حركة الروي "الباء"، ويمكن تمثيل هذه المسألة على النحو التالي:



◀ إشباع الضمة:

♦ قال المتنبّي:

أَفِي كُلِّ يَوْمٍ تَحْتَ ضَيْبِي شُوْبِعِرُ ..... ضَيْعِفٌ يُقَاوِنِي قَصِيرٌ يَطَاوِلُ (و)

✓ الكتابة الرمزية العروضية للشطر الثاني:

ضَيْعِفٌ يُقَاوِنِي قَصِيرٌ يَطَاوِلُ (و)

0//0//	0/0//	0 /0/0//	0/0//
مفاعِلن	فَعولن	مفاعِِلن	فَعولن



0//0//	0/0//	0/0/0//	/0//
مفاعِلن	فَعولن	مفاعِلن	فَعول

✓ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

مِيسِيرةٌ شَهِرٍ لِلبَريدِ المَندَبِ

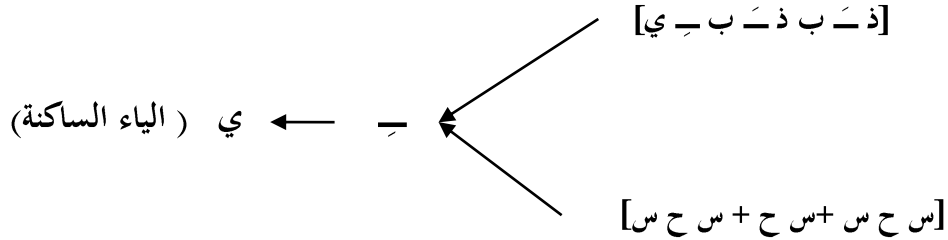
مَ سَ يَ رَ + تَ شَ هَ رَ نَ لَ + بَ رَ يَ دَ لَ + مَ ذَ بَ ذَ [بَ يَ]

سَ حَ سَ حَ سَ حَ + سَ حَ سَ سَ حَ سَ حَ سَ حَ + سَ حَ سَ حَ سَ حَ سَ حَ سَ حَ سَ حَ سَ حَ [سَ حَ سَ]

فَ عَ وُلُ + مَ فَ اَ عَ يَ لُ نَ + فَ عَ وُلُ نَ + مَ فَ اَ عَ [لُ نَ]

بنية القافية المطلقة في هذا الشاهد جاءت موصولة بحرف المد "الياء" الناتج من إشباع

حركة حرف الروي "الباء"، ويمكن تمثيل هذا الأمر على النحو التالي:



نستشف من المقاطع الصوتية: [بَ اَ] و [لُ و] [بَ يَ] أن هناك تجانس بين

حركات حرف الروي و حروف المد المشبعة عنها، فالفتحة متجانسة مع الألف، و الضمة

متجانسة مع الواو، والكسرة متجانسة مع الياء. ولقد وردت هذه المقاطع الصوتية بنفس البنية

المقطعية [سَ حَ سَ]، حتى تحقق الانسجام مع الوزن العروضي للبحر الطويل الذي تنتهي تفاعيله

بالمقطع الصوتي [لُ نَ] أي: [سَ حَ سَ]، و بقاعدة الوقف على الساكن، ومن هذا المنطلق نجد

العروضيين التزموا بقاعدة إشباع حروف المد في نظم قصائدهم لتفادي الوقف على حرف الروي المتحرك.

ويقع الوصل أيضا بالهاء الساكنة والمتحركة التي تأتي مباشرة بعد حرف الروي، ومن

الشواهد الشعرية المتعلقة بهاء الوصل الساكنة والمتحركة، نذكر مايلي<sup>1</sup>:

### ♦ هاء الوصل الساكنة:

قال الأحيمر السعدي<sup>2</sup>:

- من القول ما يكفي المصيب قبيله ..... ومنه ائذي لا يكتفي الدهر قائله

✓ الكتابة الرمزية العروضية للشطر الثاني:

ومنه ائذي لا يكتفي الدهر قائله

0//0// | 0/0// | 0/0/0// | 0/0//  
فعولن | مفاعيلن | فعولن | مفاعلن

✓ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

<sup>1</sup> ينظر: (المقري، كتاب العروض والقوافي، (ص: 86). ابن جني، مختصر القافية، تحقيق: حسن الشادلي فرهور، ط1، دار التراث، القاهرة،

1975م، (ص: 19)، الأسفرايني، الكافي الوافي بعلم القوافي، (ص: 49))

<sup>2</sup> هو ابن حارث بن يزيد السعدي من تميم من شعراء العصر العباسي. توفي حوالي سنة 170هـ/ 787 م شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية

والعباسية.





### ♦ ألف الخروج:

هي ألف مد تقع مباشرة بعد هاء الوصل التابعة لحرف الروي المتحرك، نحو قول الشاعر<sup>1</sup>:

– صرمتك سلمى والديار صقيبةٌ ..... بمنى وجدت من حبالك حبلاً

✓ الكتابة الرمزية العروضية للشطر الثاني:

بمِنَى وَجَدْتُ مِنْ حِبَالِكَ حَبْلَهَا

0//0///|0//0/0/|0//0///

متفاعلن|متفاعلن|متفاعلن

✓ الكتابة الصوتية والمقطعية للشطر الثاني:

بمِنَى وَجَدْتُ مِنْ حِبَالِكَ حَبْلَهَا

ب \_ م \_ ن \_ ن \_ و \_ ج \_ د \_ د \_ د \_ ت \_ م \_ ن \_ ح \_ ب \_ ا \_ + ل \_ ك \_ ح \_ ب \_ ل \_ ه \_ [ ا ]

س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح [ س ]

م \_ ت \_ ف \_ ا \_ ع \_ ل \_ ن \_ + م \_ ت \_ ف \_ ا \_ ع \_ ل \_ ن \_ + م \_ ت \_ ف \_ ا \_ ع \_ ل \_ ن \_

### ♦ واو الخروج:

هي الواو الناتجة عن إشباع حركة هاء الوصل المتحركة التابعة لحركة الروي المتحرك،

نحو قول الشاعر<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> ابن الدهان النحوي، الفصول في القوافي، تحقيق: صالح بن حسين العابر، ط1، دار إشبيلية، 1418 هـ-1998 م، (ص 58).

<sup>2</sup> المرجع نفسه، (ص: 56).





[س ح س] و بين المقطع [لُ ن] الذي تنتهي به أجزاء بحر الرجز (مستفعلن مستفعلن،

مستفعلن × 2)، نحو :

[ نَ ع + لَ + هـ ي ]  
↓  
[ س ح س + ح س + س ح س ]  
↓  
[ م تَ ف + ع + لُ ن ]

وخلاصة القول يمكن اعتبار ظاهرة "الإشباع" قاعدة إجبارية لها وظائف تتمثل في خلق:

- ♦ الانسجام داخل البنية الإيقاعية؛
- ♦ الملاءمة بين أجزاء الوزن العروضي؛
- ♦ والتناسب مع قاعدة الوقف على الساكن في أواخر الكلم.

## المبحث الثالث: همزة الوصل في التقطيع العروضي:

تبين لنا في المباحث السابقة الواردة في هذا الفصل أن الكلمة في اللغة العربية لا تبدأ بساكنين متتابعين، وأن سيبويه قال إنه في هذا السياق تقحم كسرة اصطلاح النحاة على تسميتها همزة الوصل أو ألف الوصل، أو الألف الموصولة وأن القراء ذهبوا مذهبهم وحدوا حدودهم، إلا أن الأمر يختلف كما سنبين في هذا المبحث عند العروضيين، حيث يتبين من بعض الشواهد الشعرية، وخاصة في التقطيع العروضي أن المقحم في أوائل الكلم همزة متحركة إما بالكسر أو بالفتح، إما بالضم.

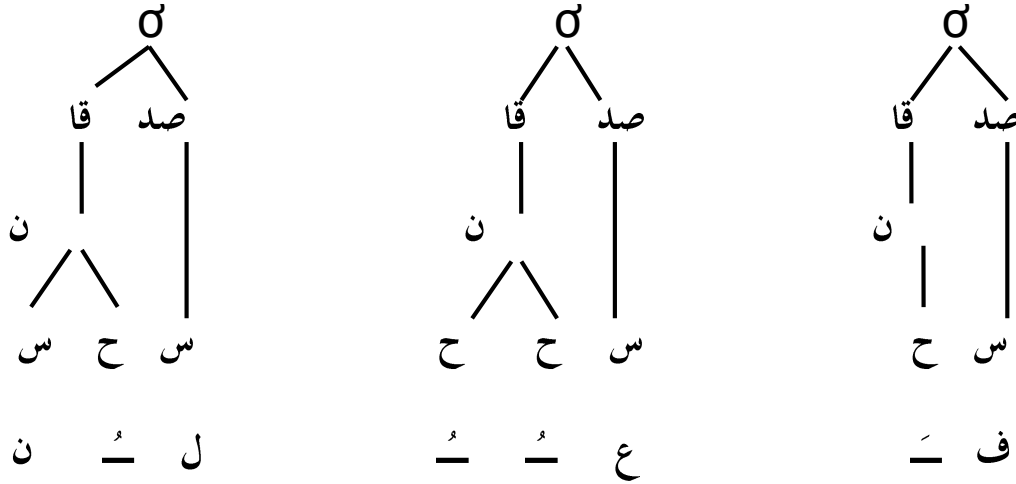
### 1. همزة الوصل المكسورة في الشعر العربي.

إذا انطلقنا من التعريف لهمزة الوصل عند ابن يعيش في شرح المفصل: "إذا وقعت في موضع الابتداء، أوقعت قبلها همزات مزيدة متحركة."<sup>1</sup> يتضح من هذا أن المقحم عند ابتداء الكلمة بساكنين هو همزة متحركة و ليست حركة فقط، و الواقع أن القول بإقحام همزة متحركة يناسب التحليل المقطعي في اللغة العربية الذي يقول إن المقطع في اللغة العربية يبدأ بساكن يمثل ما يسمى في اصطلاح الصوتيين ب الصدر والاستئناف (onset) الذي ينبغي أن يكون من سماته المميّزة [ - مقطعي]،<sup>2</sup> و ينطلق الوادي (2015) من تصور لماكارتي (1979) Mc Carthy

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5، (ص: 305)

<sup>2</sup> نقلا عن الوادي (2015) : المقاربة اللسانية في درس العروض ، كتاب المناهج اللسانية و تدريس اللغة العربية، (ص:188)

مفاده أن في اللغة العربية ثلاثة مقاطع، مقطع خفيف (light syllable) يتكون من ساكن تتلوه حركة، أي: [س ح]، و مقطعان ثقلان (heavy syllables) يتكون الأول منهما من ساكن تتلوه حركة طويلة، أي: [س ح ح]، والثاني يبدأ بساكن و ينتهي بساكن تتوسطهما حركة قصيرة، أي: [س ح س]. ويقترح الأستاذ الوادي ( 2015) التمثيل عروضيا لجزء عروضي مثل: " فعولن" على النحو التالي:



ومعلوم إن كل الأجزاء في العروض العربي تبدأ بساكن بعده حركة وهو ما يمكن أن نمثل له

كالتالي:

فاعلن

ف ء ء ع ء ل ء ن

س ح ح س ح س ح س

مفاعيلن

مَ فَ عَ عَ يَ لَ نُ نَ

س ح س ح س ح س ح س ح س

مستفعلن

مُ سَ تَ فَ عَ لَ نُ نَ

س ح س ح س ح س ح س ح س

فاعلاتن

فَ عَ لَ تَ نُ نَ

س ح س ح س ح س ح س ح س

متفاعلن

مُ تَ فَ عَ لَ نُ نَ

س ح س ح س ح س ح س ح س

مفاعلتن

مُ فَ عَ لَ تَ نُ نَ

س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح س

### مفعولات

مَ فَ عِ لَ تَ ة

س ح س ح س ح س ح س ح س ح س ح

واضح من هذا التمثيل المقطعي للأجزاء العروضية أنها تبدأ إما بمقطع خفيف يبدأ بساكن متبوع بحركة، كما هو الحال في: مفاعلتن، متفاعلن، فعولن، مفاعيلن، أو مقطع ثقيل يبدأ بساكن و ينتهي بآخر تتوسطهما حركة، مثل: مستفعلن، مفعولات، أو يبدأ بساكن بعده حركة طويلة، مثل: فاعلاتن، فاعلن، ولهذا التحليل المقطعي للأجزاء العروضية انعكاس على التقطيع العروضي لذا العروضيين القدماء، فعندما يبدأ بيت بهمزة وصل فإن العروضيين يتعاملون معها في التقطيع العروضي باعتبارها تشكل مقطعا خفيفا يبدأ بساكن متبوع بحركة، وهذه الحركة إما أن تكون كسرة، وإما فتحة. ومن نماذج همزة الوصل المكسورة في الشعر نجد على سبيل المثال:

أ- إَعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ<sup>1</sup>

[ءِ-] ع ل م ة و ء ن + ن ي ل ك ة م + ح ا ف ة ظ ة ن

<sup>1</sup>ديوان ابن عبد ربه، جمعه وحققه وشرحه، محمد رضوان الداية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1399 هـ - 1979 م، (ص: 22)



















[س ح س س] بالنسبة للقافية المقيدة، وهم في ذلك يختلفون مع مذهب النحاة و القراء الذين

يرون أن المقحم في بداية الكلم هو كسرة و ليس همزة.

كما أن مسألة قطع همزة الوصل في صدارة الكلام أو درجه تعد قاعدة لحنة في نظر النحاة

والقراء، في حين اعتبرها العروضيون ضرورة شعرية الهدف منها هو تحقيق الانسجام بين التمثيل

المقطعي للكلمات والوزن والإيقاع.

نسعى في هذا الفصل الوقوف عند الظواهر التطريزية من خلال تقديم دراسة عن اللغات النبرية، واللغات النغمية لمعرفة الخصائص المميزة لكل لغة من هذه اللغات، ثم الحديث عن ظاهرة الوقف في القراءات القرآنية باعتباره سمة تطريزية لا تنفصل عن السمات التطريزية الأخرى مثل النبر، والنغم، والتنغيم، وبيان اختلافات القراء في الوظيفة التمييزية للوقف من خلال تحديد الوقف المميز عندهم والوقف غير المميز.

### المبحث الأول: تعريف السمات التطريزية:

يقصد بالسمات التطريزية أو فوق مقطعية تلك الملامح الصوتية التي تقع خارج البناء اللغوي، والتي يطلق عليها علماء اللغة والأصوات بالملامح فوق تركيبية، لأنها لا تدخل في جوهر التراكيب اللغوية، فهي متغيرات تصاحب الوحدات الكلامية، وتساهم في إنتاج المعنى. ومن بين هذه الملامح نجد: النبر (Accent)، والتنغيم (intonation)، والنغم (Tune)، والوقف.

#### 1. الظواهر التطريزية في اللغات النبرية

وقف كثير من الباحثين اللغويين عند مصطلح النبر (Accent) وبينوا حده، فأحمد مختار عمر عرف النبر بأنه "نشاط ذاتي للمتكلم ينتج عنه نوع من البروز لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما يحيط به"<sup>1</sup>، واعتبره إبراهيم أنيس هو "الضغط على مقطع خاص من كل كلمة،

1 أحمد مختار عمر : دراسات الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ-1997م، (ص: 121)

لجعله بارزا، أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة"<sup>1</sup>، والنبر عند تمام حسان" هو ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها... ومرجع هذا الوضوح السمعي هو الارتباط بظاهرة علو الصوت وانخفاضه"<sup>2</sup>، وعند كمال بشر هو نطق مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبيا من بقية المقاطع التي تجاوره... والمقطع الذي ينطق بصورة أقوى مما يجاوره يسمى صوتا أو مقطعا منبورا"<sup>3</sup>، ونجده عند مبارك حانون بمثابة " ضغط يقع على المصوتات تجعل الصوت يرتفع بعد خفض"<sup>4</sup>.

فهذه الحدود تذلنا على الخصائص التي تميز المقطع المنبور عن غيره من مقاطع الكلمة، وهي خصائص مرتبطة بوضوح الصوت، وبروزه، وضغطه، وعلوه، وارتفاعه، وقوته أثناء النطق، ويعد النبر بهذه الخصائص ملمحا تطريزيا من ملامح الكلمة التي تميزها عن غيرها، وعنصرا يجعل من الكلمة بنية متسقة ومتكاملة، وهذا ما يمكن معرفته من خلال دراستنا لظاهرة النبر في اللغات النبرية.

فرق اللغويون عند دراستهم للنبر بين اللغات النبرية واللغات غير النبرية، ومرد ذلك يرجع إلى الأثر الذي يسببه النبر على معنى الكلام، ففي اللغات غير النبرية لا يكون لموضع النبر أثر

<sup>1</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ( ص: 8)

<sup>2</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة الدار البيضاء، طبعة 1994م، ( ص: 170)

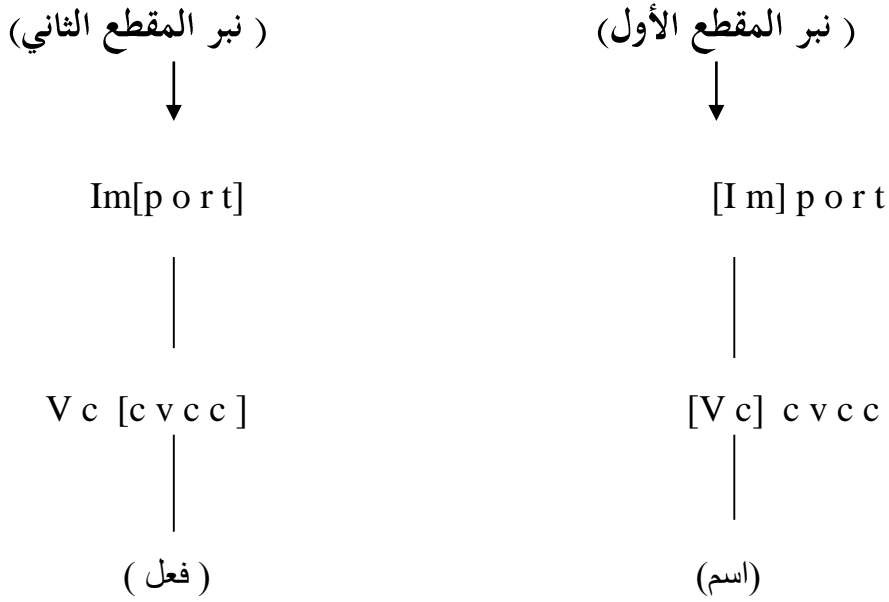
<sup>3</sup> كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000م، ( ص: 512)

<sup>4</sup> مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية نموذج الوقف، منشورات الاختلاف، ط1، 1431هـ - 2010م، ( ص: 42)

على معنى الكلام، لكونها تثبت النبر في مكان معين، بينما في اللغات النبرية يكون موضع النبر فيها حراً، ويختلف فيها المعنى باختلاف موضع النبر في مقاطع الكلمات.

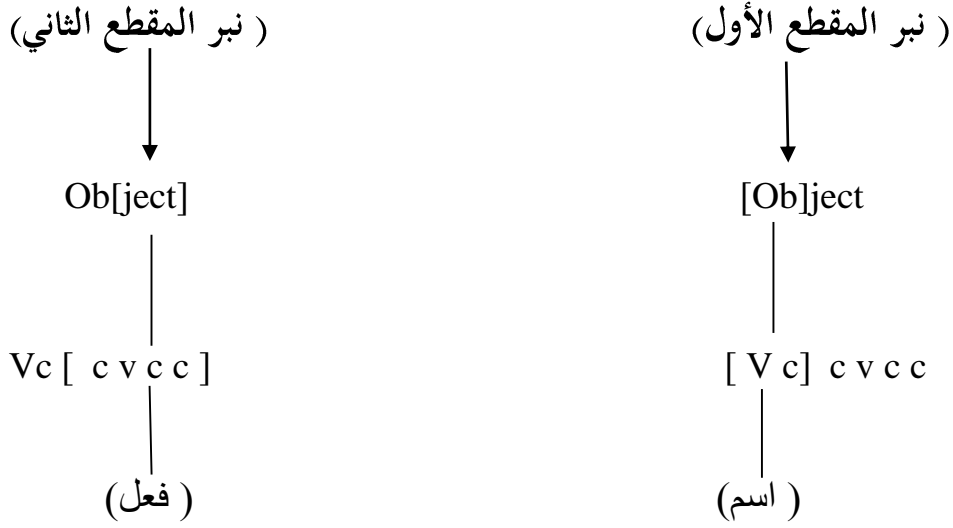
وتعتبر اللغة الإنجليزية من اللغات التي لا يقوم النبر فيها على قواعد ثابتة ومطرودة، فهي لغة "تتمتع بما يسمى "تنوع النبر" (Stress Variations)<sup>1</sup>، الذي لا يمكن من خلاله التعرف على درجة النبر وموقعه بشكل واضح في بنية الكلمة، بمعنى أن وضعية النبر في هذه اللغة قد يكون قويا في إحدى المقاطع وضعيفا عند مقطع آخر، وهذا التأرجح بين قوة النبر وضعفه يولد معاني مختلفة وتميزية داخل الكلمة الواحدة، وهذا ما سيتضح من خلال الشواهد التالية:

(1)

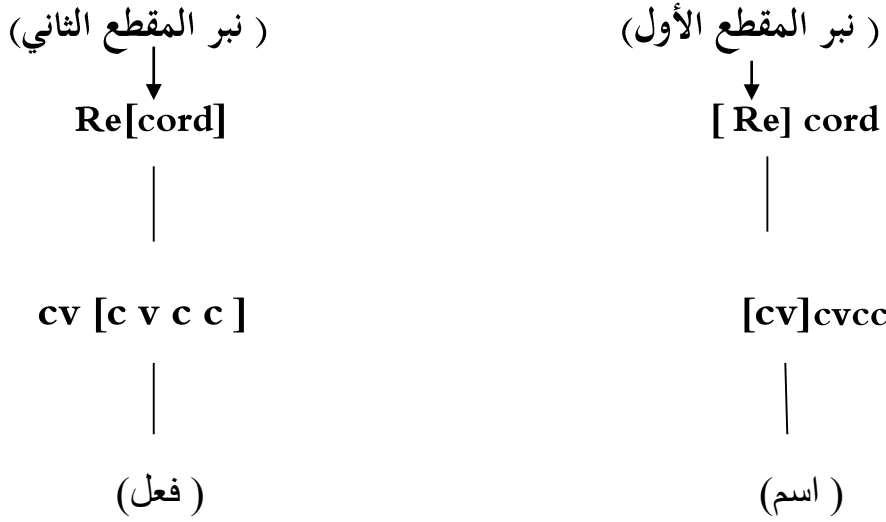


<sup>1</sup> كمال بشر، علم الأصوات ( ص: 517 )

(2)



(3)



(4)



الواضح من هذه الشواهد أن النبر يعد ملمحا تميزيا في اللغة الانجليزية، حيث يتغير معنى الكلمة بتغير المقطع المنبور، فإذا وقع النبر على المقطع الأول من الكلمة كما في Import ، Record ، Object، فإن معناها يوحى على الاسم، أما إذا كان النبر واقعا في المقطع الثاني، نحو: Import، Object ، Record، فالمعنى يدل على الفعل. وفي المثال الرابع (August) يتغير المعنى من الاسم إلى الصفة بتغير موقع النبر في بنية الكلمة، وبهذا توصف اللغات النبرية مثل الانجليزية مثلا باللغات التمييزية، أي؛ لغات غير كمية لأن معاني كلماتها يتغير فقط بمجرد تغيير موضع المقطع المنبور ودرجته، إما من اسم إلى فعل، أو من اسم إلى صفة.

## 2. الظواهر التطريزية في اللغات النغمية

ميز اللغويون المحدثون في دراساتهم الصوتية بين نوعين من درجة الصوت (voice- Pitch)، فهناك نوع يسمى بالنغمة أو التون (Tone)، ونوع آخر يسمى بالتنغيم (Intonation)، فالنغمة تمثل درجة ارتفاع الصوت أو انخفاضه على مستوى الكلمة ولها وظيفة تمييزية، حيث يساعد اختلاف درجات الصوت في بعض اللغات كالصينية مثلا على تمييز الكلمة المفردة من الأخرى، وتسمى هذه اللغات باللغات النغمية (Tone languages)، أما التنغيم تقوم درجات الصوت المختلفة فيه بوظيفة تمييزية على مستوى الجمل و العبارات، وهو "عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين"<sup>1</sup>، وهذا ما سنقف عنده لاحقا.

<sup>1</sup>ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ط الثامنة، 1419هـ - 1998م، (ص: 93)

يتحدد معنى الكلمة المفردة في اللغات النغمية عن طريق النغمة، حيث أن اختلاف درجة الصوت للكلمة المنطوقة هو المسؤول عن تحديد معناها، ويظهر هذا الأمر جليا في اللغة الصينية، التي ينطق فيها اللفظ بنغمات مختلفة تتراوح بين مستوية، وصاعدة، وهابطة يتحدد من خلالها معناه.

وتختلف النغمات أيضا من ناحية ثباتها أو تغييرها، فجد:

- ◆ النغمة المستوية إذا كانت ثابتة
- ◆ النغمة الصاعدة إذا اتجهت نحو الصعود
- ◆ النغمة الهابطة إذا اتجهت نحو الهبوط
- ◆ النغمة الصاعدة الهابطة إذا غيرت نوعها في اتجاهين إلى أعلى ثم إلى أسفل
- ◆ النغمة الهابطة الصاعدة إذا غيرت نوعها في اتجاهين إلى أسفل ثم إلى أعلى.<sup>1</sup>

ومن الشواهد الدالة في اللغة الصينية على مدى تحكم اختلاف النغمات في تحديد معنى الكلمة المفردة، نذكر مثلا كلمة (Ta)، التي تتخذ ثلاثة معاني مختلفة باختلاف درجات النغمة، نحو<sup>2</sup>:

يرْفَع = — (Ta)

يتَحَلَّل = ∩ (Ta)

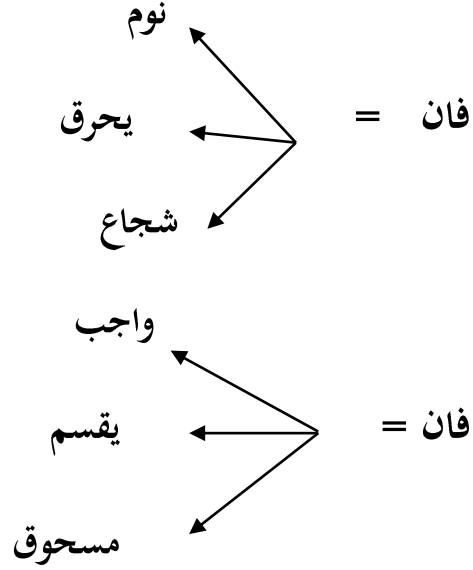
<sup>1</sup> أحمد مختار عمر، دراسات الصوت اللغوي (ص: 227) بتصرف.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، (ص: 226) بتصرف.

$$\text{يَضْرِبُ} = \int (Ta)$$

$$\text{عَظِيمٌ} = \int (Ta)$$

وكلمة (فان) أيضا تفيد ستة معان مختلفة باختلاف درجة الصوت أو النغمة وهي كالتالي<sup>1</sup>:



كما للتنوعات الموسيقية (التنغيم) وظيفة تمييزية، لأنه باستخدامها يتم الحصول على معاني

مختلفة للكلام، وهي معاني ناتجة عن حالات شعورية وذهنية مختلفة، وفي هذه الحالة يمكن

أن تتخذ الكلمة الثابتة أساليب مختلفة بفعل التنوعات التنغيمية. ويمكن التمثيل لهذه المسألة

بالكلمتين الانجليزييتين: « yes » و « go », اللتان بمجرد نطقهما بتنغيمات مختلفة يتغير

معناهما بتغير أسلوبهما بفعل التنوعات الموسيقية: "

1 إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، (ص 103)

◆ كلمة yes: "

١٦ جملة تقريرية تعني: أوافق.

- ١٧ سؤال: هل قلت نعم؟

- ١٨ طلب استمرار: أنا منصت، استمر.

- ١٩ احتمال: من الممكن أن يكون.

- ٢٠ تأكيد: بكل تأكيد.<sup>1</sup>

◆ كلمة go: "

— (نغمة عادية) = أسلوب تقريري: I am going to go there tomorrow

( نغمة عالية) = أسلوب الاستفهام : Go there ?

( نغمة منخفضة عالية) = الإنكار وعدم التصديق : Go there !

( نغمة عالية منخفضة) = فعل أمر : Go !<sup>2</sup>

يتبين انطلاقاً من الشواهد أعلاه، أن "التنغيم والنغم" سمتان تتقاطعان في الوظيفة التمييزية

للكلمة المفردة الثابتة التي لا يطرأ على عناصرها التغيير، فهذه الكلمة تتعدد معانيها بتعدد

التنوعات الموسيقية التنغيمية، وبتغير درجة النغم.

<sup>1</sup> أحمد مختار عمر، دراسات الصوت اللغوي، (ص: 230)

<sup>2</sup> ماريوباي، أسس علم اللغة، (ص: 95) بتصرف

### 3. التنغيم في اللغة العربية

على الرغم من كون التنغيم يعد مظهرا صوتيا، وقاسما مشتركا بين مختلف اللغات، إلا أنه في كثير من لغات العالم يمثل ملمحا تمييزيا يمنح قيما نحوية، وصرفية، ودلالية، لكنه في اللغة العربية لا يحضى بأي وظيفة تمييزية لهذه المستويات. وهذا ما ذهب إليه مجموعة من اللغويين المحدثين من قبيل " أحمد مختار عمر" الذي قال في كتابه دراسة الصوت اللغوي أن: "معظم أمثلة التنغيم في العربية و(لهجاتها) من النوع غير التمييزي الذي يعكس إما خاصة لهجية، أو عادة نطقية للأفراد. ولذا فإن تفعيده أمر يكاد يكون مستحيلا"<sup>1</sup>، وفي هذا الصدد ذكر "تمام حسان" في كتابه مناهج البحث في اللغة إثر حديثه عن وظائف التنغيم النحوية و الصرفية و الدلالية بأنه " ليس في العربية وظيفة معجمية للتنغيم لأن اللغة العربية لا تستخدمه بهذه الطريقة كما تستخدمه الصينية و بعض لغات غرب إفريقيا."<sup>2</sup>، ونفى تمام حسان وجود ظاهرة التنغيم في التراث العربي، حيث أقر بأن التنغيم في اللغة العربية الفصحى غير مسجل ولا مدروس، ومن ثم تخضع دراستنا لهذه الظاهرة في الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النطقية في اللهجات العامية"<sup>3</sup>، وأشار محمد الأنطاكي في كتابه "الوجيز في فقه اللغة" إلى أن قواعد التنغيم

<sup>1</sup> أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، (ص: 366)

<sup>2</sup> تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلوا المصرية، 1990م، (ص: 164)

<sup>3</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (ص: 228)

في العربية مجهولة تماما، لأن النحاة لم يشيروا إلى شيء من ذلك في كتبهم<sup>1</sup>، كما أن إبراهيم أنيس<sup>2</sup> يرى بأنه هناك "صعوبة في البحث عن نظام التنغيم في العربية، نظرا لقلّة أو محدودية البحوث التطبيقية الخاصة باللغة العربية."<sup>3</sup>

إلى جانب شهادات اللغويين العرب المحدثين نجد المستشرق الألماني "برجستراسر" ينفي وجود التنغيم في اللغة العربية لدا النحاة والقراء، قائلا: "والآن، بعد هذه التوطئة العامة، نوجه نظرنا إلى اللغة العربية خاصة، فنعجب كل العجب، من أن النحويين والمقرئين القدماء، لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلا، غير أن أهل الأداء والتجويد خاصة، رمزوا لما يشبه النغمة ولا يفيدنا ما قالوه شيئا؛ فلا نص نستند عليه في إجابة مسألة: كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن؟"<sup>3</sup>

وأرجع "حانون مبارك" في معرض حديثه عن التنغيم عند النحاة وعلماء المعاني، إغفال علماء النحو أثناء دراستهم لبعض القضايا التركيبية مثل الاستفهام، والأمر، والتعجب، والنداء، والجملة الإنشائية، والفصل والوصل، لدور التنغيم كعامل مساهم في بناء الكلام، واقتصرهم في دراسة مثل هذه القضايا على دراسة تركيبية شكلية تخضع في رأيهم لقواعد شكلية لا ينبغي الانحراف عنها، وهذا الإغفال مرده بعدان اثنان، هما:

<sup>1</sup> محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، منشورات دار الشرق، بيروت، لبنان، 1969، (ص: 252)

<sup>2</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، (ص: 104)

<sup>3</sup> برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1414هـ - 1994م، (ص: 72)

♦ بما أن توحيد اللغة كان يفرض سن معيارية تركيبية وصواتية... فقد عمد النحاة إلى إبعاد "لحون العرب" والاختلافات اللهجية، ومن هذه اللحون الظواهر التطريزية التي كانت تختلف، دون شك، من قبيلة إلى أخرى، وهذا يعني أن النحاة قد وضعوا قوالب شكلية خالصة لا ينبغي الانحراف عنها، غير أن ذلك لا يحول دون أن تملأ القبائل هذه القوالب بخصائصها التطريزية اللهجية.

♦ لجأ النحاة إلى "تكيلف" الأدوات النحوية بالإبانة عن الظواهر التطريزية، بحيث يمكننا القول بأن الظواهر قد اختزلت أدوارها في العلاقات النحوية الشكلية فانصهرت في الأدوات إلى درجة افتقدت فيها هويتها وطبيعتها.<sup>1</sup>

يمكننا أن نستخلص مما سبق ذكره من أقوال لبعض الدارسين اللغويين المحدثين أن قواعد التنغيم في اللغة العربية مجهولة لأنه لم تسجل لدى النحاة أي دراسة معيارية للتنغيم، فهذا الرأي لم يمنع من وجود خطرات وإشارات دالة على التنغيم، أساسا في كتب النحو، تعطي شعورا عميقا بأن رفض هذه الظاهرة رفضا قاطعا أمر غير وارد، وإن كانت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قليلة لا تخضع لنسق قاعدي محكم، ومن هذه الإشارات المتعلقة بأهمية التنغيم في تفسير بعض الحالات اللغوية، ما أورده ابن جني في باب ( حذف الاسم على ضرب) قائلا: "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير

<sup>1</sup>مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية نموذج الوقف، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م، (ص: 34)

عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح و التطريح و التفخيم و التعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، و أنك تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول كان و الله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ ب(الله) هذه الكلمة، و تتمكن من تمطيط اللام و إطالة الصوت بها ( و عليها) أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سأله فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت و تفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك، وكذلك إن ذمته أو وصفته بالضيق قلت: سأله وكان إنسانا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا ليما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك.<sup>1</sup>

يتضح من هذا النص أن لابن جني وعيا كاملا بمسألة التنعيم، وهذا يتبين من خلال اعتباره المقام والمقال يلعبان دورا مهما في تذوق الباب النحوي، حيث أضحى التنعيم وتعبيرات الوجه من دلائل فهم هذا الباب، وما كنا نفهم الصفة المحذوفة إلا بهما. ففي قوله "سير ليل" و "كان والله رجلا" صار تطويح الكلام وقوة اللفظ مع التطريح والتفخيم والتمطيط وسائل تنغيمية تدل على فهم الصفة المحذوفة.

<sup>1</sup>ابن جني، الخصائص، ج 2، (ص: 370-371)

لم يتوقف الأمر فقط عند تلميح ابن جني في هذه المسألة، بل هناك تلميحات أخرى للغويين القدامى، من قبيل إشارات صاحب الكتاب للتغيم عند دراسته لظاهرة "الندبة"، الذي قال فيها: "اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها"<sup>1</sup>.

وإشارة ابن يعيش الذي قال في شرح المفصل "اعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تعده حاضرا، وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن، ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع أتوا في أوله ( بيا أو وا) لمد الصوت ولما كان يسلك في الندبة و النوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرًا للترنم"<sup>2</sup>. ((وقال في حرف الندبة" وأما وا فمختص به الندبة لأن الندبة تفجع وحزن والمراد رفع الصوت ومدّه لإسماع جميع الحاضرين."<sup>3</sup>)))

من الواضح أن هذه النصوص تتضمن إشارات تتعلق بظاهرة التغيم، فمثلا مصطلح "الترنم"، و"مد الصوت"، و"التطريب" فهي صور واضحة تدل على وعي القدماء بهذه الظاهرة.

<sup>1</sup>سيبويه، الكتاب، ج2، (ص:220)

<sup>2</sup>ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، (ص: 13)

<sup>3</sup>المصدر نفسه ج8، (ص: 120)

وقد تحدث ابن جني في مكان آخر عن ظاهرة لغوية أخرى لا نجد لها تفسيراً ولا بياناً إلا بالتنعيم، يقول: " من ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً، وكذلك مررت برجل أيما رجل، لأن ما زائدة، وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية. ومن ذلك لفظ الواجب، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً. وذلك كقول الله سبحانه: " أنت قلت للناس " أي ما قلت لهم، وقوله: " الله أذن لكم " أي لم يأذن لكم. وأما دخولها على النفي فكقوله -عز وجل- "ألست بربكم" أي أنا كذلك، وقول جرير: "ألستم خير من ركب المطايا"، أي أنتم كذلك، وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده، فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا، والنفي إيجاباً"<sup>1</sup>.

يقف ابن جني في هذا النص على قضايا تركيبية من قبيل الاستفهام، والتعجب والنفي، والإيجاب، وهي تشكل في نظره قضايا لا تكتمل وظائفها إلا "بمنحنيات تنغيمية تبرز أساساً حينما يلتبس الاستفهام معنى التعجب، وحين يلتبس الإيجاب بالنفي والنفي بالإيجاب. وهذا يعني أن ما يجعل الاستفهام تعجباً والإيجاب نفيًا والنفي إيجاباً هو التنعيم"<sup>2</sup>. لكن رغم وجود هذه الإلماحات والإشارات الخاصة بالتنعيم لدى علماء اللغة القدامى، وما له من دور في بناء

1 ابن جني، الخصائص، ج3، (ص: 269)

2 مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، (ص: 37)

الكلام تركيبيا ودلاليا، إلا أنه من جهة لا يزال يشوبه الغموض نظرا لغياب قواعد معيارية تحدد وظائفه وعلاقاته مع المستويات اللغوية الأخرى خاصة المستوى الدلالي والمستوى التركيبي، ومن جهة أخرى لانعدام الدراسات النظرية والتطبيقية الشاملة، التي يمكن أن تحدد ماهية التنعيم وطبيعته وكنهه.

### المبحث الثاني: الوقف باعتباره ظاهرة تطريزية

يعتبر ملمح الوقف من الظواهر التطريزية التي يجب على القارئ تحقيقها والحفاظ عليها أثناء أداء القرآن الكريم أداء مرتلا، ولذلك قال علي ابن أبي طالب: "الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف"<sup>1</sup>، فالأداء القرآني يقوم على عناصر تطريزية من أبرزها الوقف، كما أن معرفة مواضع الوقف ومواطنه لا يتم إلا بمراعاة قواعد الترتيل، وهي قواعد تحدد وظائف الوقف وتبين جائزه من واجبه ومن محرمه.

ويعود تحريم الوقف ووجوبه عند القراء إلى ما يترتب على الوقف من إيضاح المعنى المراد من الكلام، واستكمال الكلام ركني الجملة من المسند والمسند إليه، فهذا الكلام يفيد بأن مواضع الوقف تحدها مستويات لسانية تتمثل في المستوى الدلالي والمستوى التركيبي، بمعنى أن الوقف باعتباره ظاهرة تطريزية يكون واجبا عندما ينتهي الكلام بتمام المعنى وحصول الفهم، وثبوت الإفادة، و يكون قبيحا إذا وقف القارئ على أواخر الكلم دون مراعاة الجوانب التركيبية

<sup>1</sup>القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ج1، (ص:492)

أو الدلالية، فالوقف باعتباره ملمحا تطريزية فوق مقطعي يعد وسيلة صوتية يلجأ إليها القارئ للفصل بين الجمل وأجزاء الجمل، كما أنه يساهم في تقطيع السلسلة الكلامية وفق معايير ومحددات نحوية ودلالية وتنغيمية وإيقاعية. وهذا ما نجده في كلام "الصفاقسي" الذي قال في هذا الإطار: "(...) ومرجع هذا إلى فهم المعنى ومراعاة الأحكام النحوية، فلا يوقف على العامل دون المعمول ولا على المعمول دون العامل وسواء كان العامل اسما أم فعلا أم حرفا، وسواء كان المعمول مرفوعا أم منصوبا أم مخفوضا، عمدة أو فضلة، متحدا أو متعددا، ولا على الموصول دون صلته، ولا على مالا جواب دون جوابه، ولا على المستثنى ولا على المتبوع دون التابع، ولا على ما يستفهم به دون ما يستفهم عنه، ولا على ما أشير به دون ما أشير إليه، ولا على الحكاية دون المحكي، ولا على القسم دون المقسم به وغير ذلك مما لا يتم المعنى إلا به"<sup>1</sup>، فهذا النص يبين ضوابط الوقف التركيبية التي لا يتم المعنى إلا بها. ومن ثم إذا كان الوقف قطعاً للكلام، فلا ينبغي فصله عن وظائفه التي يتحكم فيها جانب التركيب والدلالة. ومن الوظائف التي تناط للوقف، نذكر:

<sup>1</sup> أبو الحسن الصفاقسي تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلي، تصحيح: محمد الشاذلي النيفر، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، (ص: 129)

## 1. الوظيفة الدلالية للوقف.

يشترط النحاة وعلماء التجويد والقراءات في الوقف، أن لا يقع وسط الكلمة و أن يراعي مواطن الوقف التي تقوم على قواعد الترتيل المتفق عليها، لأن ذلك يسبب لدى السامع اختلالات في معاني الآيات القرآنية، وهذا يدل على أن الوقف وإن كان أخذاً للنفس واستراحة يشعر بها القارئ إلا أن هذا لا يحجب الوظيفة الدلالية التي يحضى بها الوقف، فالوقف يفيد تمام المعنى المراد من الكلام قصد الانتقال إلى معنى آخر، أما إذا لم يكن المعنى تاماً، فلا يجب الوقف حينئذ؛ لأن المقصود من الكلام سيقى مجهولاً ومبهماً، وهذا سيؤثر سلباً على المعنى المراد وسينقصه ويفسده لدى المتلقي. ومن تم فالوقف يؤدي وظيفة توضيحية للمعنى، فلا نقف عند رؤوس الآيات مثلاً، إلا عند تمام المعنى وتمام المراد عند السامع، ومن الشواهد القرآنية التي تدل على وظيفة الوقف الدلالية، نذكر مايلي:

❖ قال الله تعالى في سورة الكهف<sup>1</sup>:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۗ ﴿١﴾ فِيمَا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ

الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۗ ﴿٢﴾

درس المفسرون هذه الآيات دراسة تظهر مواطن الوقف المحتملة وأثرها على بيان المعنى،

فجاء الوقف يتخذ المواضع التالية:"

<sup>1</sup> سورة الكهف، آية: ( 1- 2 )

1- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ

2- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ قَيِّمًا ۗ

في الموضوع الأول ذهب بعض المفسرين أمثال "الأنباري ومجاهد والفراء" وغيرهم إلى أن الوقف على كلمة "عِوَجًا" وقف غير تام، يفيد معنى (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا)، فهو وقف يضم قاعدة التقديم والتأخير، في حين اعتبر نافع وغيره من المفسرين الوقف على "عِوَجًا" وقفًا تاما مستوفيا للمعنى، لكونه رأس الآية، وأن الابتداء بـ "قَيِّمًا" تقديره: "ولكن جعله و أنزله قيما". وفي الموضوع الثاني جعل أبو حاتم الوقف يقع على "قَيِّمًا"، لكن السجاوندي أيد الوقف على "عِوَجًا" لتمام المعنى وتجنب الوقوع في اللبس، وذهب إلى أن "قَيِّمًا" حال من الكتاب، وأن جملة (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا) اعتراضية. والأحسن أن ينتصب (قَيِّمًا) بفعل مضمّر، ولا يكون حال من الكتاب؛ لأنه قد فصل بين

الحال وصاحبها بجملة معطوفة على جملة العامل في الحال، وهي قوله: (وَلَمْ يَجْعَلْ

لَهُ عِوَجًا).<sup>1</sup>

❖ قال الله تعالى في سورة النحل:<sup>2</sup>

﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِيٌّ وَهَذَا

لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾

يلزم الوقف في هذا الشاهد القرآني على كلمة (بَشَرٌ) في السلسلة الكلامية

﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾، لأن هذه الجملة في محل نصب مقول القول الذي قاله الكفار، ويتم

استئناف بقية الآية بالجملة الاسمية ﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِيٌّ

وَهَذَا لِسَانٌ مُّبِينٌ﴾ التي تفيد معنى رد الله سبحانه وتعالى على زعم الكفار وتكذيبه لهم. في

حين لو لم يتم الوقف على كلمة "بشر" وتم وصل الأداء حتى رأس الآية، لدلت الجملة الأولى

على مقول قول الكفار، ودلت الثانية على جملة تفسيرية لها من كلام الكفار، وهو ما لا يراد

<sup>1</sup>الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، (ص:344)، السجاوندي، علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، ط 2، مكتبة الرشد،

الرياض، 1427هـ-2006م، (ص: 654-655)، الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، (ص:461)،

<sup>2</sup>سورة النحل، آية: (103)

من الآية، لذا كان من اللازم الوقف على كلمة (سَهْرٌ) حتى يتم الفصل بين كلام الكفار ورد الله سبحانه وتعالى على زعمهم.

❖ قال الله تعالى في سورة المائدة<sup>1</sup>:

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ ۙ ﴾ (٩)

ذكر ابن الأنباري أن الوقف على ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ وقف غير تام من حيث المعنى، لأن جملة ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ هو الكلام المحكي، وتأويل الوعد القول، كأنه قال: (قال الله لهم مغفرة)<sup>2</sup>، وهذا ما أشار إليه السجاوندي الذي علل عدم الوقف على ﴿ الصَّالِحَاتِ ﴾ إلى أن الوعد واقع على المغفرة والأجر، وتقديره: (أَنْ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ)<sup>3</sup>، لكن صاحب الكشاف يرى أن الوقف على ﴿ الصَّالِحَاتِ ﴾ تام، لأن: "(لهم مغفرة وأجر عظيم) بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله، كأنه قال: قدم لهم وعدا، فقيل: أي شيء وعده لهم؟ فقيل: " لهم مغفرة وأجر عظيم"<sup>4</sup>، وقد ذكر أوجها أخرى منها أنه قد يكون الوعد على إرادة القول، بمعنى وعدهم وقال لهم مغفرة، أو على إجراء (وعد) مجرى (قال): لأنه ضرب من القول.

<sup>1</sup>سورة المائدة، آية: (9)

<sup>2</sup>ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج2، (ص:756)، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم

الكتب، بيروت، 1408هـ-1988م، ج3، (ص:267)

<sup>3</sup>السجاوندي، علل الوقوف، ج2، (ص:447)

<sup>4</sup>الزمخشري، الكشاف، تعليق: خليل مأمون شيخا، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1430هـ-2009م، (ص:282)

فالوقف كما رأينا سابقا، له أثر كبير في إفادة المعنى، ومن لا يحسنه ولا يعرف ما يترتب عليه من قواعد يقع في خلط للمعاني، وإحالة المعنى إلى معنى آخر، وهناك أمثلة كثيرة في هذه المسألة، يستحيل حصرها، لأنها تحدث نتيجة الوقف الخاطيء، وسنكتفي بذكر مثال للوقف على ﴿ فَأَكَلَهُ ﴾ في قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿ قَالُوا يَا بَانًا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّبُّ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾<sup>1</sup> فهذا الوقف يفيد أن يوسف عليه السلام أكل المتاع، لكنه وقف قبيح، لأنه غير معنى الآية وجعل يوسف عليه السلام هو الفاعل، مع أن الفاعل الحقيقي في الآية هو (الذِّبُّ) الذي أكل يوسف عليه السلام عندما كان يحرس أمتعة إخوته. لهذا، فالوقف على (الذِّبُّ) يعد وقفا حسنا؛ لأنه يبين للمتلقى المراد من الآية، بينما الوقف على ﴿ فَأَكَلَهُ ﴾ وقف مستقبح؛ لأنه غير معنى الآية وحوله إلى معنى آخر غير مقصود.

نظرا للعلاقة الواردة بين المستوى الدلالي والمستوى التركيبي، ودورهما في بيان معاني الآيات القرآنية، سنخصص الحديث أيضا عن الوظيفة التركيبية للوقف، انطلاقا من بعض الشواهد القرآنية الموضحة لذلك.

<sup>1</sup>سورة يوسف، آية (17)

## 1. الوظيفة التركيبية للوقف

أشرنا سلفاً إلى نص الصفاقسي الذي يقر فيه أن الوقف باعتباره ملمحاً تطريزيا يتحقق بمراعاة المعنى، والمعنى يتوقف على الأحكام النحوية، بحيث لا يصح الوقف عند العامل دون المعمول، ولا عند الاستثناء دون المستثنى منه، ولا عند التمييز دون مميزه، (...). فالوقف الذي لا يراعي العلاقات التركيبية عند أداء النص القرآني يؤثر سلباً على ذهن المتلقي، ويمنعه من استيفاء المعنى المراد. ومن هنا لا ينبغي مثلاً الوقف عند قوله تعالى: (الحمد لله)، لأنه من الناحية التركيبية نعت يحتاج لمنعوته الذي هو (رب العالمين). ومن الشواهد القرآنية التي تدل على وظيفة المستوى التركيبي في بيان معنى الآيات القرآنية، نذكر:

❖ قوله تعالى في سورة الكهف<sup>1</sup>:

﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ

عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ... ﴾

ذهب بعض النحاة و المقرئين<sup>2</sup> إلى أن الوقف في هذه الآية، يتوقف على تحديد خبر

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ فرأوا فيها أوجهها: الوجه الأول: أن

<sup>1</sup>سورة الكهف، آية: (30-31)

<sup>2</sup>ابن الأنباري، إيضاح الوقف و الابتداء، (ص: 757)، الأشموني، منار الهدى في الوقف و الابتداء، (ص: 467)، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (ص: 283)، أبو محمد مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ-1984م، (ص: 441)

يكون خبرها هو قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾، وعليه، فالوقف يتم بتمام الخبر في قوله: ﴿أَحْسَنَ عَمَلًا﴾، ويفيد معنى "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نضيع أجرهم، أو لا نترك أعمالهم الحسنة تذهب سودا، بل نجازيهم عليها. والوجه الثاني: أن يكون الخبر هو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾، وهذا الوقف غير تام، لأنه لا يوقف على اسم (إن) دون خبرها، وفي هذه الحالة تكون جملة ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ جملة اعتراضية بين اسم (إن) وخبرها. أما الوجه الثالث لخبر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، هو خبر محذوف تقديره: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يجازيهم الله بأعمالهم)، ودل على ذلك قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾.

❖ وقوله تعالى في سورة الأنعام<sup>1</sup>:

﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كُنَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

اعتبر الأنباري الوقف في قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ يتخذ وجهان: الأول أن تجعل

الكلام تاما على قوله: ﴿كُنَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ ثم تستأنف بقوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، وهذا

<sup>1</sup>سورة، الأنعام، آية: (12)

الاستئناف في نظر "القرطبي" هو للتبيين، فيكون المعنى: (ليمهلنكم وليؤخرن جمعكم)، وقيل المعنى ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ أي: في القبور إلى اليوم الذي أنكرتموه. كما أن "الأشموني" بين أن الوقف على ﴿الرَّحْمَةَ﴾ حسن إذا جعلت اللام في ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ جواب قسم محذوف، والتقدير (والله ليجمعنكم)، وذكر "مكي" أن قوله ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ في موضع نصب على البدل من ﴿الرَّحْمَةَ﴾ واللام لام القسم فهي جواب ﴿كُنَّ﴾، لأنه بمعنى أوجب ذلك على نفسه ففيه معنى القسم. أما الوجه الثاني عند الأنباري فهو جعل قوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ في موضع نصب بـ ﴿كُنَّ﴾، كما في قوله تعالى في سورة الأنعام الآية 54 ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ أَنَّهُ مَن عَمِلَ﴾ وعليه، لا يحسن الوقف على ﴿الرَّحْمَةَ﴾ لتعلق ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ بما قبلها".<sup>1</sup>

❖ قال الله تعالى في سورة التوبة<sup>2</sup>:

﴿.... فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيْدِيَهُمْ يَجُودُونَ لَمْ تَرَوْهَا﴾

في هذه الآية يتم الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾، حتى لا

يلتبس الأمر ويفهم معنى غير المعنى المراد، ويعتقد السامع أن الضمير في قوله (عليه) هو

1الداني، إيضاح الوقف والابتداء، ج 2، (ص:630)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج8، ص: (392)، الأشموني، منار الهدى في بيان

الوقف والابتداء، (ص:265)، أبو محمد مكي، مشكل إعراب القرآن، (ص: 246)

2سورة: التوبة، آية: (40)

الضمير في قوله (وأيدته)، فالضمير الأول يعود على أبي بكر الصديق رضي الله عنه، والضمير الثاني يعود على الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>1</sup>، وعليه، فاختيار الوقف الحسن يجنبنا الوقوع في اللبس بين الضميرين.

نستخلص مما سبق، أن الوقف يحضى بوظيفة توجيهية، فهو يقوم بضبط العلاقات التركيبية وتحسينها وتجويدها، ثم بناء المعنى وتوجيهه، ورفع اللبس والغموض عنه. والوقف باعتباره ظاهرة تطريزية له أدوار إيقاعية موسيقية في التوازي الصوتي للقوافي، وهذا ما سيتبين من خلال دراستنا للظاهرة الإيقاعية للوقف في الخطاب الشعري.

### 3. الوظيفة الإيقاعية للوقف

ترتبط الظواهر التطريزية بالإيقاع ارتباطا كبيرا، فالوقف إلى جانب ظواهر تطريزية أخرى، مثل "التنغيم والنبر" يساهمان في إكساب الخطاب الشعري إيقاعا جماليا موسيقيا، وذلك تبعا لمراد المتكلم، ورغبته في إمتاع المخاطب وإقناعه. وفي هذا الصدد أشار حنون مبارك إلى "أن للوقف دورا تمييزيا في البنية الإيقاعية للكلام، وهو دور تشاركه فيه أصناف تطريزية أخرى مثل التنغيم والطول والنبر"<sup>2</sup>، وتكمن غاية الوقف في بيان القوافي و توازن الأجزاء و الفصول على

<sup>1</sup> أبو محمد مكي، مشكل إعراب القرآن، (ص: 329)

<sup>2</sup> حنون مبارك، في بنية الوقف وبنية اللغة، تحت إشراف، عبد القادر الفاسي الفهري، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، 1996-

1997م ج 1 (ص: 390)

نغمة واحدة، والوقوف فيها إما على حروف مماثلة كما هو وارد في الشعر، أو على حروف متجانسة كما نجد في النثر، ومن بين الظواهر الإيقاعية التي تدل على أن الوقف في الشعر له بعد موسيقي تنغمي، نجد ظاهرة الإشباع المتمثلة في إشباع حركة الروي، فهي ظاهرة تجعل المتلقي يحس بعدوية الأساليب الفنية ودورها في تأدية المعنى.

ولقد أشرنا في المباحث السابقة أن علماء اللغة والنحاة،<sup>1</sup> اتفقوا على أن الهدف من الإشباع هو إحداث الانسجام النغمي، وأن اختيارهم الحركات الطويلة (الألف والواو والياء) للوقف عليها، يرجع لكونها تسمح بامتداد الصوت، فيؤدي ذلك إلى إحداث الترنم الذي يتطلبه الشعر عند الإنشاد، يقول ابن جني في ذلك: " لما كان من عادتهم أن يترنموا في أواخر الأبيات بامتداد الصوت جاءوا بالألف، والياء، والواو بعد حرف الروي في نحو قوله<sup>2</sup>:

قَفَا نَبِكْ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلِي

وقوله<sup>3</sup>:

سَقَيْتَ الْغَيْثَ أَيَّتْهَا الْخِيَامُ

<sup>1</sup> ابن جني، سيبويه، الكتاب، ج 4، (ص:206)، و الأخفش، القوافي، (ص:12):

<sup>2</sup> الشاهد من الطويل، وهو لامرئ القيس في المعلقة، ينظر شرح المعلقات السبع للزوزني، الدار العالمية، 1983م، (ص:10)، وهو صدر

بيت عجزه : بسقط اللوى بين الدخول فحومل .

<sup>3</sup> الشاهد من الوافر، وهو لجرير في ديوانه (ص:278)، والكتاب، ج4، (ص:206)، وهو عجز بيت صدره : متى كان الخيام بذي طلوح

وقوله<sup>1</sup>:

### أقلى اللوم عاذل والعتابا

يبدو من الشواهد السالفة أن إشباع حركات الروي القصيرة (الفتحة، والضمة، و الكسرة) بالحركات الطويلة (الألف، والواو، والياء) أثناء الوقف، تكسب القافية نغمة موسيقية إيقاعية تمتع المتلقي وتثير انتباهه، ولا شك في أن ما ذهب إليه ابن جنى وغيره من اللغويين في تحليل هذه الظاهرة صحيح ؛ حيث إنه من الثابت أن العرب كانوا يعنون عناية كبيرة بإنشاد الشعر، فقد روى أن الرشيد كان يطرب بإنشاد الشعر أكثر من طربه للغناء<sup>2</sup>، ولا يتم هذا الإنشاد إلا بإحداث الانسجام النغمي الذي يطلق عليه ابن جنى اسم الترنم، والذي يساعد الوقف بالحركات الطويلة على تحقيقه؛ إذ إن "حروف الإطلاق، أي: الألف والواو والياء هي المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع الصالحة لها"<sup>3</sup>

ونلمس أيضا هذه النغمة الصوتية أو ما يعرف بالانسجام الصوتي في الفواصل القرآنية؛ ففي كثير من مواضع القرآن الكريم نلاحظ إشباعا للحركة القصيرة عند الوقف عليها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾<sup>4</sup>، وقوله عز وجل: ﴿يَلَيْتُنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولًا﴾<sup>5</sup>، وقوله:

1-الشاهد من الوافر، وهو لجبرير في ديوانه (ص: 813)، والكتاب، ج 4(ص: 205)، وهو صدر بيت عجزه: وقولي إن أصبت لقد أصابا

2-جرجي زيدان تاريخ، آداب اللغة العربية، تعليقك شوقي ضيف، دار الهلال، ج1، (ص:64)

3-شرح الشافية للرضي، ج2، (ص: 316)

4 - سورة، الأحزاب، ي:10

5-سورة، الأحزاب، ي:66

﴿فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ﴾<sup>1</sup> وهذا ما ذكره ابن جنى قائلاً: "فأما قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ﴾،

و﴿قَوَارِبًا﴾<sup>2</sup> و﴿وَتَطَّوَّنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾، فإنما زيدت هذه الألفات في أواخر هذه الأسماء التي لا

تنوين فيها لإشباع الفتحات، وتشبيه رؤوس الآيات بقوافي الأبيات.<sup>3</sup>

فوجود ظاهرة الإشباع في القرآن الكريم لا يعنى أنها تطابق ما هي عليه في الشعر؛ لأن الوقف

على الفواصل القرآنية يقتصر على إشباع الفتحة وحدها دون غيرها، في حين أن الشعر يشمل

الحركات الثلاث، وقد لمح ابن جنى إلى علة ذلك؛ إذ يرى أن الألف خفيفة فألحقت لخفتها،

والواو والياء ثقيلتان فلم تزايدا لثقلهما.

وذهب محمد حماسة عبد اللطيف أن هناك علة أخرى مرتبطة بإشباع حركة الروي؛ وهي

أن: "القافية المطلقة منبورة المقطع الأخير، لأنه مقطع طويل بسبب الإنشاد الشعري، ويقع عليه

النبر؛ لأن النبر يقع على المقطع الأخير في الكلمة أو الصيغة إذا كان هذا المقطع طويلاً، وطول

المقطع هنا آت إنما من كون الكلمة أصلاً تنتهي بحرف مد، وإما من كون حرف المد ناتجا عن

إشباع الحركة، وطول الحركة يؤدي دورا واضحا في قوة الإسماع، وهذه قاعدة عامة في القافية،

وهي التزام حرف صامت وحرف لين منبور أو ممدود في أواخر الأبيات، وهذا يعنى أن القافية

1- سورة، الأحزاب، ي: 67

2- سورة، الإنسان، آية: 15

3- ابن جنى، سر صناعة الإعراب (ص: 677)، وينظر، (ص: 471 - 726)

تنال قدرا أكبر من التركيز الصوتي لتكرار بعض المقاطع المعينة ونبرها"<sup>1</sup>، ومن الواضح أن هذا التركيز الصوتي الذي تحظى به القافية نتيجة إشباع حركة الروي يمنحها قدرا من العناية والاهتمام الذي ينعكس على ما تؤديه من دلالات، ومن ثمة، لم تعد الغاية من إشباع حركة الروي هي خلق إيقاع موسيقي، وإنما تحقيق فائدة دلالية.

وهكذا، يمكن القول إن الوقف يعد ملمحا تطريزيا أو وسيلة تطريزية، لأن له أثرا بارزا في بيان المعنى وتوجيهه، والإغفال عنه يؤدي إلى فساد المعنى والتباسه، وأنه يحدد المواقع التركيبية ويضبط العلاقات النحوية التي قد تكون لها تأثير سلبي على الدلالة، كما أن البعد الموسيقي الذي يحظى به الوقف يساهم في خلق الانسجام بين مقاطع الكلام، وتأسيس رنة إيقاعية في آخر السلسلة الكلامية باعتبارها متوالية صوتية، عن طريق تماثل الصوامت والصوائت وانسجامها و تقاربها، فالوقف يكشف لنا عن البنية الإيقاعية للفواصل، فمثلا إشباع حركة الحرف الأخير من الكلمة وضعت لتناسب بها نهاية هذه الفواصل، وتعطيها نغمة موسيقية تبرزها و تقويها، وتجعلها دالة. وهذا ما يضيف على الوقف صفة التمييز.

#### 4. الوظيفة التمييزية للوقف

علاوة على ما سبق، يتبين بأن الوقف يحظى بوظيفة تمييزية، لأنه يميز بين معاني المركبات

الصوتية للآية الواحدة. ويمكن بيان ذلك، انطلاقا من الفرضية القوية التالية:

1- محمد حماسة، الجملة في الشعر العربي، (ص: 110 - 111)

❖ قال تعالى في سورة البقرة<sup>1</sup>:

﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾

يوزع الوقف في الآية الكريمة وفق تقديرات، وهي:

✓ الحالة الأولى: ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ . فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ يتم الوقف في هذه الآية

على كلمة ﴿ رَيْبٌ ﴾ ويتخذ التقديرات التالية:

~ جاءت الكلمة على صيغة الخبر، وأفادت من الناحية الدلالية "معنى النهي" ﴿لَا رَيْبٌ﴾

أي: لا ترتابوا فيه.

~ جاء خبر (لا) محذوفاً، وتقديره: (فيه)، وأفادت معنى: ذلك الكتاب لا ريب فيه، فيه

هدى؛ أي: أن هذا الكتاب لا يقع فيه ريب، وأن فيه هدى للمتقين

~ جاء معنى ﴿لَا رَيْبٌ﴾ لا شك، أي: أن الكتاب حق، لا شك فيه أنه من عند الله، وأنه

الحق والصدق.

<sup>1</sup>—سورة، البقرة، آية: (2)

واستئناف الكلام بالخبر المقدم (فيه) والمبتدأ المؤخر (هدى) الواردة في: الآية ﴿ فِيهِ هُدًى

لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ يكون فيه تأييد لمن ذهب إلى أن القرآن لا يوصف كله بأنه هدى.

الحالة الثانية: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ يتم الوقف على ﴿ فِيهِ ﴾، وفي

هذا الوقف أيضا تقديرات، هي كالتالي<sup>1</sup>:

~ جاء (فيه) خبرا ظاهرا لـ "لا"، وهو شبه جملة، وهذا الوقف رجحه بعض المفسرين

لعل تتجلى في كون:

• الوقف على (فيه) يضيفي على جملة (هدى للمتقين) معنى جديد مستقل عما كانت توجيه

في حالة الوصل بها، وهذا المعنى يدل على أن القرآن الكريم كله هدى، وليس فيه هدى

فقط.

• لفظ (لا ريب) ترد في القرآن الكريم مقرونة بخبرها، الذي هو (فيه)، وهذا يرجع إلى تعلق

(فيه) بـ (لا ريب)، مما يفيد معنى "لا شك فيه".

<sup>1</sup>نظر: (عبد الله بن سالم الشمالي، كتاب وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال كتاب "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله"

لابن الأنباري. تحت إشراف الدكتور "عبد الله بن ناصر القرني"، جامعة أم القرى، السعودية، 1426هـ، (ص: 113)، محمد شوك، تعانق

الوقف في القرآن الكريم دراسة موضوعية دلالية، مجلة أفاق الثقافة والتراث، العدد الثمانون، 1434هـ - 2012م، (ص: 23-25)

وهكذا، فالمعاني التي أفادها الوقف في هذه الآية، هي:

- أن الكلام المتحدى به هو الكتاب المنعوت بالكمال
- أن هذا الكتاب لا يشوبه الريب.
- أن هذا الكتاب هدى للمتقين، لأنه يقينا لا يحوم الشك حوله.

نلاحظ من الشاهد أعلاه، أن المفردة الصوتية الواحدة قد تغير من دلالات الآية القرآنية كلما اختلف موضع الوقف عليها، وهذه الوظيفة التمييزية للوقف قد حللها ابن الأنباري بشكل مفصل، محددًا الوقوف المحتملة والأحكام الخاصة بذلك، فقال: " والوقف على (الكتاب) قبيح لأن (لا ريب فيه) صلة (الكتاب)، والصلة والموصول بمنزلة حرف واحد، فإن جعلت (لا ريب فيه) خبرا لـ (ذلك) لم يحسن الوقف أيضا على (الكتاب) لأن المرفوع مضطر إلى رافعه. و الوقف على (لا) قبيح لأنها ناصبة لما بعدها مضطرة إليه، وفي (هدى) سبعة أوجه: الرفع بإضمار " هو " كأنك قلت " هو هدى للمتقين"، فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على (فيه)، ولا يتم لأن (هدى) مع رافعه متعلقان بالأول، والوقف على "الريب" قبيح لأن " فيه" خبر التبرئة، فهي مضطرة إلى ما قبلها، والوجه الثاني: أن ترفع (هدى) ب(ذلك)، فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على (الريب) ولا على (فيه) لأنهما خبران لما قبلهما، والخبر مضطرا إلى الذي خبر به عنه، والوجه الثالث: أن الرفع (هدى) على الإتيان لموضع (لا ريب فيه) كأنك قلت " ذلك الكتاب حق هدى"، فعلى هذا المذهب لا يتم الوقف على "الريب" ولا يحسن، و يحسن

الوقف على (فيه) لأن " الهدى " ليس بخبر لما قبله. والوجه الرابع: أن ترفع " الهدى " بـ (فيه) فيتم الكلام على قوله (لا ريب) ثم تبدئ (فيه هدى للمتقين) ويكون معنى (لا ريب) لا شك (...). والوجه الخامس: أن تنصب (هدى) على القطع من (ذلك)، والوجه السادس: أن تنصبه على القطع من (الكتاب). والسابع: أن تنصبه على القطع من الهاء في (فيه)، فعلى هؤلاء الثلاثة الأوجه لا يحسن الوقف على "الريب" ويحسن على (فيه) ولا يتم لأن المقطوع متعلق بالمقطوع منه. والوقف على (هدى) قبيح لأن اللام صلته وهو ناقص مضطرا إليها<sup>1</sup>.

فإذا كانت الشواهد التي رأيناها سابقا، تدل على الوظيفة التمييزية للوقف، فهذا لا يعني أن الوقف في القرآن الكريم كله يحظى بدور تمييزي، بمعنى أن هناك الكثير من الآيات لا تتعدد معانيها بتغير مواطن الوقف على مفرداتها الصوتية. ومن بين الشواهد التي سقناها لذلك، نجد:

❖ قول الله تعالى في سورة الفاتحة ؟

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٢ ﴾  
 ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥ ﴾

إذا اعتمدنا في هذا الشاهد الوقف على رأس كل آية، مثل الوقف على (الرحيم)

في البسمة، والوقف على (العالمين) في الآية الثانية التي تفيد معنى الشكر والثناء الكامل لله

<sup>1</sup> ابن الأنباري، إيضاح الوقف و الابتداء، ص: ( 486-490 )

<sup>2</sup> سورة، الفاتحة، آية: ( 1- 5 )

تعالى، وعلى (الرحيم) في الآية الثالثة التي تفيد اتصافه سبحانه بالرحمة، وعلى (الدين) في الآية الرابعة التي تفيد أنه لا يكون مالك و لا قاض ولا مجاز غيره، سبحانه تعالى في يوم الجزاء، وعلى (نستعين) في الآية الخامسة التي تفيد تخصيص العبادة وطلب العون والتوفيق من الله وحده، إلخ...، فإن دلالة المفردات الصوتية لا تغير معنى الآيات وإن تغير موضع الوقف عليها، كما هو وارد في قراءة ورش، نحو:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٢ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٣ مَلِكِ ٤ يَوْمِ الدِّينِ ٥ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٦ ... ٧

فالوقف على (الرَّحِيمِ) وقف تام لأنه أدى معنى صحيحا، ولم يتعلق بما بعده لفظا ولا

معنى، فلفظا؛ لأن ما بعده هو (الحمد لله)، ومعنى؛ لأنه نهاية البسملة.

والوقف على (الدِّينِ) تام كذلك؛ لأن ما بعده هو (إياك نعبد) وهو جملة صوتية جديدة،

ليست لها علاقة تركيبية ولا دلالية مع ما قبلها، لأن المعنى يفيد موضوع آخر.

وهكذا، فالآيات من أول الفاتحة إلى اللفظ الصوتي (الدِّينِ) تفيد معنى الحمد والثناء

والتمجيد لله تعالى، وبعد ذلك نجد موضوعا آخر، وهو بداية الدعاء.

والوقف على (نَسْتَعِينُ) وقف تام أيضا، لأنه أدى معنى صحيحا، ولم يتعلق

بما بعده لفظا ولا معنى، أي: انتفاء العلاقتين التركيبية والدلالية، ومعنى الشكر والثناء على الله لم يضل قائما، لأنه تم الانتقال إلى موضوع آخر وهو الدعاء وهذا يتبين من خلال ابتداء الآية بقوله تعالى (اهدنا) وهو فعل أمر يدل على الدعاء.

والموضع الأخير للوقف هو (وَلَا الضَّالِّينَ)، لأنه آخر ما سأله العبد من ربه، وهو آخر سورة

الفاتحة.

وهكذا، يتبين من هذا النموذج أن كل مفردة صوتية لها دلالة واحدة لا يتغير معناها مهما تغير موضع الوقف، ومن ثم تفيد كل آية من هذه الآيات دلالة ثابتة، سواء اعتمدنا طريقة الوقف على رؤوس الآيات، أو غيرها. ومن هنا لا يمكننا الحسم في الوظيفة التمييزية للوقف ونضفي عليها صفة الكلية.

## المبحث الأول: الوقف وقواعده عند الوصفين العرب

تطرق الوصفيون العرب أمثال " تمام حسان"، و"كمال بشر" وغيرهما لدراسة الوقف، فاعتبر حسان الوقف في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" " مفصل من مفصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية (chain of utterance)، حيث قسم السياق إلى دفعات كلامية ( sopken groups)، واعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملا " واقعة تكميلية" (speech event) منعزلة، أما إذا لم يكن معناها كاملا كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلا، فإن الواقعة التكميلية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة"<sup>1</sup>، ودرس كمال بشر في كتابه " علم الأصوات"<sup>2</sup> الوقف ضمن ما يعرف عنده بالفواصل الصوتية، وهي مجموعة من الظواهر الصوتية: ك" النبر و التنعيم، والوقفة (stop)، والسكته (pause)، والاستراحة"، التي تشكل تلونا موسيقيا متعلقا بالكلام الملفوظ، ومن خلاله يتم تحديد طبيعة التراكيب و دلالتها. بينما اعتبر صاحب كتاب " علم اللغة " الوقف " عنصرا مورفولوجيا مهما، وأن الصمت كالوقف يؤدي ما تؤديه النغمة"<sup>3</sup> من دلالة.

وذهب تمام حسان<sup>4</sup> إلى أن الوقف باعتباره "موقعية سياقية" في النسق العربي، فهي تعود إلى قاعدة كراهية توالي الأضداد أو ما يسمى عنده بـ "كراهية التنافر" الحاصل بين الحركة

<sup>1</sup> تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها"، (ص:270)

<sup>2</sup> كمال بشر، علم الأصوات، (ص:553)

<sup>3</sup> محمود السعران، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، (ص:225)

<sup>4</sup> تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، (ص: 270 – 271)

والسكون، فالحركة عنده خاصية تظهر استمرارية الأداء الصوتي، بينما الصمت هو انقطاع وتوقف عن هذا الأداء. سواء كان التوقف حادثا عن تمام معنى السلسلة الكلامية بشكل كلي أو جزئي، أو حادثا عن انقطاع النفس. وأشار تمام إلى أن الوقف على الحركة في السلسلة الكلامية التي تكون بنيتها المقطعية [س ح] - كما أوردنا ذلك في دراسة قوافي الشعر - لا تقع عليها ظاهرة "النبر"، مما يجعل الحركة تضعف أثناء التلفظ بها في نهاية الدفعة الكلامية، وتصبح كما ذهب إلى ذلك النحاة من قبيل الروم المفضي إلى الإشمام، الذي عرفه القراء بأنه تهبيء الشفتين للنطق بالحركة فقط، وهذا في نظره يعد ضعفا وقصورا في الأداء الصوتي. ويكون بذلك قد طابقت قاعدة "اجتناب الوقف على المتحرك والبدء بالساكن"، بغية الحد من التنافر الحاصل بين الساكن والمتحرك، وبيان موقع انتهاء ما سماه بالدفعة الكلامية عند استكمال المعنى كليا أو جزئيا. كما أن البنية المقطعية [س ح] التي اعتمدها الشعراء في القوافي، تفسر بانتهاء المقطع العروضي، وذلك بإشباع حركة الروي المطلق وحركة هاء الضمير، عن طريق توظيف حروف المد الطويلة (الألف والياء والواو)، التي تتجانس مع الحركات القصيرة (الفتحة والكسرة، والضممة) لحرفي: "الروي" و "هاء الضمير". وقد بين "تمام حسان" السبب الذي جعل الشعراء يتبنون بكثرة البنية المقطعية [س ح] في أشعارهم، ويستعملون بشكل نادر البنية المقطعية [ح س] الدالة على ظاهرة الوقف في القوافي المقيدة التي تنتهي بروي صحيح ساكن، حيث قال: "أن الشعر موسيقى والموسيقى تكون بالحركة و المد ولا تكون بالسكون، ولذا كان الشعراء أشد حرصا على الحركة في قوافيه منه على السكون، ومع ذلك لم يرفض الشعر السكون رفضا تاما،

فارتضى القوافي المقيدة بالسكون، لا لوجهه للسكون نفسه، وإنما لاصطناع تقييد القافية باعتباره طريقة تعبيرية ذات قيمة خاصة في مجال المزاج الشعري. وأن الحركات التي في قوافي الشعر يغلب فيها ألا تبقى على كميتها القصيرة، فإن الطابع الإنشادي للشعر العربي يجعل الشاعر يترنم بالشعر، فيشبع حركاته الأخيرة بما يسمى إطلاق القافية فتطول الحركة وتصبح مداً، والوقف على المد تباركه القاعدة حتى في الاستعمال غير الشعري.<sup>1</sup>

يتبين من خلال ما رأينا، أن مفهوم الوقف عند الوصفين العرب يتطابق مع تعريفات علماء النحو والقراءات والعروضيين، في كون الوقف هو قطع الكلام وفصله عن بعضه البعض، وأنه من الظواهر الصوتية التي تسعى إلى خلق تلوين موسيقي، وإيقاع يتم من خلاله تعرف طبيعة السلسلة الكلامية ودلالاتها. كما أن الوصفين في دراستهم للوقف تبنا قاعدة "اجتناب الوقف على المتحرك". لأن هذا يسبب اضطراباً وقصوراً في دلالة التركيب، باستثناء ما اعتمده الشعراء من قواف مشبعة بحروف المد الطويلة، وذلك راجع في نظرهم لكون الشعر موسيقي يسعى إلى تحقيق الترنم الذي يشد انتباه المتلقي ويؤثر فيه. وأن توظيف الشعراء للقوافي المقيدة ما هو إلا اصطناع خاضع لمزاج الشعراء في نظم قصائدهم الشعرية.

<sup>1</sup>تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (ص: 271)

إن الفواصل الصوتية عند الوصفين العرب مرتبطة بعناصر التواصل اللغوي الكامن أولاً: في قواعد اللغة (grammatical rules) التي تنظم وتهيكل السلسلة التركيبية، ثانياً: في الدلالة المستوحاة من هذه السلسلة، وأن العلاقة الواردة بين قواعد التركيب ودلالته، هي علاقة انسجام وترابط وتكامل، لأنه بصحة التركيب يصح المعنى والعكس صحيح، كما أن معاني التركيب قد تتعدد، حسب سياقات دلالية معينة، لكنها تفضي جميعها إلى المعنى الكلي للملفوظ. وهنا أورد كمال بشر بعض الأوجه لقراءة ألفاظ السلسلة الكلامية، قصد إظهار علاقة الوقف بظاهرة التنعيم في بيان المعاني السياقية المتعددة، من خلال الشاهد القرآني التالي:

قال الله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ  
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ <sup>1</sup>﴾

لفظة "الْجِنَّ" في هذه الآية وردت بقراءتين<sup>2</sup>:

✓ قراءة النصب: لفظه "الْجِنَّ"، تفيد من الناحية التركيبية، بأنها بدل من كلمة

"شُرَكَاءَ" المنصوبة، أو هي مفعول به أول مؤخر وكلمة "شُرَكَاءَ" مفعول به ثان مقدم.

وهذا يمنع الفصل بين اللفظتين في النطق.

<sup>1</sup>سورة، الأنعام، آية(100)

<sup>2</sup>كمال بشر، علم الأصوات، (ص: 554)

✓ قراءة الرفع: لفظة "الْجَنَّ"، تفيد من الناحية التركيبية خبرا لمبتدأ محذوف، وهذه القراءة تجيز إحداث سكتة خفيفة، أو وقفة خفيفة بين كلمتي: "الْجَنَّ" و"شُرَكَاءَ"، يرمز لها بالفاصلة [،]، فرغم اختلاف القراءتين نطقا وتركيبا، فهذا لم يغير من المعنى الكلي للآية. وأشار صاحب كتاب "علم الأصوات"<sup>1</sup> إلى طريقة تطبيق الفواصل الصوتية (الوقفة، والسكتة، والاستراحة) في الكلام المنطوق، مبرزا دورها في بيان المعنى وفهمه، وتحليل التراكيب تحليلًا نحويًا دقيقًا<sup>2</sup>:

### 1 . الوقفة (stop):

يقترن تحقق "الوقفة" بتمام مبنى الكلام ومعناه، فتكون بنية الكلام الملفوظ مركبة اعتمادًا على قواعد اللغة، ومطابقة للمعنى المراد، ويكون الكلام المنطوق تام المعنى إذا كانت الوقفة (stop) مصاحبة لنغمة هابطة [J]، وهذا النوع من الوقفات يوجد في الجمل التقريرية التي تعتمد أسلوبًا مباشرًا علميًا كامل المعنى، ويرمز لها بالنقطة [.]، مثال ذلك:

✓ نتعلم في مدرسة عمر بن الوليد اللغة العربية [.] ← (وقفة) = [J]

<sup>1</sup>كمال بشر، علم الأصوات، (ص: 454-455)

<sup>2</sup>المصدر نفسه، (ص: 554)

كما ترد عند الوصفين وقفة هي بمثابة " فاصلة صوتية نطقية" أو "وقفة معلقة"، وهذا النوع نجده في الجمل الاستفهامية، التي يرتبط فيها السؤال بما يتم معناه، ويرمز "للقفة المعلقة" بعلامة الاستفهام [؟] في نهاية السؤال، وبالنقطة [.] في حالة الإجابة التامة عن الاستفهام، مثال ذلك:

✓ ألم يحن الوقت لمحاربة الجهل [؟] ← (وقفة معلقة )

✓ بلى [.] ← (وقفة) = [.]

## 2. السكّنة (pause):

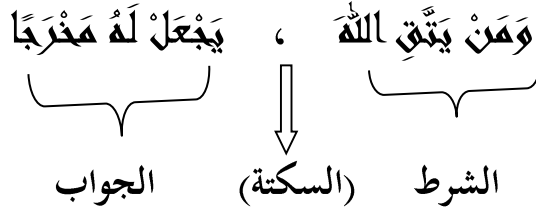
ميز الوصفيون بين "السكّنة" و "الوقفة" من حيث الثقل والخفة، ومن حيث المدة الزمنية، والحكم، فاعتبروا "السكّة" أخف من "الوقفة"، وأدنى منها زمنا، ويمكن العمل بها أو إهمالها، فهي مجرد تغيير في مسيرة النطق بتغيير نغماته، للدلالة على أن ما يسبقها من الكلام مرتبط ومتعلق بما يلحقها، ولذلك سميت بـ "سكّنة معلقة"، نظرا لعدم اكتمال المعنى الكامل للسلسلة الكلامية. وتكون هذه السكّنة مصحوبة بنغمة صاعدة [ ^ ]، ويرمز لها بعلامة الفاصلة [.]، التي تفصل الكلام عن بعضه البعض نطقا وتصله مبنى ومعنى. ومن الشواهد القرآنية التي أوردها الوصفيون لذلك، نذكر<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>كمال بشر، علم الأصوات، (ص: 559)

◀ جملة الشرط:

✓ قال الله تعالى<sup>1</sup>: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾

تتضمن الآية الكريمة عناصر الجملة الشرطية المنفصلة بسكتة معلقة:

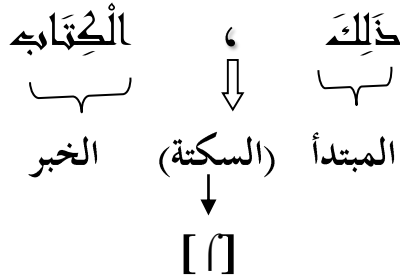


◀ إسم الإشارة:

✓ قال الله تعالى<sup>2</sup>: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾

في الآية الكريمة يمكن الوقف "بسكتة معلقة" بين كلمة "ذَلِكَ" وكلمة "الْكِتَابُ"، وذلك

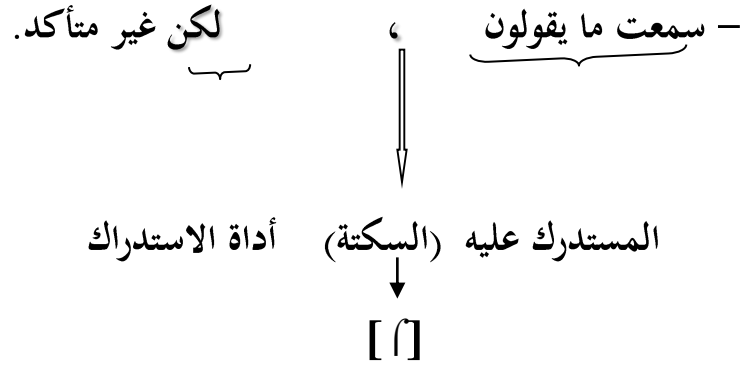
على قراءة من جعل "الكتاب" خبراً لـ "ذلك":



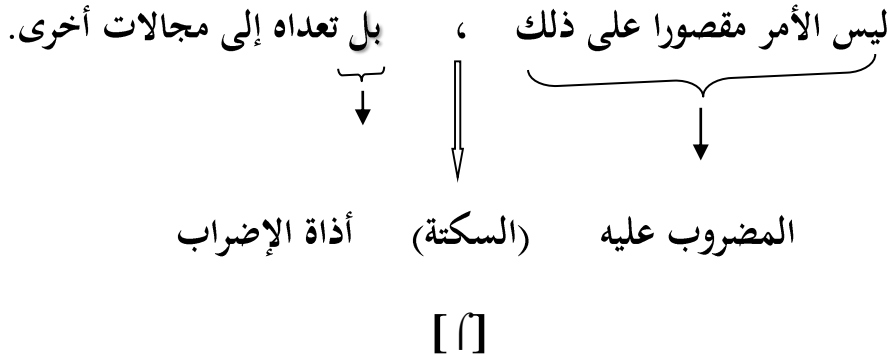
<sup>1</sup>سورة الطلاق، آية: ( 2 )

<sup>2</sup>سورة البقرة، آية: ( 2 )

◀ جملة الاستدراك:



◀ جملة الإضراب:



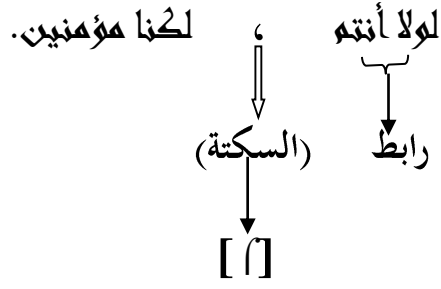
تستعمل "السكتة المعلقة" في السلسلة الكلامية التي تحكم أجزاءها برابط من الروابط

اللغوية، والشواهد الممثلة لذلك

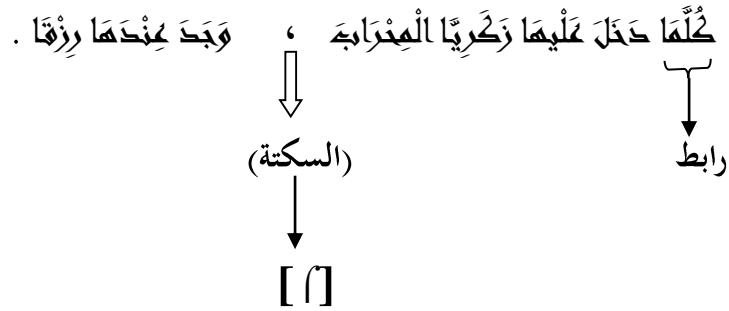
◀ الروابط (لولا، لما، كلما):

✓ قال تعالى ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾

<sup>1</sup>سورة سبأ، آية (31)

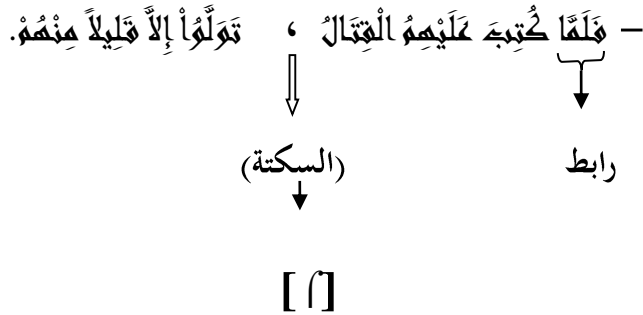


✓ قال تعالى<sup>1</sup>: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾



✓ قال تعالى<sup>2</sup>: ﴿فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالَ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ

بِالظَّالِمِينَ﴾



<sup>1</sup>سورة ، آل عمران، آية: ( 37 )

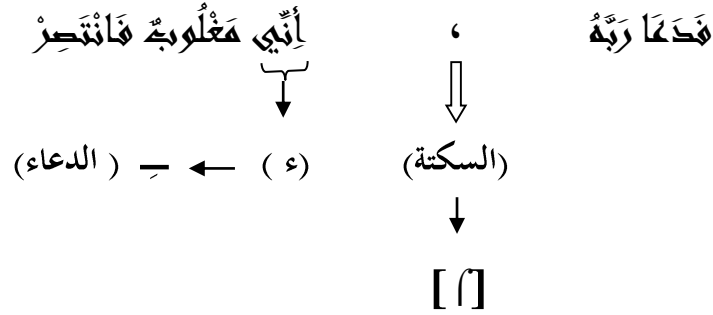
<sup>2</sup>سورة ،البقرة، آية: ( 246 )

## ◀ همزة "إن" المكسورة:

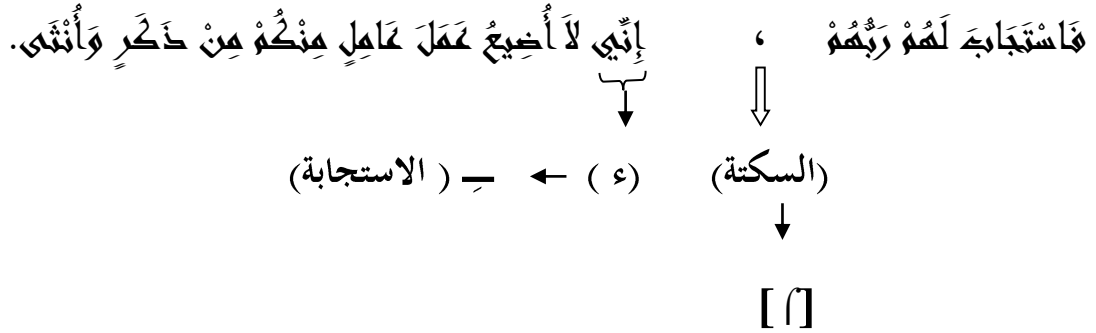
قرأ بعض القراء همزة "إن" بالكسرة بدل الفتحة، في بعض الشواهد القرآنية، لغرض

تقدير سكتة فاصلة أثناء النطق بالكلام الذي قبلها، وبيانا للمعنى المراد من الآية، نحو:

✓ قال تعالى 1: ﴿ فِدَاعَا رَبِّهٖٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ ﴾



✓ قال تعالى 2: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ﴾

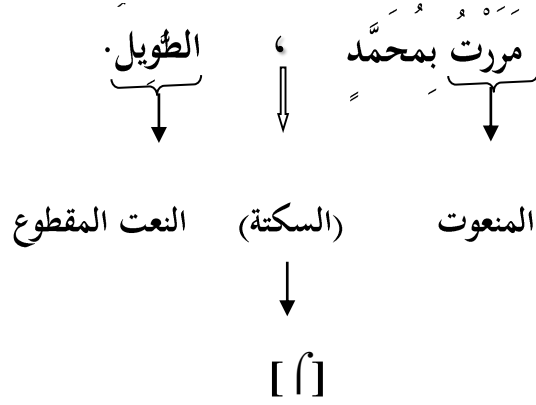


<sup>1</sup>سورة، القمر، آية: (10)

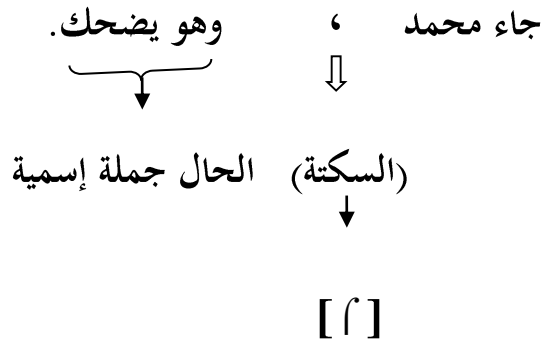
<sup>2</sup>سورة، آل عمران، آية: (195)

◀ النعته المقطوع: تجوز سكتة معلقة بين النعت المقطوع ومنعوته، لتفيد عودة المتكلم

لتوضيح الكلام، وإن كانت علامة إعرابه تخالف المنعوت في الرفع أو النصب، نحو:



◀ جملة الحال: يمكن للحال إذا جاء جملة أن تقع سكتة معلقة بين طرفيه، مثل:



للسكتة (pause) دور مهم وبارز في مسألة التحليل اللغوي للسلسلة الكلامية على مختلف

مستوياته، خاصة فيما يتعلق بتصنيف الجمل والعبارات من الناحية التركيبية وتوجيه الإعراب،

ويتبين ذلك من خلال جملة من الشواهد التي تؤكد هذا الدور الواضح في المستوى الإعرابي،  
نحو<sup>1</sup>:

✓ قال تعالى<sup>2</sup>: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَّا﴾

تقرأ كلمة "السماء" في هذه الآية بالرفع، لأنها معطوفة على الضمير "أنتم"، ويمكن قراءتها بالنصب على الاشتغال بتقدير فعل محذوف يفسره المذكور، وكلا القراءتين جائزتين في اللغة، لكن تؤدي كل واحدة منهما في حالة التلغظ اختلافا من حيث نظم الكلام ومعناه، نحو:

~ القراءة بالرفع: تقتضي هذه القراءة حدوث سكتة معلقة بعد كلمة "السماء" المرفوعة بالعطف، وهي سكة مصحوبة بنغمة صاعدة [ ٲ ] للدلالة على أسلوب الاستفهام.

ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ ؟      بَنَّاها ....  
↓  
(السكتة) ← (الاستفهام)  
↓  
[ ٲ ]

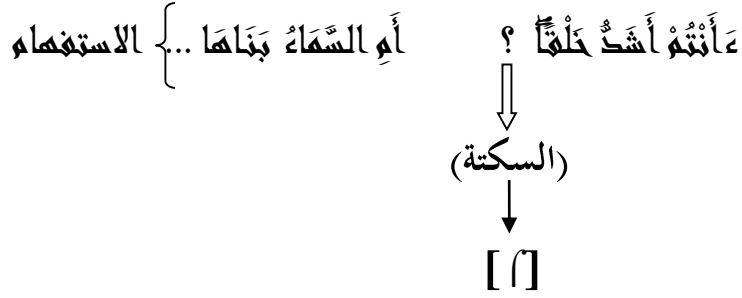
~ القراءة بالنصب: لا تقع سكتة معلقة بعد كلمة "السماء" لاتصالها التام بما بعدها، لكونها مفعولا للفعل "بنى"، بينما يمكن حدوث سكتة بين كلمة "خلقا" وحرف العطف "أم"،

<sup>1</sup>كما بشر ، علم الأصوات،(ص:561-564)

<sup>2</sup>سورة: النازعات، آية: (27)

وهي سكتة مصحوبة بنغمة صاعدة، لتفيد أن كل السلسلة الكلامية تدل على جملة

الاستفهام، نحو:



✓ قال القيرواني: يا ليل الصب متى غده؟ ..... أقيام الساعة موعده؟

تمت قراءة مقاطع الشطر الأول من البيت الشعري بطريقتين مختلفتين اعتماداً على قواعد

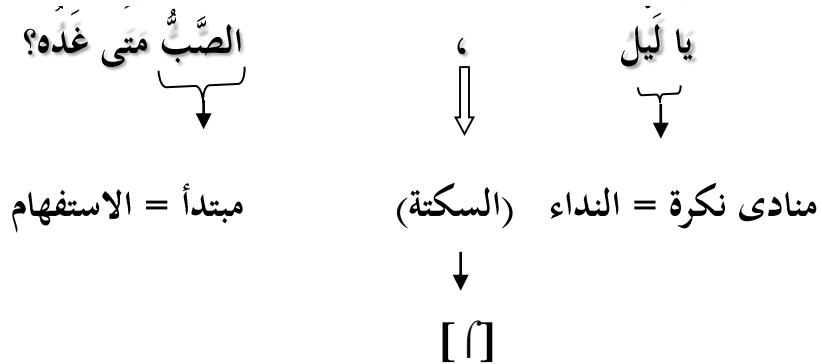
اللغة الثابتة، طريقة قرئت فيها كلمة "ليل" بالبناء على الضم لكونها نكرة مقصودة لحرف النداء

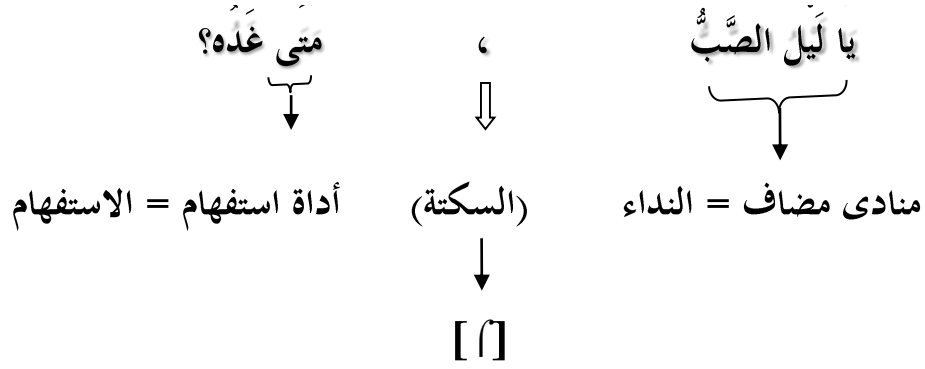
"يا"، والصب مبتدأ وما بعده خبر، وفي هذه الحالة يمكن أن تقع سكتة خفيفة مصحوبة بنغمة

صاعدة بين كلمة "ليل" وكلمة "الصب"، والطريقة الثانية قرئت كلمة "ليل" بالنصب، لأنها

مضاف والصب مضاف إليه، وهنا يمكن حدوث سكتة معلقة مصحوبة أيضاً بنغمة صاعدة بين

كلمة "الصب" وأداة الاستفهام "متى"، ويمكن تمثيل الشطر الأول كالتالي:





والسكته كما رأينا عند علماء القراءات هي وقفة خفيفة، أو قطع الصوت أو النفس على كلمة أو حرف قرآني بزمن لا يتنفس فيه عادة بنية اسيناف القراءة، ومن الشواهد القرآنية المبينة لذلك، نذكر:

قال تعالى<sup>1</sup>: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۗ ﴿١﴾ قِيمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾

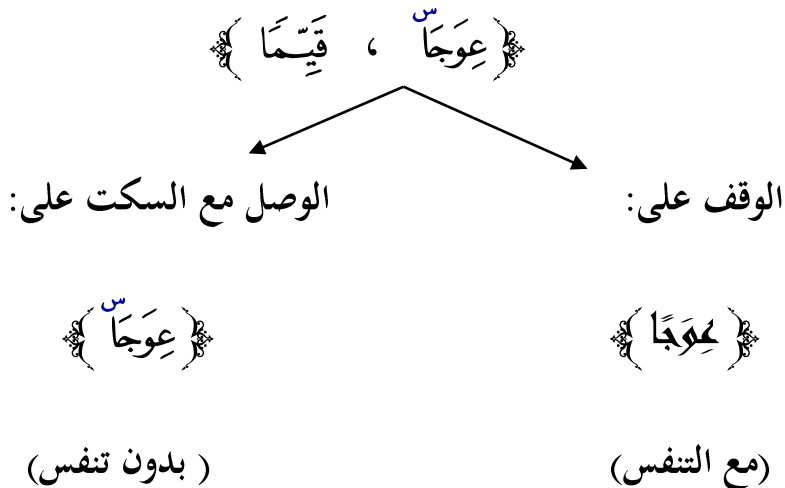
في حالة الوقف نجد علماء القراءة كما رأينا يقفون على كلمة ﴿عِوَجًا﴾ بإبدال نون التنوين بمد العوض نحو: ﴿عِوَجًا﴾ ← ﴿عِوَجًا﴾.

وفي حالة السكت أو الوقفة الخفيفة وضع القراء علامة حرف "سين" صغيرة فوق كلمة "عِوَجًا"، التي تدل على الحرف الأول من كلمة "السكت". وهي بمثابة فاصلة واصلة عند الوصقيين، لأن المعنى لا يقف عندها وإنما يتعدها إلى الكلام الذي يأتي بعدها، نحو: ﴿عِوَجًا قِيمًا لِيُنذِرَ ...﴾

<sup>1</sup> سورة الكهف، آية: ( 2-1)

ونلاحظ هنا أن القراء يستعملون الكلمة المسكوت عليها مثل الكلمة الموقوف عليها فيأتي عليها من الأوجه ما يأتي على الكلمة الموقوف عليها، ولو وقفنا على "مَجْرَبًا" فإننا نبدل التنوين مد عوض، ولو سكتنا أيضا فإننا لا نقول "مَجْرَبًا قَيْمًا لِيُنْذِرَ" بل نقول: "مَجْرَبًا س قَيْمًا لِيُنْذِرَ..."

وقدر علماء القراءات زمن السكت بأنه دون زمن التنفس، فزمانه يتناسب مع سرعة القراءة، فكلما كانت القراءة أبطء، كلما كان زمانه أكبر قليلا، وإذا كانت القراءة أسرع قصر زمن السكت، والحكمة منه حتى لا يتوهم المتلقي بأن كلمة "قَيْمًا" صفة للعوج، أي: "عَوْجًا قَيْمًا"، ولا يمكن أن يكون العوج قَيْمًا، لذلك تعرب كلمة "قَيْمًا" حالا، وأصل الكلام "الحمد لله الذي أنزل الكتاب قَيْمًا ولم يجعله عَوْجًا" فقيما حال من الإنزال المذكور في الآية الكريمة . ومن ثم فالأوجه الجائزة في الشاهد القرآني هي:

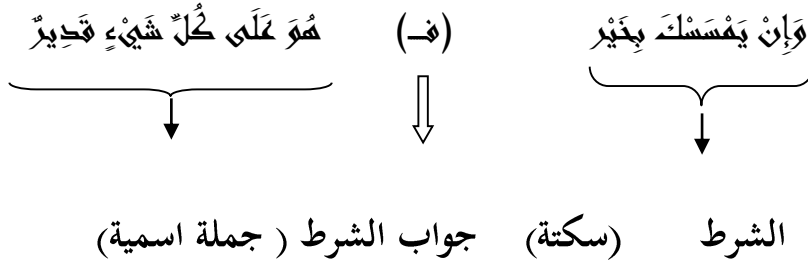


## ◀ حرفا الفاء و اللام:

تعتبر كل من "الفاء" و "اللام" عند الوصفين بمثابة "فاصلة واصلة" تصل الكلام اللاحق بالسابق، وهي تفيد إمكانية وقوع سكتة خفيفة عليهما، فهما يربطان بين الكلام المنطوق ربطاً وثيقاً من حيث البناء والمعنى. ومن الشواهد التي وضعها علماء الوصف لبيان هذه المسألة، نذكر<sup>1</sup>:

✓ السكت بالفاء: تقتزن "الفاء" بجواب الشرط في مواضع معينة قررتها قواعد اللغة العربية، ويمكن تحديدها في مجموعة من الشواهد القرآنية كالتالي:

♦ الجملة الاسمية : قال تعالى ﴿ وَإِنْ يَمَسُّكَ بَخِيرٌ <sup>ط</sup> فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾



♦ الجملة الطلبية: قال تعالى ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ

السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾

<sup>1</sup> كمال بشر، علم الأصوات، ص: (567)

<sup>2</sup> سورة، الأنعام، آية: (17)

<sup>3</sup> سورة، الأنفال، آية: (61)

وَإِنْ جَنَّتُمْ لِلسَّلَامِ (ف) اِجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.

الشرط (سكتة) جملة الطلب

♦ الفاء المقترنة بفعل جامد: قال الله تعالى<sup>1</sup>: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٣٩)

فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ ... ﴿

- إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا (ف) عَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ

الشرط (سكتة) فعل جامد

♦ الفاء المقترنة بـ"ما" و"لن":

قال تعالى<sup>2</sup>: ﴿يَأْيُهَا الرِّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ

رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ أَنْ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾

وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ (ف) مَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ.

(سكتة) (حرف نفي)

<sup>1</sup> سورة الكهف، آية: ( 39-40)

<sup>2</sup> سورة المائدة ، الآية: ( 67)

قال تعالى<sup>1</sup>: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُرَهُ وَ اللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾

وما تفعلوا من خير (ف) لن تكفروه.  
↓ ↓  
(سكّنة) (حرف نفي)

◆ الفاء المقترنة بـ"قد"

قال تعالى<sup>2</sup>: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾

- قالوا إن يسرق (ف) قد سرق أخ له من قبل.  
↓ ↓  
(سكّنة) (حرف تحقيق)

◆ الفاء المقترنة بالتسويق: (السين و سوف)

✓ قال تعالى<sup>3</sup>: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾

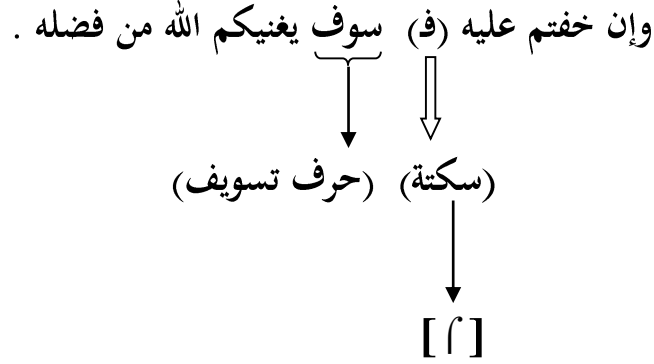
ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر (ف) سيحشرهم إليه جميعاً.  
↓ ↓  
(سكّنة) (حرف تسويق)  
[ / ]

<sup>1</sup> سورة، آل عمران، آية ( 115 )

<sup>2</sup> سورة ، يوسف، آية: ( 77 )

<sup>3</sup> سورة: النساء، آية: (172)

✓ قال تعالى<sup>1</sup>: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَلَيْهِ فِئْلَةٌ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ﴾



### 3 . الاستراحة ( Break )

تعد الاستراحة عند الوصفين<sup>2</sup> وسيلة صوتية لاغير لمنح الكلام المنطوق خاصية الاستمرارية أثناء الفترة الزمنية المتعلقة بالوقفة أو السكتة الخفيفة. فهي وسيلة لأخذ النفس أو "سرقه النفس" مجردة من قواعد تحكمها، ويستوجب تطبيقها إدراك المتكلم واستيعابه لقواعد اللغة حتى لا تتطابق مع المدة الزمنية المخصصة لكل من الوقفة و السكتة فيخلخل بذلك المعنى المراد من السلسلة الكلامية. وهذا الأمر نلمحه كثيرا في أداء بعض القراء عندما تطول مفردات الآية القرآنية، وذلك بغرض تلوين الصوت للتأثير على المتلقي وشد انتباههم لهذه القراءة. ونمثل لذلك بالشاهد القرآني التالي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> سورة، التوبة، آية: (28)

<sup>2</sup> كمال بشر، علم الأصوات، (ص:560)

<sup>3</sup> سورة، البقرة، آية: (285)

قال تعالى: ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ ۖ وَكُتُبِهِ ۖ وَرُسُلِهِ ۖ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ ۗ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۗ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ۗ ﴾

عند أداء هذه الآية القرآنية يتم إحداث استراحة خفيفة عند التلفظ بقوله تعالى: ﴿ وقالوا

سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۗ ﴾، حيث يتم سرقة النفس أثناء النطق بلفظة "سَمِعْنَا"، التي تنطق مرتين بفعل

الاستراحة قصد أخذ النفس، وشد انتباه السامع، فتقرأ الآية على الشكل التالي:

- ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ ۖ وَكُتُبِهِ ۖ وَرُسُلِهِ ۖ لَا

نَفْرُقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ ۗ وَقَالُوا سَمِعْنَا ۗ ، سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۗ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا .....  
↓

( استراحة )

نخلص مما ذكر سلفا أن الوصيفين أثناء دراستهم لظاهرة الوقف، وقفوا على مجموعة من

النقط المتطابقة لما ذهب إليه النحويون والقراء والعروضيون، وهي كالتالي:

• الوقف مفصل كلامي يقسم الملفوظ إلى دفعات كلامية، تسمى الدفعة التامة المعنى بواقعة

تكميلية منعزلة، والدفعة غير المكتملة المعنى تشتمل على عدة دفعات.

• الوقف ظاهرة صوتية تشكل تلويها موسيقيا مرتبطا بالكلام المنطوق، له دور في تحديد

طبيعة التراكيب، وبيان معناها.

- الوقف يقوم على علاقة انسجام بين قواعد اللغة الخاصة بالكلام المنطوق والدلالة المستوحاة منه.
- الوقف ظاهرة سياقية تقوم على كراهية التنافر الواردة بين الحركة الدالة على استمرارية الأداء الكلامي، والسكون الدال على توقف الأداء جزئياً أو كلياً.
- اعتماد الوصفين قاعدة الوقف على الساكن والابتداء بالمتحرك.
- ارتباط الوقف بظاهرة التنعيم لتحديد المعاني السياقية المتعددة للملفوظ.

### المبحث الثاني: الوقف عند التوليديين:

قد أشرنا سابقاً إلى أن الصوتيين التوليديين وقفوا عند القواعد النسقية للوقف، وهذه القواعد يمكن أن نقدم لها صياغة صورية في ضوء الصورة الواردة عند الصوتيين التوليديين، فمثلاً الصوتي "جون مكرتي" (2011)، تطرق لدراسة قواعد صوتية لظاهرة الوقف في اللغة العربية الكلاسيكية التي تصاغ و تقولب في سياق النسخة الاشتقاقية "للنظرية الأمثلية"، التي تتفاعل فيها الصيغ الصرفية مع علم الصوتية. وذلك في مقاله المعنون "بصواتة الوقف والتحقيق الصرفي"، فمن بين القواعد الإجبارية التي عالجها، نذكر مايلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>JOHN J. MCCARTHY, PAUSAL PHONOLOGY AND MORPHEME REALIZATION, UNIVERSITY OF MASSACHUSETTSS AMHERST, 2011,P:8,9,10,14,15,17.

1- قاعدة اختفاء التنوين عند الوقف:

ذكر "مكرتي" بأن الأسماء النكرة يتم وسمها باللاحقة [ن]، التي تسمى "التنوين"، والتي تتبع الحالة الإعرابية للاسم، وأنه في حالة الوقف على الكلمات النكرة المرفوعة والمجرورة، يغيب كل من الإعراب و [ن]، أما عند الوقف على النكرة المنصوبة، فإنه تستبدل [ن] بحرف [ا]، وقد مثل لذلك بالشواهد التالية:

أ- في حالة الرفع والجر:

كَتَابٌ "س" ← كَتَابٌ "ق"

كَتَابٌ "س" ← كَتَابٌ "ق"

بَكْرٌ "س" ← بَكْرٌ "ق"

بَكْرٌ "س" ← بَكْرٌ "ق"

ب- في حالة النصب:

كَتَابًا "س" ← كَتَابًا "ق"

بَكْرًا "س" ← بَكْرًا "ق"

فمكرتي يرجع غياب التنوين أثناء الوقف عند الأسماء المفردة النكرة المرفوعة والمجرورة إلى غياب لاحقة الحالة، وسبب غياب لاحقة الحالة هو غياب التنوين، وأن هذا التفسير يعتمد بشكل خاص على الطابع التسلسلي لسلاسل التوافقية الخاصة بنظرية التداخل الأمثل. كما أن

الوقف على الكلمة النكرة المنصوبة تفتقر أيضا إلى التنوين، لكنها تليبي شرط الوقف الثقيل بطريقة مختلفة: [كتاباً] "ق"، ويظن بأن الاحقة [ا] وحدة صرفية ملغمة، فهي تحقق سمتين صرف تركيبيتين، تنطق في اللغة بوحدين صرفيتين منفصلتين. في الاشتقاق كتاب-نصب-نكرة] مل، كتاباً] مل، فإن إلحاق [ا] في [كتاباً] يتم تلفظ كل من "النصب" و"النكرة" دون إجراء وقف ثقيل متداخل، وقد صورن هذه النماذج كالتالي:

أ) الاندماج عند (الخطوة): > [كتاب-رفع-نكرة] مل <

كلي-ذ	*التفيلة المعقدة	الوقف الثقيل	كتاب-رفع-نكرة] مل
2			كتاب-رفع-نكرة] مل → أ .
1 L		1 W	كتاب-ن-نكرة] مل . ب

ب) اللاحقة المزدوجة [ا]

كلي-ذ	*التفيلة المعقدة	الوقف الثقيل	كتاب-نصب-نكرة] س
			كتابا] س → أ .
1 W		1 W	كتاب-ا-نكرة] س . ب

2- قاعدة زيادة [هـ] : بعد صوائت الجذوع القصيرة النهائية.

يرى مكرتي أنه عندما ينتهي الحرف الصائت القصير في آخر الكلام إلى الجذع وليس إلى الزائدة، تكتمل شروط الوقف الثقيل عن طريق زيادة [هـ]، ومن الأمثلة التي اعتمدها هنا، نذكر:

أ- الزيادة في الأفعال:

اقتد "س"	←	اقتده "ق"
ارم "س"	←	ارمه "ق"
يرم "س"	←	يرمه "س"

ب- الزيادة في غير الأفعال

كيف "س"	←	كيفه "ق"
ثم "س"	←	ثمه "ق"

فالأفعال في المثال "أ" حسب مكرتي مشتقة من جذور ثلاثية الصوامت المنتهية بـ [و]

أو [ي]، وهذا هو مصدر الجذع المنتهي بصائت. وبما أن الصيغتين "اقتد" "ارم" لا لواحق لهما، فإن الصائت النهائي لا يمكن ان يكون زائدا. كما أنه لا يمكن أن تكون الحروف الصائتة النهائية في المثال "ب" زائدة، لأن هذه الكلمات لا تنتمي إلى المقولات المعجمية التصريفية التالية "الاسم" و "الفعل" و "الصفة"، ومن تم، فإن هذه الصوائت النهائية هي أيضا جزء من الجذع، وهكذا، عند الوقف على مثل هذه الكلمات لا يمكن اجتناب اللواحق، حيث لا توجد لواحق أصلا، ففي هذه الحالة، تتولى الزيادة [ه] مهمة تلبية الوقف الثقيل. وبالتالي، لا يصح الوقف على هذه الكلمات بالسكون كقول \* [ارم] مثلا، لأنه لا يوجد أي قلب مكاني، وان الصائت النهائي لـ [ارم] "س" ليس زائدا ، لذا لا يمك معاملته كداخلة. ومن تم ، فإن الوقف

على [ارمه] "ق" بدل [ارم] "ق" تعد قائدة إجبارية قوية، وقد خلص "جون مكارتي" إلى تمثيل الصورة الخاصة بزيادة [هـ] في نموذج (ب) كالتالي:

أ - الخطوة 1 : مثبت الترتيب: كلي - ذ (جذر) << الثقيل - الوقف.

كلي - ذ	التبعي	الوقف الثقيل	كلي - ذ (جذر)	كيف [مل]
		1		كيف [مل] → i.
		L	1 W	كيف [مل] → ii

ت - الخطوة 2: ( تندمج في الخطوة 3): مثبت الترتيب : التبعي >> الوقف الثقيل :

كلي - ذ	التبعي	الوقف الثقيل	كلي - ذ (جذر)	كيف [مل]
	1			كيفه [مل] → i
	L	1 W		كيف [مل] → ii

يوضح الجدول أعلاه (الخطوة أ) أن الكلي - ذ (جذر) يجب أن يهيمن على شرط الوقف الثقيل، نظراً لأن نطق الجذر يمكن أن يفضي إلى إنتاج مقطع خفيف لنهاية الكلام، بينما يوضح الجدول (الخطوة ب) أن الوقف الثقيل يهيمن على التبعي، حيث يمكن أن يفرض الزيادة في آخر الكلمة.

### 3- قاعدة الوقف على اللاحقة المفردة المؤنثة [ة].

يرى مكارتي أن اللاحقة المفردة المؤنثة في حالة الوصل هي [ة]، لكنها تأخذ الشكل [هـ]

عند الوقف، وقد مثل لذلك بالشواهد التالية:

كَاتِبَةٌ "س" ← كَاتِبَةٌ "ق"

حمزة "س" ← حمزة "ق"

فلاحقة المفرد المؤنث حسب ماكرتي تحتوي على صامتين مترادفين، [ة] [و]هـ]، وهمايتنافسان في نقطة تلفظ المؤنث في حالتي الوصل والوقف، وتحديد القيود الصوتية أكثرهما تناسقا وتناسبا، لذا يمكن ترشيح [ كَاتِبَ - ة - رفع - نكرة] "س" في الوصل على [ كَاتِبَ - ه - رفع - نكرة] "س"، كما أنه ينبغي تفضيل [ كَاتِبَ - ه - رفع - نكرة] "ق" في الوقف على [ كَاتِبَ - ة - رفع - نكرة] "ق"، وبالتالي فإن الوقف على الاحقة [هـ] في المفرد المؤنث يعد قاعدة قياسية.

#### 4- قاعدة القلب المكاني الظاهر عند الوقف.

حدد "مكرتي" أيضا مسألة الإدخال عند الوقف، أو ما سماه بالقلب المكاني للصائت اللاحق بالصامت الأخير في الكلمة، حيث أشار إلى أن الاسم الذي ينتهي جذعه بصامت مرفوع أو مجرور، يظهر الصائت منقلبا مكانيا إلى الصامت السابق له في الكلمة، لكن لا يحدث هذا في حالة النصب، ومن الشواهد التي قدمها نذكر:

البكر "س" ← البكر "ق"

البكر "س" ← البكر "ق"

البكر "س" ← البكر "ق"

وقد بين "ماكرتي" عملية القلب المكاني الذي يتم في الوقف من خلال الصورة التالية:

- الخطوة (أ) من بكر- رفع [مل، بكر] مل

مثبت الترتيب: وقف ثقيل، \*تقفيلة معقدة، الانعكاس >> التبعي

كلي - ذ	انعكاس	التبعي	*تقفيلة معقدة	الوقف الثقيل	بكر-رفع[مل
	1				بكر[مل → أ.
1 W	L		1 W		بكر-رفع[مل → ب.
1 W	L	1 W			بكر-رفع[مل → ج.
	L			1 W	بكر-رفع[مل → د.

- الخطوة (ب) من بكر - نصب [مل - اندماج

مثبت الترتيب: وقف ثقيل، الانعكاسية) النصب حالة (<< \*التقفيلة المعقدة

الكلي - ذ	(الرفع/الجر) الانعكاس	التبعي	*تقفيلة معقدة	(النصب) الانعكاس	الوقف الثقيل	بكر-نصب[مل
1			1			بكر-نصب[مل → أ.
L			L	1 W		بكر[مل → ب.
L			L		1 W	بكر[مل → ج.

إن ما يمكن التصريح به فيم يخص هذه الدراسة هو كون الصوتيين التوليديين من خلال صورنتهم

لقواعد الوقف الإجبارية، قد تماشى طرحهم مع توجه النحاة والقراء في مجملها، و بذلك نجدهم

انطلاقاً من هذه القواعد يتبنون القاعدة العامة التي تتأسس بها بنية الكلمات في اللغة العربية،

وهي قاعدة الوقف على الساكن و الابتداء بالمتحرك.

## خاتمة =

إن هذا البحث لا يخرج كما رأينا عن بيان آراء علماء النحو، والقراء والعروضيين، والوصفيين، والتوليديين، وجهة نظرهم اللسانية حول قضية الوقف والابتداء، هذه الآراء التي تولدت ولاء للقرآن الكريم في محاولة لمعرفة كيفية الوقف على الألفاظ والعبارات القرآنية والابتداء بها، ونطقها نطقاً سليماً، قصد التوصل إلى فهم التراكيب والجمل القرآنية وعلاقة بعضها ببعض فهما مبيناً.

وإذا كانت آراء هؤلاء العلماء قد اختلفت فيما بينها حول نقط معينة في مسألة الوقف والابتداء، فإنها اتفقت في مجملها حول قواعد نسقية وظواهر لغوية تنسجم مع البنية المقطعية للغة العربية.

والوقف والابتداء ليس علماً مستقلاً بذاته، وإنما هو علم يتوسم بعلوم أخرى كالنحو، والصرفاء والقراءات، والرسم والضبط وغيرها...، للوقوف على الخطاب القرآني ودراسته دراسة دقيقة تبعده عن الوقوع في اللبس وغموض المعاني.

وسنقف من خلال هذه المسيرة وقفة لتلخيص وسرد أهم ما يحتويه هذا الموضوع من تصورات ونتائج تبرهن على أهمية الوقف والابتداء في دراسة القرآن الكريم:

✓ تعد القواعد الصوتية الإجبارية للوقف عند النحاة والقراء محددًا مقطعيًا لعملية النطق بالمقطع الأخير للسلسلة الكلامية، وذلك طبقًا للقاعدة الصوتية العامة التي تحصر في الوقف على الساكن والابتداء بالمتحرك.

✓ توافق آراء النحاة والقراء في إقحام همزة وصل في الجذع الذي يبدأ بساكنين متتاليين، طبقًا للقانون الصوتي العام للغة العربية.

✓ استئناف العروضيين صدر البيت الشعري أو عجزه بمقطع خفيف [س ح] يتكون من ساكن متبوع بحركة الفتحة أو الضمة، أو الكسرة، ما هو إلا بغرض الانسجام مع البناء المقطعي للغة العربية، وتحقيق التلاؤم مع القانون الصوتي الذي يحكم اللغة العربية.

✓ توظيف الوقف والابتداء في قراءة التراكيب أو الملفوظات يعد آلية منهجية دقيقة ترشد القارئ إلى تطوير ملكته اللغوية لإدراك العلاقات التركيبية بين وحدات الخطاب القرآني، وما يترتب على ذلك من دلالة، وبذلك يكون للوقف والابتداء دور مهم في التنبيه إلى الدلالة.

✓ إن الوقف والابتداء لهما أثر واضح في بيان المعنى وظهوره، وإهمالهما يؤدي إلى إخلال المعنى وفساده.

✓ الوقف باعتباره ظاهرة تطريزية، له أدوار إيقاعية موسيقية تسهم في خلق الانسجام بين مقاطع الكلام، وتأسيس رنة إيقاعية في آخر السلسلة الكلامية باعتبارها متوالية صوتية، عن طريق تماثل الصوامت والصوائت وتقاربها.

✓ يحظى الوقف بوظيفة تمييزية، حيث يميز بين معاني المركبات الصوتية للآية الواحدة كلما

تغير موضعه داخلها، لكن هذه الصفة لا تنطبق عليه في القرآن كله، لأن هناك من

التركيب القرآنية التي لا تتعدد معانيها بتغير مواطن الوقف على مفرداتها الصوتية.

✓ تبنى الوصفون قاعدة اجتناب الوقف على المتحرك، على خلاف العروضيين الذين

اعتمدوه لكونه يسعى إلى تحقيق الترنم، لأن الشعر في نظرهم موسيقى هدفه التأثير في

المتلقي وشد انتباهه.

✓ إن الطرق العلمية التي درس بها النحاة والقراء القواعد الصوتية الإجبارية للوقف تتطابق

مع ما تناوله "جون ماكرتي" أثناء وقوفه عند هذه القواعد.

وأخيراً أتمنى أن تكون نهاية هذا البحث بداية لبحوث لاحقة، فعلى الرغم مما وصلنا إليه

في مقاربتنا للسانية "للوقف والابتداء في القراءات القرآنية" فلا يزال في نفسنا شيء من الغموض

يحتاج إلى بذل الكثير من الجهد والتقصي، وذلك ما نراهن عليه مستقبلاً، وكل بحث لا بد

أن يكون قد اعترته هفوات عدة، فإن أصبنا فذلك بفضل الله، وإن أخطأنا فحسبنا أجر المجتهد،

ويكفينا منه شعورنا بلذة العلم والانتشاء بعدووبة بعد رحلته الشاقة والمتعبة. ونرجو توجيهاتكم

أساتذتنا الأجلاء ونكون من الشاكرين لكم يا ذن الله تعالى وحفظه.

**وما نوفيقي إلا بالله عليه نوكلت**

هو نعم المولى ونعم النصير.

## - المصادر والمراجع العربية

- 1- القرآن الكريم برواية ورش.
- 2- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002م.
- 3- ابن البادش، الإقناع في القراءات السبع، عبد المجيد قطاش، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1403هـ.
- 4- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح: محمد علي الضباغ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. بدون تاريخ.
- 5- ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1423هـ – 2002م.
- 6- ابن الجزري، مرويات الحافظ بن الجزري، ترجمة وتحقيق: فرغلي سيد عرباوي، الطبعة الأولى، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 1900م.
- 7- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1421هـ – 2000م.
- 8- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية. 1371هـ – 1952م.
- 9- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، الطبعة الأولى، 1373هـ – 1954م.

- 10- ابن جني، مختصر القافية، تحقيق: حسن الشادلي فهور، الطبعة الأولى، دار التراث القاهرة، 1975م.
- 11- ابن الدهان، أبو محمد سعيد، الفصول في القوافي، تحقيق: صالح بن حسين العابر، الطبعة الأولى، مكتبة الدراسات والإعلام، دار أشبيليا، 1418هـ - 1998م.
- 12- ابن الحاجب، أبو عمرو بن عثمان بن عمر، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1435هـ - 2014م.
- 13- ابن الحاجب، أبو عمرو بن عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- 14- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هـ - 1996م.
- 15- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، مكتبة السعادة، 1383 هـ - 1963م.
- 16- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- 17- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب، 1393هـ - 1973م:
- 18- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ - 2001م.
- 19- ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

20- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد

الشاذلي، دار المعارف القاهرة.

21- ابن عصفور الإشبيلي، مثل المقرب، تحقيق: صلاح سعد محمد المليطي، الطبعة الأولى، دار

الأفاق العربية، القاهرة، 1427هـ - 2006م.

22- ابن عصفور، علي ابن المؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجباري،

الطبعة الأولى، 1392 هـ - 1972م.

23- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الفكر

دمشق، 1402 هـ - 1982م.

24- ابن خروف الإشبيلي، شرح جمل الزجاج، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى،

1418م.

25- أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين عبد الحميد

رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ - 1971م.

26- أبو بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت،

1398 هـ - 1978م.

27- أبو بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، الناشر وزارة الشؤون

الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ.

28- أبو بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة

الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ - 1998م.

- 29- أبو بكر القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1434هـ.
- 30- المكودي، أبو زيد عبد الرحمان، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، 1412هـ-1991م.
- 31- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي، كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد الثواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ-1998م.
- 32- أبو الحسن النوري السفاقي، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلي، تصحيح: محمد الشادلي النيفر، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، 2018م.
- 33- أبو الحسن الرماني النحوي، معاني الحروف، تحقيق: عرفان بن سالم العشا حسونة الدمشقي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 1426هـ-2005م.
- 34- أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، تحقيق: جودة مبروك محمد، الطبعة الثانية، مكتبة الأدب، القاهرة، 1426هـ-2005م.
- 35- أبو علي الحسن بن عبد الغفار، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الكتب بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ-1999م.
- 36- أبو عمرو الداني، التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، تحقيق: محمد السحابي، سلا، المغرب.
- 37- أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1426هـ-2005م.

- 38- أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو يرتزل، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ-1984م.
- 39- أبو عمرو الداني، المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1407هـ-1987م.
- 40- أبو محمد مكي ابن أبي طالب، التبصرة في القراءات السبع، محمد غوت النوي، الطبعة الثانية، دار السلفية، 1402هـ - 1982م.
- 41- أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ - 1984م.
- 42- أبو سعيد السيرافي، شرح سيويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ 2008م.
- 43- أبو قاسم يوسف بن عقيل الهذلي، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الطبعة الأولى، مؤسسة سما، 1428هـ - 2007م.
- 44- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أيمن رشدي سويد.
- 45- الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ - 2000م.
- 46- الأنصاري، أبو طاهر إسماعيل بن خلف، العنوان في القراءات السبع، حققه: زهير زاهر وخليل العطية.

- 47- الأسفراييني، عبد الملك بن جمال الدين، الكافي الوافي بعلم القوافي، تحقيق: عدنان عمر الخطيب، الطبعة الأولى، دار التقوى، دمشق، 1430هـ - 2009م.
- 48- الاستربادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزرفاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ - 1982م.
- 49- الإرييلي، عبد المحسن فراج أبو الحسن علي بن عثمان، القوافي، تحقيق: عبد المحسن علي بن عثمان القحطاني، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
- 50- الأخفش، القوافي، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، الطبعة الأولى، دار الأمانة، لبنان، 1974م.
- 51- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ - 1988م.
- 52- الزركشي بد الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الثرات، القاهرة، 1404هـ - 1984م.
- 53- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تعليق: خليل مأمون شيحا، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1430هـ - 2009م.
- 54- الزوزني أبو عبد الله، شرح المعلقات السبع، تحقيق: لجنة التحقيق في الدار العالمية، الدار العالمية 1983م.

- 55- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1375هـ-1955م.
- 56- الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، تعليق: شريف أبي العلا العروي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1422هـ-2002م.
- 57- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1415هـ-1994م.
- 58- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- 59- المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: عبد الرحمان علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422هـ-2001م.
- 60- السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور، علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض، 1427هـ-2006م.
- 61- السيرافي، أبو الحسن بن عبد الله المرزبان، شرح كتاب سيويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ-2008م.
- 62- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمان سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406هـ-1986م.

63- الصيمري، أبو محمد بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين،

الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1402هـ - 1982م.

64- القيسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع،

تحقيق: الصديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى، 142هـ - 2001م.

65- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة

الرسالة، بيروت، 1405هـ - 1985م.

66- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر.

67- أحمد بن محمد البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى: منتهى الأمانى

والمسرات في علوم القرآن، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، عالم الكتب بيروت،

ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1407هـ - 1987م.

68- أحمد مختار عمر، دراسات الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ - 1997م.

69- إسماعيل بن بكر المقرئ، "العروض و القوافي"، تعليق: يحيى بن علي يحيى المباركي، دار النشر

للجامعات، القاهرة، 1430هـ - 2009م.

70- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة

الخانجي، القاهرة، 1994هـ - 1414م.

71- جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، تعليق: شوقي ضيف، دار الهلال.

72- ديوان ابن عبد ربه، جمعه وحققه وشرحه، محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة،

بيروت، 1399هـ - 1979م.

- 73- هشام صالح مناع، " الشافي في العروض والقوافي، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2003م.
- 74- حمدان فرج، حادي الفضلاء في الوقف والابتداء، الطبعة الأولى، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 1434هـ - 2013م.
- 75- كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة 2000م.
- 76- مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية نموذج الوقف، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.
- 77- محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، منشورات دار الشرق، بيروت، لبنان، 1969م.
- 78- محمد الوادي ( 2015 ): المقاربة اللسانية في درس العروض ، كتاب المناهج اللسانية و تدريس اللغة العربية.
- 79- محمد بن ادريس الحنظلي الرازي، العلل، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمان الجريسي، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
- 80- محمد بن حسن عثمان، المرشد الوافي في العروض والقوافي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1425هـ - 2004م.
- 81- محمد بن محمود الدعجاني، ابن كيسان النحوي، إشراف: راشد بن راجح الشريف، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية 1397هـ 1977م.
- 82- محمد حماسة عبد اللطيف، البناء العروضي للقصيدة العربية، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1420هـ - 1999م.

- 83- محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1410هـ - 1990م.
- 84- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل، الطبعة عشرون، دار التراث للطباعة، القاهرة، 1400هـ - 1980م.
- 85- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، الطبعة الثامنة، عالم الكتب، القاهرة، 1419هـ - 1998م.
- 86- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
- 87- محمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1417هـ - 1997م.
- 88- محمد خليل الحصري، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، الطبعة الأولى، مكتبة السنة، القاهرة، 1423هـ - 2002م.
- 89- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ - 1988م.
- 90- عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، الطبعة الأولى، دار الفوتاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية، 1427هـ - 2006م.
- 91- عبد المحسن التنوخي، القافية، تحقيق، عوني عبد الرؤوف، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، 1987م.
- 92- عبد الفتاح عبد الغاني القاضي، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، الطبعة الرابعة، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1416هـ - 1996م.

- 93- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، 1400هـ - 1980م .
- 94- عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد، الطبعة الرابعة، 1414هـ - 1994م.
- 95- غانم قدوري أحمد، الميسر في علم التجويد، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، 1430هـ - 2009م.
- 96- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء، طبعة 1994.
- 97- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلوا المصرية، 1990م.
- 98- يحيى بن حمزة العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاج، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1430هـ - 2009م.

## المجلات

- 99- الداني، الألفات ومعرفة أصولها، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد1، 1427هـ.
- 100- محمد شوك: تعانق الوقف في القرآن الكريم دراسة موضوعية دلالية، مجلة أفاق الثقافة والتراث، العدد الثمانون، 1434هـ - 2012م.

## الرسائل والأطروحات

- 101- حانون مبارك، في بنية الوقف وبنية اللغة، إشراف: عبد القادر الفاسي الفهري، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، اللغة العربية وآدابها، الرباط 1996\_1997م.
- 102- عبد الله بن سالم الشمالي، وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال كتاب "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله" لابن الأنباري. تحت إشراف الدكتور "عبد الله بن ناصر القرني"، جامعة أم القرى، السعودية، 1426هـ.

## المراجع الغربية

103- John J. McCarthy , Pausal phonology and Morpheme Realization,  
University of Massachusetts Amherst.

## فهرس الشواهد القرآنية

الصفحة	السورة	رقمها	الآية الكريمة
210	الفاحة	1 2 3 4 5	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾
206 218	البقرة	2	﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾
98	البقرة	3	﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾
108	البقرة	6	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾
50	البقرة	7	﴿ وَعَلَىٰ أَنْصَرِهِمْ عِشْوَةً ﴾
121	البقرة	13	﴿ السُّفَهَاءُ ۗ أَلَا ۙ ﴾
45	البقرة	22	﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾
50	البقرة	30	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾
114	البقرة	31	﴿ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
123	البقرة	80	﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ ﴾
120	البقرة	133	﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾
50	البقرة	157	﴿ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾
121	البقرة	213	﴿ مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾
51	البقرة	218	﴿ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ﴾

الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقارنة لسانية-

220	البقرة	246	﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾
الصفحة	السورة	رقمها	الآية
55	البقرة	259	﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهٖ ﴾
230	البقرة	285	﴿ ءَأَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۗ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ كَيْبَهُ وَكَيْبَهُ ۗ وَرُسُلِهِ ۗ لَا تَفْرِقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ۗ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا عُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾
103	آل عمران	13	﴿ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ ﴾
- 111 100	آل عمران	15	﴿ قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ ﴾
108	آل عمران	20	﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾
51	آل عمران	35	﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي ۖ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾
220	آل عمران	37	﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ﴾
103	آل عمران	145	﴿ كَذِبًا مُّوجَلًّا ﴾
48	آل عمران	159	﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾
54	آل عمران	183	﴿ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ ۚ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
221	آل عمران	195	﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي ﴾
114	النساء	34	﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ ﴾
120	النساء	51	﴿ هَهُؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴾
45	النساء	96	﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾

98	النساء	104	﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْمُونَ كَمَا تَأْمُونَ <sup>ط</sup> ﴾
88	النساء	131	﴿ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ <sup>ع</sup> ﴾
الصفحة	السورة	رقمها	الآية
228	النساء	172	﴿ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾
197	المائدة	9	﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ <sup>ط</sup> ﴾
51	المائدة	11	﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ <sup>ط</sup> ﴾
200	الأنعام	12	﴿ قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ <sup>ط</sup> كُنَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ <sup>ع</sup> لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
226	الأنعام	17	﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ <sup>ط</sup> ﴾
55	الأنعام	90	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ <sup>ط</sup> أَلْتَدُهُ <sup>ط</sup> ﴾
215	الأنعام	100	﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ <sup>ع</sup> سُبْحَانَهُ، وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴾
52	الأنعام	115	﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا <sup>ع</sup> ﴾
94 - 123	الأنعام	143	﴿ ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمٍ ﴾
123	الأنعام	144	﴿ قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمٍ ﴾
120	الأعراف	44	﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ <sup>ط</sup> ﴾
114	الأعراف	47	﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾
100	الأعراف	81	﴿ أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ ﴾
88	الأعراف	89	﴿ رَبَّنَا أَفْتَحْ ﴾
51	الأنفال	38	﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾

227	الأنفال	61	﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾
104	التوبة	12	﴿فَقَنِلُوا أَلِئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾

## فهرس الشواهد الشعرية

الرقم	البيت الشعري	البحر	الصفحة
1	و ليس في القرآن من وقف وجب ..... ولا حرام غير ما له سبب	الرجز	42
2	للوصل همز سابق لا يثبت ..... إلا إذا ابتدئ به كاستثبتوا	الرجز	73
3	وقل ألفا عن أهل مصر تبدلت ..... لورش وفي بغداد يروى مسهلا	الطويل	129
4	فَنُحَكِّمُ بِالْقَوَافِي مِنْ هَجَانَا ..... وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدَّمَاءُ	الوافر	129
5	أذودُ القوافي عني زيادا ..... زياد غلام يذود الجرادا	المتقارب	129
6	فَلَمَّا كَثُرْنَ وَأَعْيَيْنَهُ ..... تَخَيَّرَ مِنْهُنَّ سِتًّا جِيَادَا	المتقارب	129
7	تَزَوَّدُ إِلَى يَوْمِ الْمَمَاتِ فَإِنَّهُ ..... وَلَوْ كَرِهَتْهُ النَّفْسُ آخِرَ مَوْعِدِ	الطويل	129
8	مَكْرٌ مَقْرٌ مَقْبَلٌ مَدْبَرٌ مَعَا ..... كَجَلْمُودِ صَخْرٍ، حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلِ	الطويل	130
9	آه مِنْ يَأْخُذُ عَمْرِي كُنْهُ ..... وَيَعِيدُ الْجَهْلَ وَالْفَضْلَ الْقَدِيمَا	الرمل	132
10	الدَّهْرُ يَوْمٌ وَيَوْمٌ ..... وَالْعَيْشُ عَذْرٌ وَلَوْمٌ	المجتث	133
11	قَفَا نَبْكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَ مَنْزَلٍ ..... بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ	الطويل	133
12	حَلَاوَةٌ رُوحُهُ رَقِصَتْ بِهِ ..... فَأَجَبْتَهُمْ: مَا كُلُّ رَقِصٍ يَطْرُبُ	الوافر	134
13	أَمِنْ أَجْلِ أَعْرَابِيَّةٍ ذَاتِ بَرْدَةٍ ..... تَبْكِي عَلَى نَجْدٍ وَ تَبْلَى كَذَا وَجَدِ	الطويل	134
14	وَ هَلْ يَبْتَغِي الْأَعْمَشَى مِنَ النُّورِ ... ظُلْمَةٌ تَلُوذُ بِهَا عَيْنَاهُ مِنْ غَمْرَةِ الْأَسْرِ	الطويل	134
15	فَلَا غَابَ عَنْ حَلْمٍ وَ لَا شَهِدَ الْخَنَا ... وَ لَا اسْتَعَذَبَ الْعَوْرَاءُ يَوْمًا فَقَالَهَا	الطويل	135
16	قُلْ لِلشَّبَابِ زَمَانُكُمْ مَتَحَرِّكْ ..... هَلْ تَأْخُذُونَ الْقِسْطَ مِنْ دَوْرَانِهِ	الكامل	135

الوقف والابتداء في القراءات القرآنية – مقارنة لسانية-

135	الطويل	فَلَا مَجْدَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ ... وَلَا مَالَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَجْدُهُ	17
136	المديد	سَيِّدٌ كَيْفَ تَأَمَّلْتَ مَعَنَا ..... هَ رَأَتْ عَيْنَاكَ أَمْرًا عَجَابًا	18
136	الطويل	إِذَا نَطَقَ الْقَوْمُ الْجُلُوسُ فَإِنِّي ..... مَكْبٌ كَأَنِّي فِي الْجَمِيعِ غَرِيبٌ	19
136	الطويل	وَقَدْ تَغَدَّرَ الدُّنْيَا فَيُضْحِي غَنِيًّا ..... فَقِيرًا وَ يَغْنَى بَعْدَ بؤْسٍ فَقِيرَهَا	20
الصفحة	البحر	البيت الشعري	الرقم
137	الطويل	أَلَا مَنْ لِنَفْسٍ بِالْهَوَى قَدْ تَمَادَتْ... إِذَا قُلْتُ قَدْ مَالَتْ عَنِ الْجَهْلِ عَادَتْ	21
137	البسيط	شَاهَدْتُ فِي ذَاكَ بَدْرًا لَا أَهْمِي بِهِ ..... وَ هَمْتُ فِي ذَا بَدْرٍ لَا أَشَاهِدُهُ	22
138	الكامل	الشَّعْرُ لَسْتُ أَقُولُهُ ..... إِلَّا كَمَا أَنَا أَشْعُرُ	23
138	الكامل	الشَّعْرُ مِرَاةٌ بِهَا ..... صُورُ الطَّبِيعَةِ تَظْهَرُ	24
138	الرجز	قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَرَ ..... وَعُورَ الرَّحْمَنِ مِنْ وَلِيِّ الْعُورِ	25
139	الكامل	وَلَقَدْ شَهِدْتُ وَفَاتِهِمْ ..... وَنَقَلْتَهُمْ إِلَى الْمَقَابِرِ	26
139	الكامل المجزوء	هَيْفَاءُ إِنْ هِيَ أَقْبَلَتْ ..... لِاحَتْ كَطَالِعَةِ الشُّرُوقِ	27
141	الرجز	وَمَنْ إِذَا رَبِّ الزَّمَانِ صَدَعَكَ ..... شَتَّتَ فِيكَ شَمْلَهُ لِيَجْمَعَكَ	28
142	البسيط	وَمَا نَزَلْتُ مِنَ الْمَكْرُوهِ مَنزَلَةً ..... إِلَّا وَثَقْتُ بِأَنْ أَلْقَى لَهَا فَرَجًا	29
143	الطويل	تَعَاظَمَنِي ذَنْبِي فَلَمَّا قَرَنْتَهُ ..... يَعْفُوكَ رَبِّي كَانَ عَفْوِكَ أَعْظَمًا	30
143	البسيط المخلع	اللَّهُ أَعْلَى يَدَا، وَأَكْبَرُ ..... وَالْحَقُّ فِيمَا قَضَى، وَقَدَّرُ	31
144	البسيط	يَا عَيْنَ قَدْ نَمْتُ فَاسْتَنْبِهِ ..... مَا اجْتَمَعَ الْخَوْفُ وَطِيبَ الْمَنَامُ	32
146	الطويل	وَمَا عَشْتُ مِنْ بَعْدِ الْأَحْبَةِ سَلْوَةً ..... وَلَكِنِّي لِلنَّائِبَاتِ حَمُولُ	33
147	الخفيف	كَيْفَ تَرْقَى رَقِيكَ الْأَنْبِيَاءَ ..... يَا سَمَاءَ مَا طَوَّلْتَهَا سَمَاءَ	34
147	الرملي	نَمَسْتُ الْخَيْلَ عَلَى مَكْرُوهِهَا ..... حِينَ لَا يَمْسِكُ إِلَّا ذُو كَرَمٍ	35
149	الرجز	فَالدَّهْرُ يَكْبُو بِالْفَتَى وَتَارَةً ..... يَنْهَضُهُ مِنْ عَثْرَةٍ إِذَا كَبَا	36
149	البسيط	لَا تَعَجِبَنَّ مِنْ هَالِكٍ كَيْفَ هَوَى ..... بَلْ فَاعْجَبَنَّ مِنْ سَالِمٍ كَيْفَ نَجَا	37
150	الخفيف	أَيُّهَا النَّاعِقُونَ بِالشُّؤْمِ لَعُوا ..... وَ نَدَاءُ الرِّجَالِ بِالْأَفْقِ يَلْعُو	38

الوقف والابتداء في القراءات القرآنية – مقارنة لسانية-

151	الخفيف	أَيُّهَا السَّابِحُونَ فِي ضَحْلِ أَمْسٍ ... أَيُّ أَمْسٍ وَ مَوْقِفِ الْفَجْرِ يَدْنُو	39
151	الطويل	و هل نحن إلا مثل من كان قبلنا .... نموت كما ماتوا و نحيا كما حيوا	40
152	الطويل	و يَنْقُصُ مَنَّا كُلُّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ ..... وَ لَا بَدَأَ أَنْ نَلْقَى مِنَ الْأَمْرِ مَا لَقُوا	41
153	السريع	قَدْ يَدْرُكُ الْمَبْطِئُ مِنْ حِظِّهِ ..... وَ الْحِظُّ قَدْ يَسْبِقُ جَهْدَ الْحَرِيصِ	42
155	المتقارب	نُروِحُ وَ نَعْدُو لِحَاجَتِنَا ..... وَ حَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي	43
الصفحة	البحر	البيت الشعري	الرقم
155	المتقارب	تَمُوتُ مَعَ الْمَرْءِ حَاجَاتُهُ ..... وَ تَبْقَى لَهُ حَاجَةٌ مَا يَبْقَى	44
157	الطويل	لَمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ حَلَّ بِيَاضِهِ ..... بِمَفْرَقِ رَأْسِي قَلْتُ لِلشَّيْبِ مَرْحَبًا	45
158	الطويل	أَفِي كُلِّ يَوْمٍ تَحْتَ ضَنْبِي شُوْبَعْرٌ ..... ضِعْفٌ يُقَاوِنِي قَصِيرٌ يَطَاوِلُ	46
159	الطويل	خِيَالٌ لِأُمِّ السَّلْسِيلِ وَ دُونِهَا ..... مَسِيرَةٌ شَهْرٌ لِلْبُرَيْدِ الْمَذْبُذِبِ	47
160	الطويل	مِنَ الْقَوْلِ مَا يَكْتُمِي الْمَصِيبُ قَبْلَهُ ... وَ مِنْهُ الْإِذِي لَا يَكْتُمِي الدَّهْرُ قَبْلَهُ	48
161	الكامل	عَقَّتِ الدِّيَارُ مَحَلِّهَا فَمَقَامُهَا ..... بِمَنَى تَأْبَدُ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا	49
163	الكامل	صَرَمْتِكَ سَلْمِي وَ الدِّيَارِ صَقِيْبَةٌ ... بِمَنَى وَجَدْتِ مِنْ حِبَالِكَ حَبْلَهَا	50
164	الرجز	لَمْ يَخْطُ بِالثُّكْرِ إِلَى ذَامٍ وَلَمْ ..... يَشْنُ بِفَحْشَاءِ الْفَعَالِ عَزَّهُ	51
165	الرجز	كُلُّ أَمْرٍ مَصْبَحٌ فِي أَهْلِهِ ..... وَ الْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ	52
170	المديد	إِعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ ..... شَاهِدًا مَا عَشْتُ أَوْ غَائِبًا	53
170	السريع	إِسْلَمَ بَرَاوُوقٌ حَبِيْتٌ بِهِ ..... وَ انْعَمَ صَبَاحًا أَيُّهَا الْجَبْرِ	54
171	السريع	لَا نَسْبُ الْيَوْمَ وَلَا خَلَةَ ..... اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ	55
171	السريع	بَكِي بَعِينِكَ وَ اكْفِ الْقَطْرَ ..... ابْنَ الْحَوَارِيِّ الْعِمَالِيِّ الدُّكْرَ	56
-172 173	البيسيط	وَلَا يَبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَ لِيَدُنَا ..... الْقَدْرُ يَنْزِلُهَا بِغَيْرِ جَعَالٍ	57
-172 173	البيسيط	أَوْ مَذْهَبٌ جَدَّدَ عَلَى الْوَاحِهِ ..... النَّاطِقُ الْمَزْبُورُ وَ الْمُخْتَوِمُ	58
-172 173	الرجز	أَنَّ رَأَيْتَ أَسَدًا فُرَاسَا ..... الْوَجْهَ كَرَهَا وَ الْجَبِينَ عَابَسَا	59
174	الكامل	لَقَدْ رَأَيْتَ فَوْيْقَ دَجَلَةٍ مَنْظَرًا ..... الشَّعْرُ لَا يَقْوَى عَلَى تَحْلِيلِهِ	60

الوقف والابتداء في القراءات القرآنية – مقارنة لسانية-

174	الطويل	أَلَا لَأَرَىٰ إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً..... عَلَىٰ حَدَّثَانَ الدَّهْرِ مِنِّي وَ مِنْ جُمَلِ	61
175	الطويل	إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سُرٌّ..... بِنَشْرِ وَ إِفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَمِينِ	62
175	الكامل	يا با المغيرة رب أمر معضل ... فرجته بالمكر مني والدها	63
176	الطويل	وكيف يؤم الناس من كانت امه ... تدين بأن الله ليس بواحد	64
176	المتقارب	أكتب ما شئت ولا تخجل .... فالكفر مباح يا سلمان	65
177	المتقارب	ارسم ما شئت ولا تخجل..... فالكفر مباح يا فنان	66
177	الرمل	انظر الشرق تجدها صرفت ..... دولة الشرق استواء وانقلابا	67

## فهرس المصطلحات الفنية

رمزه	المصطلح الفني
"خ"	الإسكان
"ـ"	الروم
"ش"	التضعيف
"ص"	الوقف
◌◌◌	السكون
◌◌◌	الفتحة
◌◌◌	الضمة
◌◌◌	الكسرة
◌◌◌	الإدغام
∅	الحذف
√	الجر ( الحروف الأصلية)
◌◌◌ + ◌◌◌ + ◌◌◌	المد الطويل
س ح	مقطع خفيف
س ح ح	مقطع مفتوح
س ح س	مقطع مغلق
◌◌◌	نغمة مستوية

٢	نغمة صاعدة
٢	نغمة صاعدة هابطة
٢	نغمة هابطة
١١	أسلوب التقرير
١١	أسلوب الاستفهام
١١	أسلوب الطلب
١٢	أسلوب الاحتمال
١٦	أسلوب التوكيد
مل	ملفوظ
ق	وقف
ذ	مذكر
س	السياق (وصل)
قا	قافية
صد	صدر (استئناف)
ن	نون التنوين
⏟	المد
σ	العجزة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ملخص البحث

الحمد لله الذي خلق الكون، وصور الإنسان، وخص العرب بفصاحة اللسان وسحر البيان، وشرفها بجعلها لغة القرآن، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم.

يعتبر البحث في قواعد النص القرآني من أهم المرتكزات التي يستند إليها الدارس لمعرفة كيفية نطق ألفاظه والوقف عليها والابتداء بها، وكذا تذوق معاني هذا النص وفهما ، وكشف أسرارها، وصبر أغواره، وذلك وفق منهج علمي لساني سديد.

ومما لا شك فيه أن القرآن الكريم بوصفه كتاب الله العزيز، وباعتباره ي مثل قمة في القواعد الصرافية والتركيبية، والدلالية وغيرها، فقد أضحت مجال البحث والدراسة من قبل علوم عدة كعلم القراءات، وعلم إعراب القرآن، وعلم الوقف والابتداء (...)، وكل علم من هذه العلوم يبحث في مكون من مكونات الخطاب القرآني.

وما دام القرآن الكريم خطاباً لغوياً، ومعجزة لغوية، عربية، وسفراً يضم اللغة بكل مستوياتها، كان من الضروري أن نقف عند قواعد الوقف والابتداء التي تدارسها كل من النحاة والقراء والعروضيين العرب، شأنهم في ذلك شأن الوصفيين و الصوتيين التوليديين، حتى نستنبط

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقارنة لسانية

أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، ونتطلع بشكل ممنهج على نسقية هذه القواعد و تلاؤمها مع بنية اللغة العربية، وبذلك نحصل على آليات تستقيم بها قراءتنا لألفاظ الخطاب القرآني، واستيعابنا لمعانيه بشكل صحيح، وهذه القراءة في مجملها لا تخرج عن نطاق قاعدة الوقف على الساكن والابتداء بالمتحرك.

ولهذا البحث كما يتضح من عنوانه: "الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقارنة

لسانية - إطارين يستمد منهما مادته:

### ❖ الإطار النظري:

الإطار النظري الذي اخترناه لدراسة (الابتداء و الوقف في القراءات القرآنية) هو عبارة عن مقارنة لسانية سنهتم فيها بالقواعد الصوتية و الصرافية و التركيبية لهاتين الظاهرتين. و من المعروف لدى الدارسين أن هناك قانون صوتي عام يحكم كلام العرب يقول إن العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك".

ويتجلى هذا القانون الصوتي في صورة واضحة لكيفية الابتداء و الوقف عند القراءة، مثلاً

في قوله تعالى في سورة العلق، الآية: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ، أجمع القراءة على

إقحام همزة وصل قبل جذع فعل الأمر / ق ر ء /، لأن هذا الجذع يبدأ بساكنين متتابعين،

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

و هما ما يسميه النحاة و القراء معا بالساكن، فالساكن في اصطلاحهما يمكن أن نمثل له كالتالي:

[# س س ]، فالكلمة في اللغة العربية لا تبدأ بساكنين متتابعين ، فعندما نشق الفعل الأمر

من المضارع كما في قولنا من: يقرأ / ي \_ + ق ر \_ ء + ء /، اقرأ / ق ر \_ ء /

حيث يتتابع ساكنان في أول هذا الفعل فتقحم حركة لتجنب البدء بالساكن، و هذه القاعدة الصوتية قاعدة إجبارية لا خلاف فيها بين القراء.

الشق الثاني من القانون الصوتي الوارد أعلاه يتعلق بأن العرب في كلامها لا تحقق الحركة

الأخيرة للكلمة عند الوقوف عليها، وهو ما يصطلح القراء و النحاة على تسميته بالوقف،

فهناك إجماع بين القراء على عدم تحقيق الفتحة في كلمة ﴿حَلَقَ مَت﴾ الموقوف عليها في رأس

هذه الآية، وكذا في كل رؤوس الآيات في القرآن الكريم. و إذا كان هناك إجماع بين القراء

على الوقف في مثل هذه الآية فسنيين في هذه الأطروحة أنهم يختلفون أحيانا في الوقف على

بعض الألفاظ القرآنية، فإذا تناولنا أية مثل قوله تعالى ﴿الْم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ

هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿١﴾ نجد أن القراء قد اختلفوا أيما اختلاف في الوقف على ألفاظ هذه الآيات

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

القرآنية، فمنهم من وقف على الميم من ﴿الرَّحْمٰنُ﴾ و منهم من وقف على الباء من ﴿لَا رَيْبَ﴾<sup>ص</sup>

﴿﴾ و منهم وقف على الهاء من ﴿فِيهِ﴾ وهكذا.

فإجماع القراء على الوقوف على بعض الألفاظ القرآنية، و اختلافهم في الوقوف على

ألفاظ أخرى هو الذي يجعلنا نميز في دراستنا للوقف و الابتداء في القراءات القرآنية بين

نوعين من القواعد اللغوية ( صوتية أو صرفية أو تركيبية):

أ - قواعد لغوية إجبارية ( obligatoires ) تتمثل في أن القراء يجمعون أحيانا على تطبيق

قاعدة لغوية سواء كانت ذات طابع صوتي أو صرفي أو تركيبى و القواعد الإجبارية قواعد

نسقية قياسية مستمدة من قواعد النحو العربي المبني على المطرد في كلام العرب الفصحاء

أصحاب السليقة .

ب - قواعد لغوية ( facultatives ) اختيارية تتمثل في أن المسلمين العرب كانوا ذوي

لهجات مختلفة، فعندما بدأوا يقرؤون القرآن الكريم بدأ يظهر هذا الاختلاف في قراءتهم

للنص القرآني، فمعلوم أن من العرب من كان يحقق الهمزة من مخرجها و منهم من كان

يسهلها بالإبدال و الحذف و النقل و النطق بها بين بين، و قد ظهر هذا الاختلاف في

القراءات القرآنية كذلك. و من ذلك أيضا أن من العرب من كان يحقق الفتحة (قصيرة أو

طويلة) و منهم من كان يميلها، و قد ظهر هذا الاختلاف أيضا في القراءات القرآنية. و قد يطول

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربة لسانيّة

بنا المقام في ذكر أثر و انعكاس اللهجات العربية على تعدد القراءات القرآنية، فهناك دراسات لغوية وقفت على ذلك لا مجال لذكرها هنا في الأطروحة.

وفي هذا الإطار شغلت مسألة الوقف على الساكن والابتداء بالمتحرك علماء النحاة والعروضيين والوصفيين و الصوتيين التوليديين، فوقفوا عند جملة من الظواهر الصوتية التي تجسدها.

### ❖ الإطار التطبيقي:

يشمل هذا الإطار شواهد مستقاة من القرآن الكريم، والشعر العربي، وبعض التراكيب اللغوية الأخرى التي تمثل ظواهر عن قواعد الوقف والابتداء. واعتمدنا في تحليل هذه الظواهر وتفكيكها صوتيا على تقنية التقطيع العروضي الخطي و الرمزي الذي يتناسب و النظام المقطعي للغة العربية.

ولعل أهم الدوافع التي قادتنا لصياغة هذا الموضوع هو تحقيق أملنا الذي لطالما خالجنا وأثار في نفوسنا بذور الوجد اتجاه كتاب الله سبحانه وتعالى، والذي كانت رغبتنا في إنجاز بحث في علومه تزداد كلما اقتربنا منه، حيث نجد أنفسنا في حاجة ماسة إلى معارف أخرى تساعد على فهم القرآن الكريم، ودراسة قواعده، ونطق ملفوظاته نطقا سليما، وكشف إعجازه وبيانه، ومعرفة قراءاته، و الابتداء و الوقف على ألفاظه، ورؤوس آياته، فكان النحو والصرف

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقارنة لسانيّة

والصوارة المنبع الذي نهل منه العلماء مادتهم في تذوق الخطاب القرآني، ودرء اللحن عنه للكشف عن المراد من كلامه.

ولصياغة إشكاليات تأطيرية ذات كفاية علمية، حول هذا الموضوع، تتطلب منا الاجتهاد

والدقة العلمية، لذا حاولنا تأطير هذه الإشكالات في ضوء الأسئلة التالية:

✍ كيف تناول علماء النحاة والقراء والعروضيين الوقف والابتداء؟ وما هي مذاهبهم

وتوجهاتهم في ذلك؟ وهل هذه المذاهب تتطابق مع البنية المقطعية للغة العربية؟

✍ ما أوجه الاتفاق و الاختلاف القائم بين علماء النحو والقراءات والعروضيين في

مسألة الوقف والابتداء؟

✍ هل المنهج الذي اتبعه النحاة والقراء والعروضيون يتقاطع مع منهج الوصفيين

والتوليديين في دراستهم ظواهر الوقف والابتداء؟

يهدف هذا البحث إلى تبين أمور منها:

- إبراز دلالات ومعاني الوقف والابتداء، وبيان علاقته بالبنية اللغوية للغة العربية.
- التمييز بين القواعد الإجبارية والاختيارية للوقف والابتداء لدى علماء النحو والقراءات.
- تحديد الاختلاف بين العلماء حول مصطلح الابتداء وحركته.
- إظهار السمة التركيبية والإيقاعية والتمييزية للوقف، ودورها في خلق الانسجام بين عناصر السلسلة الكلامية، وتحديد طبيعة التراكم وبيان معانيها.

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقارنة لسانيّة

- مقارنة منهج علماء العرب القدامى في الوقف والابتداء بمنهج المحدثين الوصفيين منهم والتوليديين.

وقد اقتضت هذه الدراسة و طبيعة الموضوع أن يكون المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الأنسب لإبراز تجليات هذا البحث وقيّمته.

وقد قسمنا هذا البحث بتوجيهات أستاذنا الدكتور "محمد الوادي"، مستفيدين من نصائحه القيمة إلى: مقدمة، و سبعة فصول ، وخاتمة. فضلا عن قائمة الفهاريس والمصادر والمراجع . ففي المقدمة أشرنا إلى طبيعة هذا الموضوع وإطاره النظري والتطبيقي وأهميته، ودوافع اختيارنا له، والمنهج الذي ارتضيناه لدراسته.

الفصل الأول: خصصناه لدراسة الوقف عند النحاة العرب القدامى، انطلاقا من مبحثين:

المبحث الأول: جاء الحديث فيه عن دلالة الوقف، وأحواله وأحكامه المختلفة الخاصة

ب" السكون والإشمام والنقل و البدل والتضعيف وغيرها من التغيرات المتعلقة بالكلمة الموقوف عليها عند النحاة.

المبحث الثاني: تناولنا الحديث فيه عن القواعد الصوتية الإجبارية والاختيارية للوقف عند

النحاة، محددين أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم.

والفصل الثاني: درسنا فيه الوقف عند القراء، اعتمادا على مبحثين:

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقارنة لسانية

المبحث الأول: حددنا فيه مفهوم الوقف ودلالته وهل هذه الدلالة متجانسة مع ما ذهب إليه النحاة ، وكذا أقسامه ومتغيراته ، ومراتبه عند القراء وأدرجنا في هذا المجال أوجه الاتفاق والاختلاف عند النحاة والقراء .

المبحث الثاني: عرضنا فيه القواعد الصوتية الإجبارية عند القراء

والفصل الثالث: وقفنا عند مسألة الابتداء عند النحاة العرب القدامى، انطلاقاً من مبحثين:

المبحث الأول: تطرقنا فيه لدلالة الابتداء عند النحاة ، مبرزين مفهوم همزة الوصل وحركتها، واختلاف النحاة في تحديد مصطلحها. وهي همزة اعتمدها النحاة من القواعد القياسية عند الابتداء بالساکن، لكون الابتداء بالساکن لا يصلح في اللغة العربية، وفي هذا الإطار قمنا بتحديد معنى همزة الوصل، وبيان الغرض من إقحامها في السلسلة الكلامية التليفية ، كما تطرقنا لتحديد وضعية همزة الوصل من حيث الثبات أو الحذف.

المبحث الثاني: حددنا مقولات الابتداء عند النحاة، والتي تتمثل في المقولات الفعلية، والمقولات المصدرية، والمقولات الاسمية، والمقولات الحرفية، وبين في خلاصة خصائص ومميزات هذه المقولات.

أما الفصل الرابع: تحدثنا فيه أيضاً عن مظاهر الابتداء عند القراء باعتماد مبحثين:

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

المبحث الأول : أشرنا فيه إلى الهمزة المفردة المرتبطة بهمزة الوصل، وبيننا أن هذه

الهمزة لم يخصص لها باب لدراسة أوضاعها في القراءات القرآنية.

المبحث الثاني : تناولنا موضوع الهمزة المركبة، ووقفنا عند همزة القطع المركبة والقواعد

الإجبارية للهمزة المركبة في كلمة، والقواعد الاختيارية للهمزتين المركبتين في الكلمتين، ثم

أبرزنا همزة الوصل مركبة، محددتين أوضاعها وأحوالها.

ثم الفصل الخامس : وقد خصصناه لدراسة الوقف والابتداء عند العروضيين العرب القدامى،

انطلاقاً من مبحثين : المبحث الأول : بين فيه الفرق بين القوافي المطلقة والمقيدة، محددتين

مفهوم القافية وخصائصها وبنيتها، وفروعها، ومميزاتها من حيث الإطلاق والتقييد، كما درسنا

أسماء القافية مبرزين أضرابها وبنيتها انطلاقاً من الكتابة العروضية الخطية والرمزية.

المبحث الثاني : تطرقنا فيه لظاهرة الإشباع في القوافي، وقد وقفنا قبل ذلك على بعض

المصطلحات المتعلقة بمكونات القافية، كحرف: "الروي"، و"الوصل" و "الخروج" قصد

التعرف على خصائص هذه الحروف ودورها في إقامة الوزن وبناء القصيدة العربية، ثم أدرجنا

علاقة الروي بحروف المد، وحرف الوصل بالإشباع، وحركة الخروج بالإشباع، لخدمة ظاهرة

الوقف.

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقارنة لسانيّة

المبحث الثالث : تناولنا فيه همزة الوصل في التقطيع العروضي، محددين البناء المقطعي للأجزاء العروضية، وقد وقفنا عند جملة من الشواهد الشعرية لدراسة همزة الوصل المكسورة، والمفتوحة، والمضمومة في الشعر العربي.

وفي الفصل السادس: عالجنا فيه الظواهر التطريزية في القراءات القرآنية، باعتماد مبحثين:

المبحث الأول: قدمنا تعريفا موجزا لسمات التطريزية، وأبرزنا الظواهر التطريزية في اللغات النبرية، واللغات النغمية، والتنغيم في اللغة العربية.

المبحث الثاني: تطرقنا فيه للوقف باعتباره ظاهرة تطريزية، من خلال بيان وظيفته الدلالية والتركيبية و الإيقاعية، والتميزية.

أما الفصل السابع والأخير: فقد درسنا فيه الوقف عند الوصفيين والتوليديين، واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: خصصناه للوقف وقواعده عند الوصفيين العرب، وحددنا الفروقات الدلالية بين الوقفة، والسكنة والاستراحة، باعتماد مجموعة من القواعد والظواهر والتراكيب النحوية.

المبحث الثاني: عالجنا فيه الوقف عند التوليديين من خلال بعض القواعد الإجبارية للوقف.

كقاعة القلب المكاني الظاهر عند الوقف، وقاعدة اختفاء التنوين عند الوقف، وقاعدة زيادة ]

هـ]: بعد صوائت الجذوع القصيرة النهائية، وقاعدة الوقف على الاحقة المفردة المؤنثة [ة]،

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

وخاتمة هذا البحث كانت عبارة عن أهم النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة.

إن هذا البحث لا يخرج عن بيان البنية المعرفية لعلماء النحو، والقراء والعروضيين، والوصفيين، والتوليديين، وإبراز وجهة النظر اللسانية في آرائهم حول الوقف والابتداء، هذه الآراء التي تولدت ولاء للقرآن الكريم في محاولة لمعرفة كيفية الوقف على الألفاظ والعبارات القرآنية والابتداء بها، ونطقها نطقاً سليماً، قصد التوصل إلى فهم التراكيب والجمل القرآنية وعلاقة بعضها ببعض فهما مبيناً.

وإذا كانت آراء هؤلاء العلماء قد اختلفت فيما بينها حول نقط معينة في مسألة الوقف والابتداء، فإنها اتفقت في مجملها حول قواعد نسقية وظواهر لغوية تنسجم مع البنية المقطعية للغة العربية.

والوقف والابتداء ليس علماً مستقلاً بذاته، وإنما هو علم يتوسم بعلوم أخرى كالنحو، والصرافة والقراءات، ورسم الخط وغيرها... للوقوف على الخطاب القرآني ودراسته دراسة دقيقة تبعده عن الوقوع في اللبس وغموض المعاني.

وسنقف من خلال هذه المسيرة وقفة لتلخيص وسرد أهم ما يحتويه هذا الموضوع من

تصورات ونتائج تبرهن عن أهمية الوقف والابتداء في دراسة القرآن الكريم:

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

✓ تعد القواعد الصوتية الإجبارية للوقف عند النحاة والقراء محددًا مقطعيًا لعملية النطق

بالمقطع الأخير للسلسلة الكلامية، وذلك طبقًا للقاعدة الصوتية العامة التي تنحصر

في الوقف على الساكن و الابتداء بالمتحرك.

✓ توافق آراء النحاة والقراء في إقحام همزة وصل في الجذع الذي يبدأ بساكنين

متتاليين، طبقًا للقانون الصوتي العام للغة العربية.

✓ استئناف العروضيين صدر البيت الشعري أو عجزه بمقطع خفيف [س ح] يتكون من

ساكن متبوع بحركة الفتحة أو الضمة، أو الكسرة، ما هو إلا بغرض الانسجام مع البناء

المقطعي للغة العربية، و تحقيق التلاؤم مع القانون الصوتي الذي يحكم اللغة العربية.

✓ توظيف الوقف والابتداء في قراءة التراكيب أو الملفوظات يعد آلية منهجية دقيقة

ترشد القارئ إلى تطوير ملكته اللغوية لإدراك العلاقات التركيبية بين وحدات الخطاب

القرآني، وما يترتب على ذلك من دلالة، وبذلك يكون للوقف والابتداء دور مهم في

التنبه إلى الدلالة.

✓ إن الوقف والابتداء لهما أثر واضح في بيان المعنى وظهوره، وإهمالهما يؤدي إلى

إخلال المعنى وفساده.

✓ الوقف باعتباره ظاهرة تطريزية، له أدوار إيقاعية موسيقية تساهم في خلق الانسجام بين

مقاطع الكلام، وتأسيس رنة إيقاعية في آخر السلسلة الكلامية باعتبارها متوالية صوتية،

عن طريق تماثل الصوامت والصوائت وتقاربها.

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

✓ يحظى الوقف بوظيفة تمييزية، حيث يميز بين معاني المركبات الصوتية للآية الواحدة كلما تغير موضعه داخلها، لكن هذه الصفة لا تنطبق عليه في القرآن كله، لأن هناك من التراكيب القرآنية التي لا تتعدد معانيها بتغير مواطن الوقف على مفرداتها الصوتية.

✓ تبني الوصفيون قاعدة اجتناب الوقف على المتحرك، على خلاف العروضيين الذين اعتمدوه لكونه يسعى إلى تحقيق الترنم، لأن الشعر في نظرهم موسيقى هدفه التأثير في المتلقي وشد انتباهه.

✓ إن الطرق العلمية التي درس بها النحاة والقراء القواعد الصوتية الإجبارية للوقف تتطابق إلى حد ما مع ما تناوله "جون ماكرتي" أثناء وقوفه عند هذه القواعد.

ونعترف أن الانطلاقة لإنجاز هذا البحث، بدأت بخطي متناقلة نظرا لصعوبة الحصول على المصادر المتخصصة في هذه الدراسة في حدود علمنا. غير أن توجيهات أستاذنا المشرف الدكتور "محمد الوادي"، وتشجيعاته كانت سندا يشد أزرنا، ولولا توجيهاته القيمة والنيرة لما وصل هذا العمل لما هو عليه، فله منا جزيل الشكر وأرقى عبارات الاحترام والتقدير.

وأخيرا أتمنى أن تكون نهاية هذا البحث بداية لبحوث لاحقة، فعلى الرغم مما وصلنا إليه في مقاربتنا اللسانية "للوقف والابتداء في القراءات القرآنية" فلا يزال في نفسنا شيء من الغموض يحتاج إلى بذل الكثير من الجهد والتقصي، وذلك ما نراهن عليه مستقبلا، وككل

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

بحث لا بد أن يكون قد اعترى بهفوات عدة، فإن أصبنا فذلك بفضل الله، وإن أخطأنا فحسبنا أجر المجتهد، ويكفينا منه شعورنا بلذة العلم و الانتشاء بعذوبة عذابه بعد رحلته الشاقة والمتعبة. ونرجو توجيهاتكم أساتدتنا الأجلاء ونكون من الشاكرين لكم يا ذن الله تعالى وحفظه.

وقد حددنا في هذا البحث فهرسة لكل من الآيات القرآنية و الأبيات الشعرية، تم بعض الرموز الفنية الموظفة ، بالإضافة إلى لائحة من المصادر والمراجع التي ندرجها كالتالي:

- 1 -القرآن الكريم
- 2 ابن الأنباري، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 3 ابن البادش، كتاب الإقناع في القراءات السبع، عبد المجيد قطاش، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1403هـ.
- 4 ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، كتاب النشر في القراءات العشر، تصحيح: محمد علي الضباغ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- 5 ابن الجزري، كتاب تقريب النشر في القراءات العشر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1423هـ - 2002م.
- 6 ابن الجزري، كتاب مرويات الحافظ بن الجزري، ترجمة وتحقيق: فرغلي سيد عرباوي، الطبعة الأولى، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 1900م.
- 7 ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، كتاب سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي.
- 8 ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، كتاب الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

## الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

- 9 - ابن جنبي، أبو الفتح بن عثمان، كتاب المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، الطبعة الأولى، 1373هـ-1954م.
- 10 - ابن جنبي، كتاب مختصر القافية، تحقيق: حسن الشاذلي فرهور، الطبعة الأولى، دار التراث القاهرة، 1975م.
- 11 - ابن الدهان، أبو محمد سعيد، كتاب الفصول في القوافي، تحقيق: صالح بن حسين العابر، الطبعة الأولى، مكتبة الدراسات والإعلام، دار أشبيليا، 1418هـ-1998م.
- 12 - ابن الحاجب، أبو عمرو بن عثمان بن عمر، كتاب مجموعة الشافية من علمي الصرف و الخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1435هـ - 2014م.
- 13 - ابن الحاجب، أبو عمرو بن عثمان بن عمر، كتاب الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليبي، مطبعة العاني، بغداد.
- 14 - ابن السراج، كتاب الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هـ-1996م.
- 15 - ابن هشام، كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، مكتبة السعادة، 1383هـ - 1963م.
- 16 - ابن هشام، كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- 17 - ابن يعيش، كتاب شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب، 1393هـ - 1973م:
- 18 - ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ - 2001م.
- 19 - ابن يعيش، كتاب شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- 20 - ابن منظور، كتاب لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة.

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

- 21 - ابن عصفور الإشبيلي، كتاب مثل المقرب، تحقيق: صلاح سعد محمد المليطي، الطبعة الأولى، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1427هـ - 2006م.
- 22 - ابن عصفور، علي ابن المؤمن، كتاب المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجباري، الطبعة الأولى، 1392 هـ - 1972م.
- 23 - ابن عقيل، كتاب المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الفكر دمشق، 1402 هـ - 1982م.
- 24 - ابن خروف الإشبيلي، كتاب شرح جمل الزجاج، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، 1418م.
- 25 - أبو بكر الأنباري، كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين عبد الحميد رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ - 1971م.
- 26 - أبو بكر بن خلكان، كتاب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1398 هـ - 1978م.
- 27 - أبو بكر السيوطي، كتاب الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية.
- 28 - أبو بكر القسطلاني، كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية.
- 29 - المكودي، أبو زيد عبد الرحمان، كتاب شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، 1412هـ - 1991م.
- 30 - أبو حيان الأندلسي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي، كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد الثواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1998م.
- 31 - أبو الحسن النوري السفاقصي، كتاب تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلي، تصحيح: محمد الشادلي النيفر، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله.
- 32 - أبو الحسن الرماني النحوي، معاني الحروف، تحقيق: عرفان بن سالم العشا حسونة الدمشقي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 1426هـ - 2005م.

## الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

- 33 - أبو الفداء، كتاب الكناش في النحو والتصريف، تحقيق: جودة مبروك محمد، الطبعة الثانية، مكتبة الأدب، القاهرة، 1426هـ - 2005م.
- 34 - أبو علي الحسن بن عبد الغفار، كتاب التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الكتب بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1999م.
- 35 - أبو عمرو الداني، كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، تحقيق: محمد السحابي، سلا، المغرب.
- 36 - أبو عمرو الداني، كتاب جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1426هـ - 2005م.
- 37 - أبو عمرو الداني، كتاب التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو يرتزل، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ - 1984م.
- 38 - أبو عمرو الداني، كتاب المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1407هـ - 1987م.
- 39 - أبو محمد مكي ابن أبي طالب، كتاب التبصرة في القراءات السبع، محمد غوث النبوي، الطبعة الثانية، دار السلفية، 1402هـ - 1982م.
- 40 - أبو محمد مكي بن أبي طالب، كتاب مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ - 1984م.
- 41 - أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، و علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ 2008م.
- 42 - أبو قاسم يوسف بن عقيل الهذيلي، كتاب الكامل في القراءات العشر و الأربعين الزائدة عليها، تحقيق، جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الطبعة الأولى، مؤسسة سما، 1428هـ - 2007م.
- 43 - أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون، كتاب التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أيمن رشدي سويد.
- 44 - الأزهري خالد بن عبد الله، كتاب شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ - 2000م.

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

- 45 - الأنصاري، أبو طاهر إسماعيل بن خلف، كتاب العنوان في القراءات السبع، حققه: زهير زاهر و خليل العطية.
- 46 - الأسفراييني، عبد الملك بن جمال الدين، كتاب الكافي الوافي بعلم القوافي، تحقيق: عدنان عمر الخطيب، الطبعة الأولى، دار التقوى، دمشق، 1430هـ - 2009م.
- 47 - الأسترادي، رضي الدين محمد بن الحسن، كتاب شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ - 1982م.
- 48 - الإرييلي، عبد المحسن فراج أبو الحسن علي بن عثمان، كتاب القوافي، تحقيق: عبد المحسن علي بن عثمان القحطاني، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
- 49 - الأشموني، كتاب شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1375هـ - 1955م.
- 50 - الأشموني، أحمد بن محمد بن عبد الكريم، كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، تعليق: شريف أبي العلا العروي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1422هـ - 2002م.
- 51 - الأخفش، كتاب القوافي، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، الطبعة الأولى، دار الأمانة، لبنان، 1974م.
- 52 - الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، كتاب معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ - 1988م.
- 53 - الزوزني أبو عبد الله، كتاب شرح المعلقات السبع، تحقيق: لجنة التحقيق في الدار العالمية، الدار العالمية 1983م.
- 54 - الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، كتاب الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تعليق: خليل مأمون شيحا، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1430هـ - 2009م.

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقارنة لسانية

- 55 - الزركشي بد الدين محمد بن عبد الله، كتاب البرهان في علوم القرآن، محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة، 1404هـ - 1984م.
- 56 - المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1415هـ - 1994م.
- 57 - المالقي، كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- 58 - المرادي، ابن أم قاسم، كتاب توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: عبد الرحمان علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422هـ - 2001م.
- 59 - السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور، كتاب علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض، 1427هـ - 2006م.
- 60 - السيوطي، أبو بكر جلال الدين، كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ - 1998م.
- 61 - السيرافي، أبو الحسن بن عبد الله المرزبان، كتاب شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ - 2008م.
- 62 - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمان سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406هـ - 1986م.
- 63 - الصيمري، أبو محمد بن إسحاق، كتاب التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1402هـ - 1982م.
- 64 - القيسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري، كتاب شرح الدرر اللوامع في أصل مقراء الإمام نافع، تحقيق: الصديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
- 65 - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ - 1985م.
- 66 - إبراهيم أنيس، كتاب الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر.

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

- 67 - أحمد بن محمد البنا، كتاب إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى: منتهى الأمانى والمسرات في علوم القرآن، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، عالم الكتب بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1407هـ - 1987م.
- 68 - أحمد مختار عمر، كتاب دراسات الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ - 1997م.
- 69 - إسماعيل بن بكر المقرئ، كتاب "العروض و القوافي، تعليق: يحيى بن علي يحيى المباركي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1430هـ - 2009م.
- 70 - برجشتراسر، كتاب التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994هـ - 1414م.
- 71 - جرجى زيدان، كتاب تاريخ آداب اللغة العربية، تعليق: شوقي ضيف، دار الهلال.
- 72 - ديوان ابن عبد ربه، جمعه وحققه وشرحه، محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1399هـ - 1979م.
- 73 - هشام صالح مناع، كتاب "الشافى فى العروض و القوافى، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربى، بيروت، لبنان، 2003م.
- 74 - حمدان فرج، كتاب حادى الفضلاء فى الوقف والابتداء، الطبعة الأولى، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 1434هـ - 2013م.
- 75 - يحيى بن حمزة العلوي، كتاب المنهاج فى شرح جمل الزجاج، تحقيق: هادى عبد الله ناجى، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1430هـ - 2009م.
- 76 - كمال بشر، كتاب علم الأصوات، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة 2000م.
- 77 - مبارك حنون، كتاب فى التنظيم الإيقاعى للغة العربية نموذج الوقف، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.
- 78 - محمد الأنطاكي، كتاب الوجيز فى فقه اللغة، منشورات دار الشرق، بيروت، لبنان، 1969م.
- 79 - محمد الوادى (2015) : كتاب المقاربة اللسانية فى درس العروض ، كتاب المناهج اللسانية و تدريس اللغة العربية.

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

- 80 - محمد بن ادريس الحنظلي الرازي ، كتاب العلل،تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد و خالد بن عبد الرحمان الجريسي، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
- 81 - محمد بن حسن عثمان، كتاب المرشد الوافي في العروض والقوافي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1425هـ - 2004م.
- 82 - محمد بن محمود الدعجاني، ابن كيسان النحوي، إشراف : راشد بن راجح الشريف، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية 1397هـ 1977م.
- 83 - محمد حماسة عبد اللطيف، كتاب البناء العروضي للقصيد العربية، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1420هـ - 1999م.
- 84 - محمد حماسة عبد اللطيف، كتاب الجملة في الشعر العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1410هـ - 1990م.
- 85 - محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل، الطبعة عشرون، دار التراث للطباعة، القاهرة، 1400هـ - 1980م.
- 86 - ماريو باي، كتاب أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، الطبعة الثامنة، عالم الكتب، القاهرة، 1419هـ - 1998م.
- 87 - محمود السعران، كتاب علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
- 88 - محمد سالم محيسن، كتاب الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1417هـ - 1997م.
- 89 - محمد خليل الحصري، كتاب معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، الطبعة الأولى، مكتبة السنة، القاهرة، 1423هـ - 2002م.
- 90 - مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي.
- 91 - سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ - 1988م.
- 92 - عبد البديع النيرباني، كتاب الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، الطبعة الأولى، دار الغوتاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية، 1427هـ - 2006م.

## -الوقف والابتداء في القراءات القرآنية - مقاربت لسانيت

- 93 - عبد المحسن التنوخي، كتاب القافية، ، تحقيق، عوني عبد الرؤوف، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، 1987م.
- 94 - عبد الفتاح عبد الغاني القاضي، كتاب الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، الطبعة الرابعة، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1416هـ - 1996م.
- 95 - عبد الصبور شهين، كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية، ، 1400هـ - 1980م .
- 96 - عطية قابل نصر، كتاب غاية المريد في علم التجويد، الطبعة الرابعة، 1414هـ - 1994م.
- 97 - غانم قدوري أحمد، كتاب الميسر في علم التجويد، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، 1430هـ - 2009م.
- 98 - تمام حسان، كتاب اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة الدار البيضاء، طبعة 1994.
- 99 - تمام حسان ، كتاب مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلوا المصرية، 1990م.
- 100 -الداني، كتاب الألفات ومعرفة أصولها، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد1، 1427هـ.
- 101 -محمد شوك: تعانق الوقف في القرآن الكريم دراسة موضوعية دلالية، مجلة أفاق الثقافة والتراث، العدد الثمانون، 1434هـ - 2012م.
- 102 -حانون مبارك، كتاب في بنية الوقف وبنية اللغة، إشراف: عبد القادر الفاسي الفهري، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، اللغة العربية وآدابها، الرباط 1996\_1997م.
- 103 -عبد الله بن سالم الشمالي، كتاب وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال كتاب "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله" لابن الأنباري. تحت إشراف الدكتور "عبد الله بن ناصر القرني"، جامعة أم القرى، السعودية، 1426هـ .
- 104 - John J. McCarthy , Pausal phonology and Morpheme Realiztion,

University of Massachusetts Amh

وما نوفيقي إلا بالله عليه توكلت

وهو نعم الطولى ونعم النصير.

